كراسات

عمال مصر و قضايا العصر

مركز البحوث العربية و الأفريقية

عمال مصر

و

قضايا العصر

المحتويات

تقـديـم: عبد الغفار شكر ....
-(١) الطبقة العاملة بين النضال والتجديد ....
-(٢) عن الخصخصة .. والثروة الوطنية.. والعدل للعاملين ....
-(٣) عن الحقوق العمالية.... وحق الإضراب .... د. أحمد عبد الله

التعقيبـات:
طه سعد عثمان ....
صابر بركات ....
صلاح العمروسى ....
المنـاقشـات: ....

تقـــديـم:

يواصل مركز البحوث العربية فى هذه الكراسة طرح القضايا والإشكالات الراهنة للمجتمع المصرى، وذلك من خلال الحوار الذى جرى حول ورقة الباحث المتميز والجاد الدكتور أحمد عبد الله رزة "عن عمال مصر وإليهم"، بمشاركة قيادات نقابية عمالية تقدمية، لكل منهم رؤيته الفكرية حول موقع الطبقة العاملة المصرية من الصراع الاقتصادى الاجتماعى السياسى الجارى فى مصر حالياً، هذه الرؤية التى يستمدها المشاركون فى النقاش من خبرتهم النضالية الطويلة.

طرح الدكتور أحمد عبد الله رزة بجرأة وصراحة قضايا حساسة يتحاشاها الكثيرون مثل حاجة الطبقة العاملة المصرية إلى تجديد خطابها، وتحاشى أن تحبس نفسها فى خطاب أيديولوجى لا يعكس الحقائق الجديدة فى الواقع المصرى الراهن، وأهمية تحالف الطبقة العاملة مع الطبقة الوسطى، ومدى استفادتها عملياً من نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين، وهل كان القطاع العام ملكا للعمال بالفعل، وما هى القضايا التى يتعين أن تحظى باهتمام القيادات العمالية فى الفترة القادمة؟ وقد اشتبك جميع المشاركين فى التضامن مع هذه القضايا، ودار حوار ساخن نوقشت فيه وجهة نظر الدكتور أحمد عبد الله رزة ، وطرحت فى مقابلها آراء لها أهميتها بالنسبة لمستقبل النضال العمالى، كما تبلورت من خلال النقاش قضايا هامة يتعين أن تكون موضع بحث جاد ومتعمق مثل: الثورة التكنولوجية وتأثيرها على بنية الطبقة العاملة وأفكارها، والتغير فى بنية الطبقة العاملة المصرية وتأثيره على حركتها النقابية ودورها النضالى والاجتماعى، والفجوة بين النخبة والطبقة، أسبابها وما هو المخرج منها؟

ونحن إذ ننشر فى هذه الكراسة النص الكامل لهذا الحوار، فإننا نأمل أن تتفاعل معه دائرة أوسع من القيادات العمالية والباحثين المهتمين بقضايا الطبقة العاملة لتوفير مزيد من الوضوح حول القضايا الراهنة والمستقبلية للطبقة العاملة والمجتمع المصرى. وسيواصل مركز البحوث العربية هذا الحوار بالدعوة إلى حلقات نقاشية حول هذه القضايا وغيرها، آملين أن يساعد ذلك على إمساك الحركة العمالية بالقضايا الحقيقية فى هذه اللحظة الحاسمة من تطور المجتمع المصرى. ويسعدنا أن نتلقى ملاحظاتك عزيزى القارىء حول هذا الحوار واقتراحاتك لتطويره.

عبد الغفار شكر
فبراير ٢٠٠١

بـــــــــإيجـــــاز

بدون تقعير أو تعقيد. هذه مجرد كلمات بسيطة أهمس بها تحريرياً فى آذان إخوانى العمال، مخاطباً عقولهم وقلوبهم فى نفس الوقت. وقبل هذا وذاك محترماً لعطائهم لهذه الأمة. ذلك العطاء الذى أتاح لأمثالى فرصة التعليم والترقى، فأصبح من واجبنا رد الجميل بالعلم الذى تعلمناه لأولئك الفقراء الذين أغنوا ضمائرنا. ورد الجميل غير تقديم المجاملة. فهذا عرفان وذاك افتعال. من هنا جاءت الكلمات صريحة وغير مجاملة بل وناقدة. فصديقك من صدقك لا من صدّقك. وصاحب الكلمات لا يدعى أكثر من كونه نصيراً لحقوق العمال وكل العاملين الكادحين، وداعية لمشاركتهم فى إدارة شئون بلدهم. وذلك فى إطار نظام للقيم تتصدره القيم العليا الثلاثة: المساواة (الإنسانية)- الحرية (السياسية وغير السياسية)- العدل (الاجتماعى). وفى إطار نظام لإدارة المجتمع قواعده الثلاثة هى: الكفاءة الاقتصادية (الإنتاج والإنتاجية)- العدالة الاجتماعية (توزيع الثروة الوطنية)- الحرية السياسية (النظام الديمقراطى). وفى هذين الإطارين آمل أن تبحث الجماهير العمالية عن مصالحها المعيشية والنقابية المشروعة والتى تتحقق بها أيضاً المصلحة الوطنية العامة. وذلك دون انخداع بالشعارات الافتعالية التى طالما أثرت على تفكير العمال (مثل القول إن القطاع العام ملكهم- أو القول بأن لهم نسبة تمثيل ٥٠٪ فى المجالس المنتخبة.. إلخ). وإذ تتسارع التطورات العالمية والمحلية بما يؤثر على أوضاع الجماهير العمالية، فإن قدرتها على التعامل مع الجديد تتوقف على قدرتها على التجديد. فى الفكر والفعل. أرجو أن أكون قد أضأت شمعة صغيرة فى هذا المجال.

أحمد عبد الله رزة

(١)
الطبقة العاملة بين النضال والتجديد

من موقع خارج الطبقة العاملة من حيث التواجد، لكن قريب منها من حيث الوجدان أريد أن أطرح على المناضلين والقياديين والنقابيين العماليين بعض التساؤلات والتحديات التي أعتقد أن الواقع سيفرضها عليهم. ونحن في مرحلة تتغير فيها موازين القوى بالفعل وسينعكس ذلك في القوانين مثلما سينعكس في الإجراءات والسلوكيات.

يشير جزء من تغير الموازين إلى أن القوى، الدولية المتنفذة في السوق العالمي ستستأثر بنصيب أكبر من الكعكة علي حساب البلدان الفقيرة، ويشير جزء من التطور إلى أن توزيع الثروة في المجتمعات القومية، سيزداد اختلالا فيزداد الأغنياء غنىً والفقراء فقراً . وهنا يشار إلى الطبقة العاملة بالبنان، باعتبار أنها من أولئك المرشحين الأوائل الذين سيزدادون فقرا .. بل إن هذا حادث بالفعل، وفي صراع القوى هذا تضعف مواقف الدول التي كانت قد تبنت في مراحل من التاريخ الوطني مشروعات للنهضة أسمتها اشتراكية – سواء اتفقنا أو اختلفنا على ذلك – لكنها كانت لها ملامح راديكالية اجتماعية وضعتها في صدام مع قوى دولية متنفذة في السوق العالمي وفرضت عليها إجراءات اجتماعية في الداخل ربما كان فيها مخلوط غريب هو السيطرة على الحركة العمالية من ناحية، ولكن من ناحية أخرى الاعتراف بالعديد من الحقوق للطبقات العمالية. هذه الدول يضعف موقفها الآن إزاء الضغط الدولي خصوصا إزاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والقوى التي وراء هذا وذاك . ومن ثم هذه الدول التي يضعف موقفها، يحدث هذا مقابل زيادة قوة المكون الدولي في الصراعات الاقتصادية والاجتماعية المحلية . وأيضا في سياق صعود طبقة أعمال تحاول أن ترث وضع الملكية العامة القديم، فتصبح هي المالكة الخاصة الجديدة. وهى طبقة أعمال وطنية .. أي تنتمي للمجتمع الوطني .. معها الجنسية المحلية، وقد تتنافس في ذلك مع قوى أجنبية أو تتكامل حسب الحالة .

إزاء كل هذا أتصور أن المطروح على الطبقة العاملة ليس فقط أن تثبت نضاليتها واستعدادها للكفاح والمقاومة "لفرملة" بعض التطورات أو استعداد قادتها لدخول السجن . لأن هذا ثابت على أي حال. هناك قدر من النضالية لدى الطبقات العمالية وقيادتها بالذات، وهي تدفع الثمن في دولة مثل مصر، منذ كفر الدوار ١ وكفر الدوار ٢ ! بمعنى أن الدائرة مغلقة والحريق مشتعل بدرجة أو بأخرى . لكن ما أراه محلا للتساؤل هنا – هو أن المسألة لم تعد مجرد إثبات نضالية وقدرة على " البهدلة " ودخول السجن والتصدي للتطورات، ولم تعد فقط مجرد رفع شعارات أن يكون لنا نصيب في ميزان

القوى المتغير . وإنما التحدي هو أن يحدث قدر حقيقي من التجديد الذي يجعل للطبقة العاملة محلا من الإعراب في المعادلات المتطورة . أن يكون لها ثقل وقدرة ضغط تجعلها بالفعل تفرمل بعض التطورات أو تجعلها لصالحها بدلا من أن تكون ضدها، أو على الأقل تجعل الأنصبة متساوية في الضرر أو في الفائدة إزاء الآخرين .

أعتقد أن أول التحديات المطروحة على الطبقة العاملة هو نوعية القيادات العمالية . فأولئك الانتهازيين الذين يمثلون خصومهم الطبقيين أكثر مما يمثلون الطبقات المفترض أن يعبروا عنها، هذا النفر من الانتهازيين وذوي الوضاعة الإنسانية في كثير من الأحوال – بغض النظر عن الاختيارات السياسية والأيديولوجية – منتشر وثابت ومسيطر على الاتحاد العام لنقابات العمال .. هؤلاء الذين انطلقوا عمالا فأصبحوا من الأغنياء اليوم . وبالتالي الادعاء بالتمثيل العمالي يسقط أمام عيون الناس .. لا مجال " للأونطة " هنا .. أي أن المسألة واضحة بالنسبة لهؤلاء . لكن المشكلة هي في حالة القيادات العمالية الأخرى التى لا تحسب نفسها ضمن الانتهازيين، والتي لا يعيبها أن تُسمى باسم الأيديولوجيين – شخص صاحب اختيار ماركسي، ناصري، وطني، أو أى صفة أخرى.. فأنا غير معني كثيرا بالعناوين فما يهمني هو المضامين – هؤلاء في تصوري هم بيت القصيد .. وما الذي يحدث لهم الآن مع التطورات الحادثة الضاغطة على عنق الطبقات العاملة والفقيرة ؟ ما الذي يحدث لهم هم أنفسهم ؟

إن ما يحدث لمثقفي الطبقة الوسطى هناك ما يعادله لدى قياديي وكوادر الطبقة العاملة . وأقصد بذلك أن هناك قدراً من التكلس الفكري والأيديولوجي غير المجدد .. غير القادر على مواجهة التطورات . كل ما يحدث أن هناك إعادة إنتاج للنضالية القديمة. مثلا أن الخصخصة تحدث .. إذن بالذراع سنوقفها .. سنفتح صدرنا أمام الشدائد.. ستبتلينا المحن.. أى سندخل السجون. أنا رأيى أن هذا خطاب كلاسيكى دون أن أقلل من قيمة تضحيات الناس أو استعدادهم للتضحية.. لكن لا أرى تجسيداً لتلك الكلمة التى تواترت أكثر ما تواترت وهى كلمة الإبداع، أى إبداع القاعدة العمالية.

وأنا أعتقد أن الإبداع الحقيقي إنما يكون لدى الصفوة العمالية وليس القاعدة العمالية . ولا أعيب على الجماهير أن تتحرك بوازع الوجدان والتلقائية . عمال كفر الدوار يثورون اليوم ولا يثورون غداً .. ولا يثورون بعد غد .. المسألة فيها أخذ وعطاء متعلق بتلقائية الناس العاديين في مواجهة التطورات. إذا التطورات ضغطت على أعناقهم ثاروا .. وإذا لم تضغط تعايشوا وسايروا لتمشية حالهم .. المشكلة هنا في الصفوة .. في القيادة .. ما هو الجديد الذي تقدمه؟ ما هو التطور الفكري الذي حدث لها ؟ أنا بصراحة شديدة أرى نفس النضالية القديمة التي هي على عيني وعلى رأسي. أي هؤلاء مناضلون وأهل تضحية . لكن بصراحة لا أرى جديدا . لا أرى إلا إعادة إنتاج للخطاب الماركسي التقليدي المطبق

على قضايا الكفاح العمالي، وأيضا الخطاب القومي الناصري التقليدي المطبق على قضايا الكفاح العمالي .. لا أرى جديدا وأحب أن أرى جديدا لسبب بسيط جدا وهو أن الطبقة العاملة لن تنتصر في كفاحاتها ولو جزئيا ونسبيا إلا إذا استطاعت أن تستقطب قطاعات وطبقات أخرى في المجتمع تؤيدها في الحصول على حقوقها.. وأنا أذكر هنا كلام المفكر الماركسي الإنجليزي " إيريك هوبسباوم " الذي قال في مرة من المرات إن التطورات الاقتصادية أصبحت سريعة والطبقة العاملة أصبحت مخنوقة، فحتى إذا استطاع حزب العمال البريطاني أن يجمع كل الطبقة العاملة معه فهذا لا يكفي .. لن تنتصر قضية الكفاح العمالي .. بل يلزم أن قطاعا من الطبقات الأخرى الأقرب للطبقة العاملة – وفي حالتنا هنا المرشح هو الطبقة الوسطى، لأنها في كثير من الأحوال أصبحت شبه طبقة عاملة من حيث فقر أو ترف الحياة. وبالتالي جزءًا من الخطاب العمالي للصفوة العمالية أو للكادر العمالي لا بد وأن يتوجه لقطاع آخر في المجتمع هو الطبقة الوسطى، أينما تواجدت سواء في نقابات مهنية بغض النظر عن أي تيار أيديولوجي يسيطر عليها، أو تواجدت بتلقائية التواجد اليومي للطبقة الوسطى في عيادة، في مكتب استشارات هندسية ... إلخ. فهذا مهم وهو قدرة القيادات العمالية غير الانتهازية على التجديد الفكري وبلورة خطاب جديد بل ولغة جديدة رصينة ومؤثرة لا تصل فقط إلى أفئدة الطبقة العاملة، وإنما تصل أيضا إلى عقول طبقات أخرى في المجتمع مستعدة أن تتعاطف مع الطبقة العاملة وتجد بينها وبين تلك الطبقة قضية مشتركة. هنا تطوير الكادر العمالي مسألة مهمة للغاية . اللغة مهمة، الثقافة مهمة، الاطلاع على ما يحدث في الكون مهم، الصلة بالعلم والفكر مهمة. لكن بصراحة ما أراه أقل بكثير مما أتمناه في هذا الصدد، رغم أن هناك قيادات عمالية مثقفة وقادرة، ومناضلة قبل أي شيء .

إن أمامنا مرحلة طويلة لكي نصل إلى هذا المستوى الذي بدونه ستظل الفجوة قائمة بين تلقائية القاعدة العمالية وبين قدرات ومهارات القيادة العمالية الملتزمة. وهذه الفجوة هي التي سيدخل منها دائما خصوم الطبقات الكادحة، وسينتصرون بشكل أو بآخر وخصوصاً وأننا مع الخصخصة الحادثة واتساع نطاق السوق والملكية الخاصة نشهد تبلوراً أو تطوراً – لدى قطاع من طبقة الأعمال .. ليس القطاع البيروقراطي التقليدي لملاك الدولة .. الموظفين الذين لا يملكون إلا الخطاب الوطني الكلاسيكي بشعاراته الزاعقة ضد الاستعمار، ضد الصهيونية، وهم في حقيقة الأمر يدافعون عن مصالح ضيقة ولا يدافعون لا عن وطن ولا عن طبقات كادحة رغم الادعاء. لكن أرى أنه في السوق الاقتصادية ولدى طبقة الأعمال المصرية هناك تطور يحدث في قطاع من هذه الطبقة أصبح أكثر قدرة وأكثر ذكاءاً وأكثر ثقافة وأفضل لغة وخطابه سيكون أكثر تأثيراً وإقناعاً لدى الطبقات الوسطى أكثر من خطاب القيادات العمالية. وهذا سيؤثر في ميزان القوى بالطبع. وبصراحة شديدة إذا لم يوجد في هذا البلد

قيادات عمالية لها القدرة والمهارة، والخطاب الرصين واللغة المؤثرة التي بها تستطيع أن تواجه خطاب طبقة العمال الجديدة المتطورة الذكية المثقفة المطلعة على ما يحدث في الكون، فستكون قضية الطبقة العاملة خاسرة . وسيكون جزء كبير من الخسارة ليس بسبب أن قياداتها غير مناضلة .. بل إنها مناضلة وتدخل السجن و"تتبهدل" وتدفع الثمن، لكنها ستخسر بلا جدال .. لا يكفي النضال يا إخوان بصراحة شديدة .. المسألة تحتاج مهارات أخرى وقدرات أخرى .. فمثلا " آرثر سكارجيل " رئيس اتحاد نقابات عمال المناجم في إنجلترا عندما تجلسه في جلسة مع أحد كبار رجال الأعمال يكون " رأسه برأسه " ..يعرف أن يجادله بنفس اللغة .. له نفس القدر من الثقافة .. أسلوبه مؤثر على شاشة التليفزيون – ولا تنسوا أننا في عصر الاتصالات المرئية إلخ ... لا بد من تنمية مهارات القيادات العمالية، بحيث تستطيع أن تقدم قضيتها في أفضل قالب ممكن . القالب مهم. الصورة مهمة في عصر الصورة . اللغة مهمة وليس فقط النضال.

هذه نقطة أردت أن أوضحها وسأعطي مثالا لمسألة القوانين التى تنظم الحقوق العمالية. هناك من يرى أن الأساس هو إبداعات الطبقة العاملة وليس القوانين. لكن هذا غير قائم في أي بلد! فهناك قانون ينظم النقابات في جميع بلدان العالم ولدى جميع الطبقات .. بدليل أن النقابات المهنية عندها قوانين تنظمها رغم أنها تعبر عن طبقة وسطى لسانها أطول وإمكانياتها أطول ويدها أطول .. لكنها لا تستطيع أن تقول أنا أكبر من القانون . لا بد أن يكون هناك قانون ينظمها . والقضية التي تصبح مطروحة هنا هى محتوى القانون وليس مبدأ القانون. إذن أنت هنا ماذا يجب أن تقول ؟ تقول أنك لست ضد أن كل مجتمع تكون له بنية قانونية . طبعاً الأمم لابد أن تكون متحضرة والمجتمعات لابد أن تكون منظمة .. لكن النقطة هنا هي محتوى القانون . عن أي ميزان قوي يعبر .. " مدى حضورنا فيه " تمثيل المصالح فيه.. مع من وضد من ؟ بأي مقدار كم ٪ هنا وكم ٪ هناك ؟ هكذا يكون الكلام. وهذا هو الذي يفرض عليك أن تقوم بعمل بحث علمي ودراسة، وتجلس مع المفكرين والمثقفين وتحضر جداول وترى، وفي النهاية تأتي في الجلسة وتقول هذا هو المحتوى الذي أريده في القانون . أنا لست رجلا فوضويا .. أنا لست ضد أن يكون هناك قانون ينظم حق النقابات العمالية وغير العمالية، لكن محتوى هذا القانون يجب ألا يكون ضارا بالطبقات العاملة . لا يكون على رأسها وعلى حسابها. ولكي يكون هكذا، هذا هو الذي أقترحه لهذا المستوى .. هذا من ناحية الجدل الاجتماعي مع الطبقات الأخرى لأنك لا تتواجد في المجتمع بوصفه طبقة وحيدة .. هناك آخرون لا بد أن تجد لغة مشتركة للتعامل معهم بجانب رفع مستوى تعبئتك لجمهورك وقاعدتك .. وتذهب وتقول نحن نكافح

من أجل أن يكون مضمون القانون العمالي القادم كذا، لكننا لسنا ضد مبدأ القانون .. نحن لسنا أناساً فوضويين.

وهنا يحدد ما معنى كلمة إبداع في هذا السياق. ما هي نماذج إبداع العمال ؟ ليس أمامنا سوى النماذج الإضرابية. تقول لي العمال أضربوا في كفر الدوار، طبعاً .. أنا عندي تاريخ الإضرابات العمالية .. يكاد يكون الإبداع فيها متشابهاً، من أول لجان المعتقلين إلى كيف يأكل الناس لقمة عيش مع بعض إلخ ... مفهوم الإبداع هنا لا يقصد به التلقائية الجماهيرية. الإبداع يقصد به قدح الفكر لدى الصفوة المفكرة التي تحاول أن تعبر عن طبقة من الطبقات .. هنا أقبل منك كلمة إبداع وأدعوك لأن تجسدها .. غير أن تكون مجرد شعار عام .

آتي بعد ذلك لمسألة أن هناك فجوات واضحة وضوح الشمس في بنية العلاقات الاقتصادية في المجتمع المصري وفي وضعية الطبقة العاملة تحديدا داخل هذه البنية . هناك فجوات نحن لم نواجهها بعد، أو بالقدر الكافي على الأقل . على سبيل المثال هناك ضعف في التنظيم النقابي العمالي في القطاع الخاص أصلاً قبل الخصخصة. وبالتالي إذا اتسع نطاق الملكية الخاصة ستبنى على إرث ضعيف من التنظيم العمالي . إذن نحن هنا في مرحلة استدراك تاريخي . فقد كنا ضعفاء في التنظيم النقابي العمالي لدى القطاع الخاص ومعظم كفاحاتنا ونضالاتنا وأطروحاتنا للقوانين متجهة للعلاقة بين الدولة والعمال في إطار القطاع العام . ونحن ضعاف في الجانب الآخر . هذا الجانب الآخر هو الذي سيكبر ويتسع مع الخصخصة .. إذن نحن في حاجة لاستدراك حقيقي . بخصوص كيف يكون شكل التنظيم العمالي في القطاع الخاص، خصوصا القطاع الخاص المتسع بسرعة في أيامنا هذه . هذه نقطة تحتاج أن تدرس . تدرس تراث العمال في العلاقة بقطاع الملكية الخاصة . إلى أين وصلنا ؟ وما نقاط ضعفنا في المواجهة القانونية ؟ ونرى موضوع أن تكون لنا أطروحة محددة في هذا الصدد . أنا أراها فجوة من الفجوات التي تحتاج أن تملأ وتدرس جيدا جدا ..قبل أن تأتي موجة الخصخصة هذه بشدة .

نقطة أخيرة متعلقة بوجهتي النظر الخاصتين بالاتحاد العمالي الموحد أو تعدد المراكز النقابية. ففي أكثر من سياق استمعت إلى نوع من التحبيذ العاطفي المستلطف لإحدى الأطروحتين .. إما تنظيم أحادي قوي يعبر عن الطبقة العاملة في مجموعها أيا كانت الأحوال، أو تعدد المراكز النقابية الذي يعبر مباشرة عن نضالات العمال في الميدان . هذا أو ذاك. وأنا أعتقد بصراحة شديدة أن المطروح هو أن تكون الحركة النقابية العمالية قوية بحيث تحصل الطبقة العاملة على نصيبها المشروع من الثروة القومية ..بحيث يكون في شبكة تمثيل المصالح لها حضور حقيقي .. بحيث تتوازن الطبقات

(لا داعي للقول صراع الطبقات) وفي توازن الطبقات يكون "عليها القيمة " ولها وزن واعتبار فلا تكون هي الطبقة التي وقعت من " قعر القفة " .. القضية هنا هى ضعف الحركة العمالية أو قوة الحركة العمالية، جودة تنظيمها أو رداءة تنظيمها، وليس العنوان العام أو الشعار العام المسمى تعدد المراكز أو أحادية المركز . القضية هنا هي أنه يمكن أن يكون التنظيم النقابى موحداً وضعيفاً، أو يكون هناك تعدد فى المراكز وكل منها ضعيف أيضاً. ويمكن أن يكون عندك العكس، تعدد في المراكز التي بينها شبكة ترابط تجعلها مجتمعة قوية، حتى وإن لم يضمها تنظيم أحادي قوي . القضية مرة أخرى هي قضية المحتوى في إطار من المناورة المعقدة في الفترة القادمة . فأنت من الممكن أن يكون عندك تعدد في المراكز النقابية، وكل لجنة نقابية لها الشخصية المعنوية الاعتبارية والقانونية وتعبر حقيقة عن جماهيرها العمالية في المصنع أو المنشأة ومنتخبة انتخابا ديموقراطيا وتدافع عن حقوق العمال في ذلك المكان، ثم لا تخلص إلى شئ لسبب بسيط جدا : أن صاحب المنشأة في الصراع معها في الفترة القادمة لن يكون بمفرده. سيكون هو نفسه جزءا من شبكة علاقات اجتماعية أوسع بكثير ويمكن أن تجهض النضال العمالي وتوقفه وتفرمله بواسطة شئ واحد صغير. هذا الشئ هو أن تكون يد المساعدة قد أتت لصاحب المنشأة من أصحاب منشآت آخرين يعملون في صناعات أخرى لا علاقة لها بهذه المنشأة أو تمدها ببعض قطع الغيار مثلا لأن هناك نوعا من الترابط دائما في داخل الطبقة الواحدة بين شرائحها المختلفة . وبالتالي الذين يطرحون مسألة تعدد المراكز النقابية لا يجب أن يطرحوها بالحماس الذي ألاحظه لمجرد أن لها وجاهة وأنها نضالية وأنها تعبر عن ديموقراطية التنظيم النقابي من القاعدة .. هذا لا يكفي لأن من الممكن أن يكون الواحد ديموقراطياً وعظيما ومنتخبا ومناضلا ويعبر عن قاعدته وينهزم في كافة معاركه من أجل مصالح طبقته .. لأن شبكة المصالح واسعة في المجتمع. وعندنا جمعية رجال الأعمال التي هي جمعية أهلية فقط مفروض أن يكون مثلها مثل أي جمعية موجودة في المجتمع لكنها في غاية القوة وتتصل برئيس الوزراء مباشرة أي أقوى من اتحاد العمال كله. فما بالكم لو تعددت المراكز النقابية واستفرد بكل منشأة على حدة .. يمكن خنق العمال وإبقاؤهم في " الكورنر " النضالي هذا. فأنا أربأ ولا أريد أن أقول أنني أحذر من تبسيط الأمر وإنما أقول أنها مسألة يجب أن تدرس أكثر.

وأيضا أنا لست مع الاتحاد الموحد لمجرد أن المنظر " الهلمة " للطبقة العاملة السبعة مليون في اتحاد واحد يجعل لها وزنا كبيرا في ميزان القوى الاجتماعي. ليس بالضرورة إذن أن يكون الأمر " نفخ عضلات " .. بدليل ما هو حادث .. هؤلاء الانتهازيون الذين يقودون اتحادا ذا عضوية واسعة لكنهم في نهاية المطاف يعبرون عن خصومهم أكثر مما يعبرون عن ناسهم وأهاليهم . وبالتالي ربما يكون المطروح

هو نوع من المعادلة .. سموها " معادلة الحقوق العمالية " إذا جاز التعبير .. بين أن يكون التنظيم نضاليا مباشرا منتخبا وديموقراطيا في القاعدة . وهنا نجيز تعدد المراكز النقابية بهذا المعنى. وبين أن يكون للعمال أيضا على المستوى القومي اتحاد له حضور وله صوت ويعبر عنهم في مجموعهم بصورة ديموقراطية من حيث المحتوى – من حيث طريقة الانتخاب، ومن حيث طريقة التوصيل إلى قمته إلخ .. فأنا أرجو ألا تستبعد الفكرة، الفكرة الأخرى .فمن الجائز دائماً أن يكون الفكر مركبا معقداً طالما أن الواقع نفسه مركب ومعقد . وبهذه الروح نفكر في مسائل حقوق الطبقة العاملة ليس فقط مسائل الطبقة العاملة بل مسائل الوطن بمعناه الواسع . الطبقة العاملة وطبقات أخرى في هذا الوطن، في مواجهة أعداء خارجيين . فهذا الكلام ما زال له محل من الإعراب، والوطنية ما زالت شعارا هاما وليس فقط الطبقية التي هي أيضًا شعار هام .. بمعنى أننا نتحرك في سياق يضمنا ويضم آخرين، ولابد أن تكون هناك لغة مشتركة بيننا وبين الآخرين .. اللهم إلا الذين اختاروا أن يكونوا أعداء حقيقيين في الداخل ومتعاملين مع الخارج تعاملا يضر بالداخل مرة أخرى. وأخيرا فإنني بهذا أكون قد أفصحت عما بداخلى لأنه يجيش في نفسي منذ فترة وكان لابد أن أهمس به في آذان إخواني العمال المناضلين الذين أرجو أن يكونوا أيضا مجددين .

(٢)
عن الخصخصة .. والثروة الوطنية .. والعدل للعاملين

أيهما أفضل: القطاع الخاص أم القطاع العام؟ سؤال قديم من النوع السهل الممتنع الذى لم تعد له إجابة قاطعة، بل وأصبح من الأفضل عدم طرحه من الأصل، طالما أن النظم الاقتصادية لا تحسمها الأفضلية المجردة لهذا أو ذاك، بقدر ما يحسمها التاريخ وصراع القوى الاجتماعية والخيارات الإيديولوجية. كذلك فقد أصبحت صورة المجتمعات والاقتصاديات الحديثة معقدة بدرجة تفرض صياغة أسئلة معقدة أيضاً. فمحاور الأفضلية أصبحت تضم العملية الإنتاجية ابتداءً من المشروع الاقتصادى، ومروراً بالقطاعات الإنتاجية، ثم الاقتصاد القومى، فالعلاقات الإقليمية، وأخيراً الاقتصاد العالمى بما يحتويه من موازين قوى فى غير صالح فقراء العالم الثالث. وكل هذه اعتبارات عملية قد تحسم نوع الاختيار دون التوقف كثيراً عند الأفضلية المجردة إن وجدت. ومما يحدد اتجاه الاختيار كذلك العملية التوزيعية المترتبة على العملية الإنتاجية بل المتشابكة معها.

ومع ذلك تبقى عملية المفاضلة والاختيار قائمة عند صياغة السياسات ومواجهة الأزمات فى كل المجتمعات. وليست هناك مشكلة فى المفاضلة والمجادلة حول القطاع العام والقطاع الخاص. لكن المشكلة تبرز حين تتجه المفاضلة اتجاهاً مجرداً، وحين تقوم المجادلة على أسس نظرية واهية واعتبارات عملية سطحية. بعبارة أخرى تكون هناك مشكلة حين لا يلتزم المتجادلون بأساسيات القضية المطروحة، أو حين يضعون لها عنواناً ما يلبثون المروق منه إلى دروب أبعد ما تكون عن المضمون الملائم للعنوان.

ولئن كان الحوار والجدل المفتوح حول هذا الموضوع ظاهرة صحية فى ذاتها، ودلالة تقدم أدوات الصراع الديمقراطى فى مصر، فإنه من اللافت للنظر مع ذلك أن الخط العام للحوار والمجادلة تعتوره عدة ظواهر تكاد تعصف بدلالاته الإيجابية. إذ يلاحظ أولاً وجود قدر كبير من التخندق الإيديولوجى لدى بعض المتحاورين أو حتى أكثرهم. حيث لا يبدو أن هؤلاء معنيون بالاجتهاد

لإيجاد حل لمعضلة التطور الاقتصادى فى بلدهم انطلاقاً من المعطيات الموجودة، بقدر ما يبدو اهتمامهم بالدفاع عن اختياراتهم الإيديولوجية فى صيغتها الخالصة.

واعتبارات الفعالية الاقتصادية بمعناها الواسع -وليس مجرد الربح والخسارة- أى طريقة الإنتاج وتكلفته وارتفاع مستوى الإنتاجية وجودة الناتج والقدرة على توزيعه، هى الاعتبارات التى تبدو غائبة عن الجدل الدائر فى مصر. ذلك أن المفاضلة المجردة أسهل من الوقوف عند التفاصيل واحتمالات الخروج بنتائج قد تناقض الموقف الإيديولوجى المبدئى.

إن تغليب الاعتبارات الإيديولوجية على اعتبارات الكفاءة الاقتصادية تعنى فى النهاية أن أنصار القطاع العام إنما يدافعون عن قطاع عام سيء وربما فاسد ويرتع فيه اللصوص. كما أن أنصار القطاع الخاص قد يدافعون عن قطاع خاص سيء أيضاً ينتشر فيه كذلك الفساد واللصوصية. ومن الطريف أن تكون أكثر الدراسات توازناً بشأن هذا الموضوع هى تلك السلسلة التى كتبها واحد من غير أهل التخصص. وهو الدكتور شكرى عياد أستاذ النقد الأدبى الذى لم تمنعه وديان الخيال الأدبى من أن يرسو على أقرب محطات التناول الموضوعى قبل أن يصلها غيره من المتجادلين المتخصصين (انظر مقالاته فى مجلة "الهلال"، فبراير- مارس ١٩٨٨).

وبتفوق الاعتبارات الإيديولوجية وغياب اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، يتخذ الجدل شكلاً أضيق من حيث كونه دفاعاً عن شكل من أشكال الملكية لا عن العملية الإنتاجية ذاتها. إذ يحاول المتجادلون الإجابة عن سؤال: "من يملك هذا؟" بدلاً من طرح سؤال: "كيف يدار هذا؟.. ولمصلحة من؟". ولأن الأمر ينحصر فى القطاعين العام والخاص، فإن شكلاً ثالثاً من أشكال الملكية الواقعة بين هذا وذلك، أى "الملكية التعاونية" يضيع فى زحام زنقة العقول فلا يبدو أحد معنياً به أو بإضافته إلى جدول أعمال الحوار. ناهيك عن إضافته إلى الحسابات الفعلية للإنتاج فى المستقبل.

ولكيلا ينعم المفتى ويشقى المستفتى فإن الحساب الدقيق لابد وأن يكون إطاراً عاماً يتوخى تعظيم عدالة التوزيع فى نفس وقت زيادة الإنتاج وتعظيم الإنتاجية. وفى هذا الإطار لابد أن توضع قضية القطاع العام والقطاع الخاص، لا باعتبارها قضية مفاضلة بين هذا وذاك بل باعتبارها قضية البحث عن "التوليفة الملائمة" من أشكال الملكية التى تضمن مستقبلاً أفضل للبلد على صعيدى الإنتاج والتوزيع. وهى التوليفة التى لن يتم التوصل إليها أصلاً إلا إذا أدخلت فى الاعتبار عوامل عديدة متعلقة بالماضى والحاضر بجانب العوامل المتعلقة بالمستقبل.

وتتصدر رأس القائمة هنا البداهات المنكورة والتى تشير إلى كون مصر واحدة من دول العالم الثالث، وأنها تعانى أزمة اقتصادية متعددة الوجوه، وأنها قد أنجزت آخر تجاربها فى التنمية بالاعتماد

على قطاع عام كبير وما زال اعتمادها عليه مستمراً برغم ترهل بعض أجزائه، وأن قطاعها الخاص ينقسم ما بين منتج يجدر توسيعه وطفيلي تجدر محاصرته وتدميره، وأن مجتمعنا السياسى يتكون من قوى متعددة تشترك فى الهم وتتحمل معاً مسئولية الاتفاق على مخرج من الضائقة بتوزيع عادل للخسائر ودون تقويض للتجربة الديمقراطية الوليدة والواجبة الاتساع.

إن لعملية نقل الملكية نتائجها الاجتماعية السلبية، حتى مع افتراض نجاحها من الناحية الاقتصادية. فلكى يحقق الملاك الجدد نجاحاً اقتصادياً -خصوصاً تحقيق الأرباح- قد يتجهون لتخفيض العمالة الزائدة فى مشروعاتهم، وقد يطلبون تحكماً أكبر فى العمالة المتبقية، أى التزاماً أقل بالحقوق العمالية. ومعنى هذا أنه خلال سنوات قليلة قد يصل عدد العاطلين عن العمل فى مصر إلى ستة ملايين، أى حوالى نصف قوة العمل الإجمالية، بما يجعل الشعب المصرى شعباً نصف متعطل. وفى ظل البطالة وشبحها يكون على من لديه وظيفة أن "يسمع الكلام" من صاحب العمل وإلا انضم إلى جيش العاطلين. أى عودة إلى الصورة الكلاسيكية للاستغلال الرأسمالى. وهو ما لن يقبله بسهولة أى شعب حتى مع خفوت الشعارات الاشتراكية وزهو الرأسماليين بانتصار نظامهم. إنها مرة أخرى الحرب الطبقية أو الفتنة الاجتماعية التى قد تقوض النجاحات الاقتصادية للمشروع الخاص.

ولما كانت الدولة هى المسؤولة عن مواجهة الاختلالات الاجتماعية، فليس أمامها فى هذه الحالة سوى أن تقرن إجراء التحول للملكية الخاصة بإجرائين آخرين لابد من إتمامهما فى نفس اللحظة دون أدنى تأخير. الأول هو إجراء إطلاق وتقنين حق الإضراب وحق التنظيم النقابى الحر. لكى يتمكن العاملون من الدفاع عن مصالحهم فى مواجهة أصحاب العمل. فلا رأسمالية بدون حق الإضراب للطبقة العمالية. إلا إذا قررت الدولة أن تصبح دولة قمعية شرسة لا تملك إلا الشرطة والجيش ضد الفئات العاملة. أى أنه باختصار اتجاه الدولة المصرية نحو المزيد من تحول الملكية العاملة إلى الملكية الخاصة دون تشريع حق الإضراب معناه تحولها أيضاً فى اتجاه المزيد من الاستبداد. أى عكس الاتجاه العالمى للديمقراطية، وعكس الادعاءات الديمقراطية للنظام السياسى بها.

أما الإجراء الثانى فهو بناء نظام ضخم للضمان الاجتماعى، يضمن للعاطلين عن العمل الحصول على مرتبات منتظمة تعادل الحد الأدنى لتكلفة المعيشة طوال مدة بطالتهم. وإلا كان البديل هو انضمام هؤلاء إلى "قطاع الجريمة" الذى يمكن أن تفوق أهميته القطاع العام والقطاع الخاص معاً. وما نموذج كولومبيا وعصابات مخدراتها ببعيد. وإذا افترضنا أن ثمة ستة ملايين متعطل يحصل كل منهم على مائة جنيه مصرى فى الشهر "بدل بطالة" لأصبح المطلوب رقماً فلكياً يعادل فى غضون خمس سنوات إجمالى ديون مصر الخارجية. بل وإجمالى قيمة أصول القطاع العام نفسه. فهل لدى

الدولة المصرية الاستعداد لمواجهة هذا الاحتمال. وبافتراض كونه احتمالاً متشائماً فإنه لا مفر من إقرار مبدأ إعطاء العاطل عن العمل "بدل بطالة" يعيش عليه عند الحد الأدنى. فإذا لم تكن المشروعات الاقتصادية الخاصة مجبرة على توظيف عاملين فوق احتياجاتها، فإن ما لا يكون مسؤولية السوق يكون مسؤولية الدولة وإلا تحول المجتمع إلى غابة لا ضامن فيها للاستقرار ولا للسوق ولا للدولة.

وهذه النقطة الأخيرة هى التى تبرز عندها التحيزات العاطفية الجامحة لأنصار القطاع العام وأنصار القطاع الخاص. فأنصار القطاع الخاص –أو جلهم– لا يعنيهم فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية شيئاً إلا اعتبارات السوق (عرض وطلب– ربحية.. إلخ) بغض النظر عن الاختلالات الاجتماعية، التى لا يبدو لديهم الاستعداد لدفع ثمن علاجها بقدر ما أن لديهم الاستعداد لدفع الدولة للعب دور قمعى لحماية استثماراتهم. أما أنصار القطاع العام –أو جلهم– فيعنيهم أساساً الدور المباشر للقطاع العام فى معالجة الاختلالات الاجتماعية، برغم أن ذلك كثيراً ما يكون على حساب اعتبارات الفعالية للمشروعات الاقتصادية. وبرغم أن الحفاظ على قدر من التوازن الاجتماعى يجب أن يكون دور الدولة حتى وإن لم يكن لديها قطاع عام كبير. وبالتالى يكون على هؤلاء توجيه سهامهم إلى الدولة بوصفها مؤسسة سياسية عاجزة عن تحمل مسؤوليتها الاجتماعية، مع قبول مبدأ إصلاح القطاع العام فى نفس الوقت. فبغض النظر عن فجاجة عواطف أنصار القطاع الخاص الراغبين فى بيع شركات القطاع العام الخاسرة لأنها خاسرة ويلزم بيعها، وبيع الشركات الرابحة لأنها رابحة وتشجع على الشراء (أى البيع بأى ثمن)، يظل هناك نطاق واسع لإصلاح القطاع العام بما فى ذلك بيع بعض وحداته.

لكنه يبقى مع ذلك التأكيد على أن القطاع الخاص أيضاً يحتاج إلى إصلاح. أى أن النظام الاقتصادى للبلد ككل يحتاج لبرنامج إصلاح شامل يهدف لتنمية الثروة القومية وحسن توزيعها.

وإذا كان القطاعان العام والخاص هما ذراعى الثروة القومية، والدولة هى عقلها، فإن مستقبل هذه الثروة لا يبشر بخير عندما يكون أحد الذراعين موضوعاً فى الجيب والآخر موضوعاً فى الخاصر .. بينما العقل خامل ومستسلم للعواطف الجامحة.

إن المطلوب من أي شخص يتصدى لمسألة الخصخصة أيا كان موقفه منها – رفضا من حيث المبدأ أو قبولا مشروطا – أن يقول كيف يتصور شكل الخصخصة في مجتمع كالمجتمع المصري بتاريخه الاقتصادي، بأوضاعه الاجتماعية ، بتاريخه السياسى . حتى لو كان ضد الخصخصة لابد أن يقول رأيا في الخصخصة التي سيحدثها أصحاب الخصخصة " لو عملوها رغما عن أنفه " وهذا هو الذي سيحدث في الحقيقة . فالناس الذين يقولون " لا للخصخصة " ، سيظلون يقولون ذلك بينما

الخصخصة تكون قد قطعت مرحلة هائلة فيبدأون بتكييف أنفسهم معها لكي يقولوا رأيا جديدا لكن يكون قد فاتهم القطار . وهذا هو الذي أحذر منه دائما إخواننا العمال. المسألة ليست فقط " زعيقا " مبدئيا حول القضايا المطروحة ، وإنما أيضا رؤية تتكون وتتبلور وتطرح .

الموضوع في النهاية ليس أنك تقف مع أو ضد الخصخصة فهذا شيء يذكرني باستفتاءات الرئاسة مثلا " نعم " مثل " لا " بالضبط لأن النظام العام يجعلها كذلك . ذهبت للتصويت مثل ألا تذهب للتصويت . قلت لا، تحسب نعم. في النهاية الـ System أو النظام العام لا يأتي سوى بهذه النتيجة . وبالتالي الكلام الجد في هذه المسألة هو أن تبلور رؤية خاصة بنظام الانتخابات في المجتمع، بطريقة التمثيل، بتعبير الأفراد والمجتمعات والهيئات عن نفسها. أي أن تكون لك رؤية في النظام الانتخابي العام في البلد. وقد تكون هذه الرؤية أنك ضد الاستفتاء أو لك رأى في الاستفتاء المشروط مثلا. ثم الذي يحسم الأمور عمليا أنك تعبىء ناسك على رؤيتك هذه. فالذي يحسم الأمر في النهاية ليس من مع الخصخصة ومن ضد الخصخصة فكريا أو من حيث الوجاهة الفكرية ، وليس من الذي رأيه ألطف من الثانى. فمن الممكن أن تقول كلاما عظيما عن الخصخصة ، والذين يدافعون عن الخصخصة يقولون كلاما عظيما . د. سعيد النجار يقول كلاما عظيما من حيث الوجاهة الفكرية، لكن القضية قضية عملية في النهاية. الذي سيحسم الاتجاهات هي الموازين. بقدر ما عبأت ناسك بقدر ما عبأوا ناسهم ... القضية هكذا في النهاية. إذن السؤال على ماذا عبأتهم؟ على شعار بسيط أم على فكرة متبلورة بعض الشيء ؟ هذا هو الذي يهمني في الموضوع. وبصراحة الذي أراه مطروحا حتى الآن هو الفكرة البسيطة ضد الخصخصة: " ملعون أبو داغ الخصخصة " !

أنا أرى أن هذا ليس كافيا إطلاقا ، والنتائج ستكون وخيمة إذا وقفنا عند هذا المستوى بصراحة شديدة. ولابد من تبلور فكرة رؤية ، دراسة متعمقة في الموضوع ، مع أو ضد مشروط ... إلخ. المهم أن الموضوع يحتاج أن يدرس بجدية شديدة غير أن نقول هذا الرأي المبدئي الذي يمكن أن تكون له وجاهة فكرية وقيمة نضالية ، لكن لن يكون له قيمة في أرض الواقع . لابد أن تكوّن رؤية حقيقية تعبئ الناس عليها ويقف وراءها بضعة آلاف مستعدين لتبنيها .

وإذا لم يكن هناك هذه البضعة آلاف يكون الكلام قيمته في وجاهته الفكرية فقط عندما أقرأه في كراسة مكتوبة . لكن هذا لن يعبئ أحدا ولن يؤثر في شيء! .

مشكلة الخصخصة في مصر على عكس بلاد أخرى هي أن بند التكتم أعلى من بند العلانية، أي في معظم البلدان كان الموضوع علنيا ، شكل الخصخصة علني ، وتنوعت الأشكال. من ذلك بيع الأسهم لتكوين رأسمالية شعبية . وهناك من طرح الأسهم للبيع فلم تُبع، فبحث عن طريقة أخرى وهناك

من أصدر الأسهم وعند البيع نشأت احتكارات " ففرمل " عملية البيع لأنه لا يريد أن يعمل احتكارات لملكيته إلى آخره.

أي حدث نوع من التجريب حتى في عملية البيع نفسها ... في كثير من المجتمعات التي حدثت فيها خصخصة كان الضامن للمسألة كلها هو شرط العلانية، أن الذي سيبيع يقول كيف سأبيع؟ فإذا أعجبنا أو لم يعجبنا نقول نريد أن نشتري أو لا نشتري أو ليس معنا أموال في جيوبنا نشتري بها فلا نشتري. والمشكلة في مصر هي التكتم الحادث حول المسألة بما يجعلها أشبه بأن تكون طبخة سرية بالكامل لا تعرف من سيبيع لمن، ومن سيشتري، ومن سيخرج بالعمولات في الطريق. فهناك في مصر إشكالية سياسية في المسألة. إن الذين يبيعون الملكية العامة هم الذين من المفروض عليهم ألا يملكوا لكونهم مجرد مديرين لهذه الملكية، فذلك يبيع في سرية شديدة لعله يملك من خلال ذلك. فأنت هنا تدخل حتى في باب الفساد الاجتماعي، وهذه مسألة خطيرة جدا على النظام السياسي. ومسألة ذات طابع سياسي أكثر من أنها ذات طابع اقتصادي. بمعنى أن القضية عندي ليست أنهم سيخرجون بعمولة، فليس هذا هو الموضوع وإنما الموضوع هو أن النظام السياسي هكذا متأسس على فكرة العمولات من خلال التكتم وفساد الصفقات.

إنني لست ضد فكرة أن يبيعوا القطاع العام فأنا شخصيا لا أملك شيئا من القطاع العام هذا. وبصراحة ليست لدي عواطف خاصة ناحيته. العمال ربما يكون عندهم عواطف خاصة باعتبارهم أناسا عاملين فيه ولديهم نضالات داخله. أنا الذي يهمني في المجتمع هو " الأجود، والأفضل، والأرخص " والذي يرفع من شأني بوصفى إنسانا ويجعلني أستهلك وأعيش حياة كريمة. لو الذي فعل هذا هو القطاع الخاص فبصراحة سأكون مع القطاع الخاص. لست مع هذا أو ضد ذاك من حيث المبدأ ... ليس لدي هنا موقف مبدئي، لدي موقف عملي. وهناك كثيرون مواطنون مثلي يعدون بالملايين وهم الأغلبية في الحقيقة، فالطبقة العاملة الآن تتحول إلى طبقة أقلية، والطبقة الوسطى تحولت إلى طبقة أغلبية بارتفاع التعليم ، بالهجرة للخليج، باتساع قطاع الخدمات بالمقارنة بالقطاعات الإنتاجية، والطبقة الوسطى بدأت تصبح أغلبية في مصر. لذلك دعوت إلى لغة مشتركة مع الطبقة الوسطى وأحد قادة العمال غضب مني مرة لأنني هكذا أدعو " للزواج بين الاثنين ". ولكنني أقول أنه يستحيل علي الطبقة العاملة أن تكسب نضالاتها الخاصة إلا إذا أقنعت قطاعا أوسع من المجتمع أن يقف إلى جانبها على أساس التوزيع العادل للثروة، وعلى أساس الأجر الاجتماعي العادل للجميع وبالتالي يكون هناك نوع من الضغط الاجتماعي الذي يضمن الحقوق لطبقات عديدة في المجتمع. أما فكرة أن الطبقة العاملة وحدها، بنضالاتها الخاصة وحدها، ستخرج بالكثير فبصراحة لن يحدث. في رأيي، ستكون فقط

طبقة مناضلة، نعم سنصفق لها لأنها بطلة خصوصا إذا مات منها كذا شهيد في المظاهرات ودخل منها كذا مناضل السجن، لكن كل هذا سنكتبه في صفحات التاريخ، ولن يغير شيئا في الواقع. أى الناس ستستمر " تتبهدل " في مستوى معيشتها، وستتراجع قدرتهم الشرائية وحياتهم الكريمة بوصفهم بشرًا.

وأريد أن أقول شيئا أيضا بالنسبة للمشكلة السياسية الخاصة بالعلنية والتكتم في طريقة بيع الملكية العامة. يوجد شيء آخر هو الفارق بين التحول إلى " الملكية الاحتكارية " والتحول إلى "الملكية الشعبوية " أو ما يسمى بالرأسمالية الشعبية. وهذا أمر يعبر عن الفرق بين جناحين، جناح محافظ وجناح ليبرالي في الفكر الرأسمالي. فالتحول إلى الرأسمالية الشعبوية لا يشترط أن يكون في شكل نقود كثيرة لأن من الممكن ألا يكون في جيبك أي مليم وتشتري أسهما من خلال النظام البنكي الذي يعطيك تسهيلات لتحويلك إلى مالك. مثل السكان في بريطانيا وأمريكا الذين لا يملكون ولا تعريفة، لكن يشترون بيتا ويشترون سيارة ويشترون أسهما في الشركات لأن النظام المصرفي يحولك إلى مالك، حتى أنه يضمنك أن تكون مدينا وحتى يكون هو دائنا طوال الوقت. فهذا أيضا موجود ومن الممكن أن يحدث عندنا بتغييرات في النظام البنكي في مصر وتقديم تسهيلات للتشجيع على الملكية الصغيرة.

أيضا هناك جانب مهم من الناحية الإجرائية وهو تنشيط البورصة، إن بورصة الأوراق المالية تصبح إحدى الأدوات الاقتصادية الهامة في المجتمع . وهذه ضعيفة في المجتمع المصري . بمعنى أن أحد مشاكل مصر في التحول إلى الرأسمالية ليس أن الناس ليس في جيوبها نقود، فهناك قطاعات في المجتمع في جيوبها أموال كثيرة جدا، والأرقام الخاصة بمصر بالمقارنة مع دول العالم الثالث تثير الغرابة والدهشة. هناك ثلاثة أرقام مثلا ليست موجودة في أي دولة أخرى من دول العالم الثالث:

١- مدخرات المصريين في البنوك التجارية ومعظمها من المدخرات الشخصية تبلغ حوالى مائة وستين مليار جنيه مصرى [*].

٢- مدخرات المصريين بالعملة الصعبة في البنوك الخارجية (والكثير منها حسابات سرية) تقدر بحوالي٦٠- ١٠٠ مليار دولار (أعلى رقم في العالم الثالث للمصريين والمكسيكيين).

٣- الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي يبلغ حوالي ٢٠ مليار دولار[**] (من النادر وجود هذا الرقم في دول العالم الثالث).

---

[*] زادت بعد كتابة هذه السطور.

فمصر إذن لها وضع متميز جدا من حيث العلاقة بين المالية والإنتاج، إنها دولة ضعيفة إنتاجيا، وتتدهور قطاعاتها الإنتاجية لصالح قطاعات الخدمات، وأصبحت معتمدة على العالم الخارجي، وأصبحت دولة مستدينة، وعموما إنتاجيتها منخفضة، ومع ذلك فإن معها أموالاً كثيرة جدا. في جيب من ؟ هذا موضوع آخر، ليس في جيب إخواننا العمال الغلابة ... نعم، لكن في جيب المجتمع ... في جيب قطاعات أخرى من المجتمع، فإذا حدثت خصخصة ممكن أن تتم ولا يستبعد نجاحها في تعبئة الموارد المالية لشراء الملكية العامة.

وهذا يأتي بي للنقطة التي أشار إليها أحد قادة العمال ذات مرة بقوله: " الحكومة لن تجرؤ على أن تفعل ذلك". وأنا أتحدى أنها ستجرؤ وستجعل سياستها تمضي ، وإذا حدثت أزمة في المسألة سترسل لك جهاز الأمن المركزي وسيطور جهاز الأمن المركزي أيضا ويكون أكثر فعالية، وستمضي المسألة. أما حكاية أن " المجتمع لن يقبل " فأرى على العكس أنه سيقبل. الناس الآن تقبل أن تأكل بعضها البعض. فهل مصر اليوم هي مصر عشرين سنة مضت ؟ حدث فيها أشياء لو كنت جئت سنة ١٩٧٤ وقلت أنها ستحدث في مصر، كان لا يمكن تصديق ذلك بواسطة أى أحد !

لا توجد حتمية تاريخية إطلاقا، انهزمت فلسفة الحتمية التاريخية، هزمت هزيمة ساحقة في الميدان، فلا نريد أن نعود لها مرة أخرى لا على مستوى عالمي ولا على مستوى بلدنا. لا توجد حتميات. يجوز أن تحدث تغييرات هائلة في مصر والمجتمع يقبل هذه التغيرات. يجوز أن تزداد الهوة بين الأغنياء والفقراء ازديادا هائلا والمجتمع يقبلها ويتعايش معها ويمضي الحال. ثم هذه دولة بها شعب متأقلم " ويمشي حاله " في جميع الأحوال أيا كان نوع الحاكم، أيا كان نوع السياسة الاقتصادية السائدة، أيا كانت الضغوط الدولية دائما يعرف يمشي حاله. فأنا هنا لا أريد أن أعول على فكرة رد الفعل الاجتماعي الجاهز لو الأمور وصلت إلى حد معين. لا، ممكن تصل إلى هذا الحد ولا يحدث شيء ! بصراحة شديدة أنا واحد من الناس في دائرة الطبقة الوسطى من المثقفين والأكاديميين كل ما ندخل في مجادلات مع إخواننا الاقتصاديين الأجانب ودارسي العلوم السياسية حول مسألة " ألا تضغطوا على أعناق مصر بشدة، لا داعي أن صندوق النقد الدولي يذلنا بشدة " فيقولون لنا وماذا يعني ذلك ؟ أنتم ليس عندكم رد فعل .. ظللنا منذ سنه ١٩٧٧ نقول " حتى لا ينفجر الشعب المصري " وظهر أنهم لا ينفجرون. توقفوا عند سنه ١٩٧٧. وهذا شيء من حقهم أن يأخذوه في الحسبان إلا إذا كنت

[**] نقصت بعد كتابة هذه السطور. وننوه كذلك لارتفاع مبلغ الدين العام بدرجة تتجاوز حدود الأمان. وبذا أصبح الحديث لاحقاً عن "أزمة السيولة".

تعرف كيف تعبئ ناسك تعبئة مختلفة، فالحسابات تختلف والموازين تختلف. الحكومة تحسبها بشكل مختلف، والنظام العالمي أيضا يحسبها بشكل مختلف. لكن هذه هي حدود النضالية المصرية كما نعلمها حتى الآن. وأرجو أن تثبت الأيام عكس ذلك وغدا الشعب المصري يثور. سأقف معه طبعاً ولن أقف ضده ! لكن أريد أن أقول أن الكلام ليس كلام الشعارات والأيديولوجية التي رنينها عالي والتي تعبر فقط عن إرضاء ضمائرنا بوصفنا مناضلين. هذه لم تعد كافية إطلاقا، فالموضوع أصبح شديد التعقيد، لم يعد يكفي أن تغني أغنية " القلل القناوي " لنشجع الإنتاج الوطني فالموضوع تعقد واتفاقية " الجات " ستجعلك رغما عنك تشرب القلل الهونج كونجي ! فلا تملك إذن سوى أن تجعل القلل القناوي قدرتها التنافسية أعلى من القلل الهونج كونجي فتبيع أكثر هنا وفي هونج كونج نفسها !

هناك أمور تدخل في العملية الإنتاجية نفسها وليس في نضالية الطبقة العاملة، بمعنى أنني بصراحة شديدة أرى الحديث ذا البعد الواحد عن الضغوط التي تتعرض لها الطبقة العاملة والبهدلة المتوقع أن تأتي من الخصخصة، وردود الفعل المتوقع أن تقوم بها الطبقة العاملة ... إلخ. وأنا أرى أن كل هذا ليس كافيا على الإطلاق. هناك أمور أخرى لو تريدون أن تكونوا مناضلين حقيقيين للطبقة العاملة ومؤثرين وتستطيعوا أن تعبئوا ناسكم وتعرفوا أن تدخلوا في جدل اجتماعي حقيقي مع طبقات أخرى مثل الطبقة المالكة والطبقة الوسطى وغيرها. المسألة تحتاج أن تدرس من جوانب عديدة وليس من البعد الواحد. سأطرح " عشرة عناوين " فقط كل واحد منها في مقدار أهمية أوضاع المعيشة اليومية للطبقة العاملة، لا يقل عنها أهمية لأنه يدخل في أوضاع المعيشة هذه ولو بشكل غير مباشر وبدون أن يلاحظ أحد. وهذه العناوين هي :-

١- الحالة العامة للإنتاج في مصر :-

الاقتصاد القومي لهذا البلد شكله متخلف أم متقدم ؟ هذه الأمة كم دخلها القومي في العام ؟ أي باختصار " الكعكة الاقتصادية " ما حجمها؟

عندما نتجادل مع إخواننا الاقتصاديين نقول لهم " حقوق العمال الكادحين لابد أن تصان " فيردون بأن الكعكة الاقتصادية صغيرة ولابد من تكبيرها أولا، أي هم يقولون أن الدولة متخلفة وكفايتها الإنتاجية صغيرة، فلابد من تكبير الكعكة، فنقول لهم إننا معكم في ضرورة تكبير الكعكة في أمة متخلفة، ونريد أن ننطلق في طريق التقدم ونبني اقتصاداً أكبر ويكون دخلنا القومي أكبر، لكن الفرق بيننا وبينكم أنكم تؤجلون مسألة التوزيع العادل للعائد لحين أن تكبر الكعكة. لكننا نصر على التوزيع العادل في كل لحظة رغم أنها كعكة ضيقة جدا الآن.

فبند رقم واحد هو الحالة العامة للاقتصاد الوطني وهو اقتصاد متخلف ومعتمد على الخارج بل وفي مهب الريح، وبعض المهاويس من الإرهابيين يدمرون قطاعا اقتصاديا بأكمله وهو قطاع السياحة فيضربون لنا ثلاثة بليون دولار في السنة، فقطاع السياحة قطاع هش، وبعض العيال المهاويس يهددون قطاعا اقتصاديا بأكمله بأعدادهم المحدودة، فما قولك لو أن قوتهم أكبر من ذلك؟ ربما كانوا قد هدوا بقية القطاعات في اقتصاد ضعيف كالاقتصاد المصري.

٢- إنتاجية العمل :-

إنتاجية العمل هذه ليست موضوعاً محرجاً، ليس عيبا أن أقول أن إنتاجية العمل في مصر متخلفة، أن تدريب العامل المصري وتأهيله وقدراته الإنتاجية تجعل إنتاجيته ضعيفة. هذا ليس معناه أنه لا يعمل، هناك فرق بين العمل والإنتاجية يعمل نعم، ابن حلال نعم، يجرى على عيشه نعم. لكن ماذا أنتج من هذا العمل بوصفه نظامًا إنتاجيًا عام ؟ لا توجد مسألة أخلاقية. أنا لا أقول العمال فئة لا تعمل ولا تجري على عيشها لا، لكن إنتاجية العمل في مصر منخفضة.

٣- إنتاجية رأس المال :-

هناك شيء اسمه إنتاجية رأس المال في اليابان أو إنتاجية رأس المال في أمريكا ترى كم تنتج ؟ وهذه عملية اقتصادية معقدة. وفي الطريق يعطي العمال نصيبهم كم؟ تعقد صفقات مالية كم ؟ العمولات كم ؟ ...... إلخ .

لابد دائما من أن تسأل سؤالا عن إنتاجية رأس المال ولابد أن يكون للعمال رأي في إنتاجية رأس المال في مصر. رأي في إنتاجياتهم هم (إنتاجية العمل). ورأي في إنتاجية رأس المال. ويجوز أن يرشد العمال رأس المال لتكون إنتاجيته أفضل. ففي النهاية هذا لصالح الاقتصاد القومي والثروة القومية ومن مصلحة الطبقة العاملة في مصر أن تكون هناك طبقة رأسمالية رشيدة وليست طبقة رأسمالية غبية متخلفة أنانية أو إنتاجياتها منخفضة. ويكون هذا موقفا وطنيا من طرف العمال. إن من مصلحة العمال أن تكون الرأسمالية المصرية على أفضل ما يكون الحال بقدر المستطاع. وبالتالي أنا لا أفهم بصراحة العداء الشديد لرأس المال المحلي حتى في القطاعات المتفوقة التي يجوز أن نشجعها وليس أن نحبطها. هذا مع الحفاظ على حقوق العمال بالجدل الاجتماعي مع الطبقة الرأسمالية. لم يقل أحد أن يتنازل عن حقوق العمال من أجل أن يكون العمال متسمين باللطف وأن يكونوا وطنيين. لم أقل ذلك أبدا، وإنما أقول إن هناك قطاعات من الرأسمالية الوطنية لابد أن نشجعها ونرشدها ونجعل

أداءها أفضل. مثلا الرأسماليون الذين في مدينة العاشر من رمضان عندهم ميزة ويحاولون أن يفتحوا طرقا جديدة في الإنتاج. نشجعهم. لكن لديهم عيبا أنه ليس عندهم تنظيم نقابي للعمال، إذن أضغط عليهم من أجل أن ينشئوا تنظيما نقابيا. وهذا هو الذي أسميه " الجدل الاجتماعي " ... معه في شيء وضده في شيء. أدفعه في طريق أفضل وليس أن أدق على جزئية واحدة وأنسى باقي الأجزاء. يكون هذا ضيق أفق منى بصراحة شديدة. ونفس الشيء ينطبق على الموقف من الطبقة الوسطى. أنا أرى أنه من غير المعقول أن تكون الطبقة الوسطى "بعبع" أيضا .... يعنى الطبقة العمالية بعبع والوسطى بعبع ... بمعنى أن الطبقة العاملة مصرة على حصر نفسها في " كورنر ". إذن ستحاصر في كورنر وستهزم أيا كانت إمكانياتها النضالية. وهذا ليس في صالح الطبقة العاملة.

٤- الحالة التكنولوجية :-

هذا بند لابد أن يدرس ... أين ننطلق بهذا المجتمع ؟ كيف نستوعب تكنولوجيا أكثر تقدما ؟ التكنولوجيا ضد العمال أم معهم ؟ من أي زاوية نعمل المواءمة بين المسألتين ؟ هذا موضوع يحتاج أيضا أن يؤخذ بجدية من طرف العمال .... بما في ذلك حالة البحث العلمي في مصر. فيجوز ويلزم أن العمال بوصفهم مواطنين مفكرين يعبرون عن طبقة هامة في المجتمع تكون لهم رؤية في أحوال الجامعات في مصر، رغم أنهم ليسوا جامعيين. لابد أن يكون لهم رأي فيَّ وفي الذي أفعله أنا وزملائي في المجال الثقافي والأكاديمي. لأنا نحن أيضا إنتاجيتنا منخفضة. فلابد أن ندخل في الفكر العام للطبقة العاملة وأيضا تكون لهم رؤية في هذا الموضوع وقضية التعليم.

فالعمال يتكلمون عن العام والخاص في الملكية ولكن ما رأيكم في التعليم العام والخاص ؟ التعليم انقسم في مصر إلى تعليم أولاد الأغنياء وأولاد الفقراء . مدارس اللغات انتشرت وثقافة الأمة انقسمت . ما تصوركم للمخرج من هذا ؟

٥- عوائد التوزيع في المجتمع :-

أي عوائد الملكية، وعوائد العمل، ما النسبة التوزيعية بينهما ؟ المهم أن تكون هناك حالة أفضل من توزيع الثروة والتوازن الاجتماعي، كيف تأتي ؟ لا تحتاج صلابة مخ بصراحة شديدة .. إذا الخصخصة الحادثة أعادت حالة التوازن أفضل في توزيع العوائد في المجتمع، بحيث إن عوائد العمل ترتفع نسبتها المئوية في المجتمع عن عوائد الملكية، لأن أغلبية الجماهير عاملة وكادحة، بصراحة سوف أؤيد الخصخصة ... لكن ليس معقولا في ظل نظام ملكية عامة كان يتكلم عن الاشتراكية

ليل ونهار وبالتدريج تزيد عوائد الملكية وتقل عوائد العمل ومع ذلك نقول له " برافو أصل أنت اشتراكي أو أنت ملكية عامة ". إلى الجحيم هذه الاشتراكية وإلى الجحيم هذه الملكية العامة و الأفضل منها الملكية الخاصة، والذي يهمني العائد في النهاية. راجع لمن ؟ وبأي قدر؟ هذه أيضا تحتاج أن تدرس، وهذه هى النقطة التي يختبر عندها الموقف النضالي الحقيقي للطبقة العاملة وفحوى هذا الموقف أن تدافع عن مجمل نصيبها من الثروة القومية ... مجمل حقها في عائد العمل وليس أن تقف ضد نوع معين من الملكية وتقف مع نوع آخر من الملكية. فالمهم عائد الإنتاج وليس شكل الملكية.

٦- مسألة الإنفاق العام والخدمات :-

هناك كارثة تحدث، وأنا رأيي أن هذا أخطر ما يفعله صندوق النقد الدولي. أخطر بكثير من حكاية الخصخصة ... مسألة الضغط على أعناق الحكومة والدولة لتخفيض الإنفاق العام ... بمعنى أموال أقل للصحة وأموال أقل للتعليم. وفي مصر هناك ٣٪ من ميزانية الدولة للصحة، ١١٪ للتعليم .. وهذه مصيبة. هذه لا تعطيك صحة أو تعليماً. جزء منها طبعا أن الدفاع والبوليس يأخذان أعلى، وهذه مشاكل الوضع الإقليمي وكذلك الشرعية الضيقة للنظام السياسي القمعى. وجزء آخر ضغط من صندوق النقد الدولي لتقليل الإنفاق العام.

وهذه منطقة هامة جدا ندافع فيها ليس عن حقوق العمال وإنما عن حقوق المجتمع كله لأن الجميع يمشي في الشارع والجميع يدخل المستشفى والجميع يرسلون أولادهم للمدارس. هي مسألة الإنفاق العام خصوصا الإنفاق على الخدمات، وخصوصا الخدمات الأساسية، وهذا أكثر ما يجب أن تتجه إليه سهام العداء من طرفنا لصندوق النقد الدولي حال ضغطه على الدولة وحال استجابة الدولة لهذا الضغط مسألة الإنفاق العام أهم من مسألة الخصخصة.

٧- مسألة الضمان الاجتماعي :-

مرة أخرى المشكلة ليست في الخصخصة من حيث المبدأ ... ممكن تخصخص .. ليست هذه هى المشكلة. أنا لا أملك شيئا في القطاع العام. خصخصوا ... لكن المشكلة أن أبى الذي يطعمني قد يفصل من العمل لأنه خُصخص .. فصاحب العمل الجديد قال لي أنا لي حرية الفصل التعسفي وهذه أموالي وأنا حر فيها .. إدارتي وأنا أديرها بالطريقة التي أريدها فلا أحتاج لبعض هؤلاء العمال لأنهم عمالة زائدة. في هذه الحالة ماذا لديك ؟ هذا صاحب العمل اشتري ، ولا أستطيع أن أقول له إبق

هذا العامل عندك بالقوة. لاينفع ، لا تستطيع .. لأن المقابل لحق الإدارة للمالك أنك تعطي حق الإضراب للعمال. والذي يحل كل هذا الإشكال أن الدولة هي التي تضبط التوازن الاجتماعي فتعمل نظام ضمان اجتماعي يسمح للذي يُفصل أن يأخذ أموالا حتى يعيش بوصفه إنسانا. أي ببساطة شديدة إذا كنتم تريدون أن تفصلونا افصلونا فهذا حقكم، لكن ليس من حق أحد أن يمنعنا أن نأكل بوصفنا مواطنين وبشر. فالدفاع الأهم هو عن نظام للضمان الاجتماعي متكامل في مصر، وهو لا يوجد تقريبا إلا في صورة أشياء بسيطة مثل بنك ناصر الاجتماعي والتأمين الصحي.

إن المجتمعات الغربية المتقدمة قائمة على نظام الضمان الاجتماعي ولولا ذلك لكانت قد وقعت منذ زمن. وهذا لا شأن له بالاشتراكية أو الرأسمالية بل بنظام الضمان الاجتماعي مثلا إنجلترا فيها ١٣٪ من قوة العمل عاطلة عن العمل ... افرض هؤلاء لا يأكلون، كانوا سيقومون بمظاهرة يكسرون فيها قصر باكنجهام. إنهم عاطلون لكنهم يأكلون.

٨- الجانب السياسي للموضوع كله :-

إدارة المجتمع وكيف يدار المجتمع وكيف يدار المصنع الذي تعمل فيه؟ الديموقراطية السياسية أو الديكتاتورية السياسية ؟ مشاركة الناس؟ هذا موضوع لابد أن تكون لنا رؤية فيه، لا تقل لي إن الديموقراطية هذه لعبة الليبراليين اليمينيين أتباع الخصخصة والرأسمالية. لأن الحرية هي أول قيمة يدافع في سبيلها الإنسان منذ وجد على ظهر الأرض، فالحرية هي أم كل شيء فلابد أن يكون العمال ليبراليين حين يتعلق الأمر بمسألة الحرية، أو مسألة الشكل الذي يدار به الوطن، والشكل الذي يدار به المصنع أيضا سواء كان ملكية عامة أو ملكية خاصة.

٩- القضية الثقافية :-

هناك إشكال في مصر حول موضوع الحريات العامة والخاصة ، ماذا نلبس ؟ ماذا نأكل ؟ كيف نتكلم ؟ حول موضوع دور الدين في المجتمع وفي السياسة. هناك " خناقة " لرب السماء ! وناس داخلة السجن وخارجة منه على هذا الموضوع، وناس في الرصاص والقنابل كل يوم، ومسألة الموقف من الغرب، ما علاقتنا بالغرب ... معنا ... ضدنا .... ماذا نأخذ منه ؟ وماذا لا نأخذ منه؟ ثقافة الغرب متقدمة أم سيئة ولا تلائمنا؟ والموقف من المرأة، نضعها في البيت ونغلقه أم تخرج للعمل، أم هذا حرام؟ وهذا هو حال الإنسان، بنود كثيرة تستطيع أن تضعها تحت عنوان القضية الثقافية. ولابد أن يكون للطبقة العاملة رأي في القضية الثقافية، لا ينفع أن تقول الطبقة العاملة لا، أنا خارج هذا

الموضوع، أو أنا مشغولة بقضاياي الاجتماعية والأكل والشرب فقط، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. لابد أن تكون لنا رؤية في هذه المسألة وإلا فإن البديل المتوقع هو أن تظل تناضل من أجل لقمة العيش، ثم تحبط في النضال على لقمة العيش ثم تصاب بحالة نفسية من اليأس الشديد فتقلب إلى الدروشة ... مثل ما حدث للطبقة الوسطى. والطبقة العاملة، معرضة أن يحدث لها نفس السيناريو. إن الطبقة العاملة بعد نضالات طويلة ضد الخصخصة وضد ضغط رأس المال وضد الضغط الدولي ووو .... إلى آخره، تصاب بإحباط نفسي شديد لأنها لم تحقق إنجازات كبيرة فيأتي لها رد الفعل وقد تنقلب إلى الدروشة والهوس الديني والتعصب، وتكون مثل الطبقة الوسطى بالضبط. وهذا وارد أيضا ولا يستبعد. لذا يلزم الاهتمام العمالي بالقضية الثقافية.

١٠- أخيراً، مسألة مصر بوصفها أمة ووطنا ودولة ومجتمعًا

ليس فقط الطبقة العاملة أو الطبقات الأخرى هذا الكيان التاريخى العريق، ما دوره السياسي ؟ وما دوره الاقتصادي والثقافى فى الإقليم الذي نحن فيه باعتباره أكبر دولة عربية ؟ ما وضعه العالمي ومكانه تحت الشمس في هذا العالم المعاصر مع التطورات السريعة التي تحدث ؟ فالسباقات الإقليمية والعالمية لابد أن يكون للطبقة العاملة رأي فيها.

القضية باختصار أنني أكثر احتراما للعمال وأريدهم أن يكونوا طبقة ذات رأي ورؤية في كافة تفاصيل المعاش والحياة والكيان الإنساني. وليس فقط أن تركز على تفاصيل الزيت والسكر والخبز، على أهمية كل هذه الأشياء. والشيء الأخير الذي أريد أن أحذر منه بصراحة شديدة بشكل عام هو أن تكون قضيتها قضية البند الواحد، أي ليست متعددة البنود ... مثل البنود التي ذكرتها وغيرها طبعا.

أحذر من التفكير بالبعد الأحادي كما أحذر من المبالغة في الضغط على الرأسمالية المحلية النامية بوصفها بديلاً للمواجهة مع العالم الخارجي، الذي هو الضاغط الحقيقي، العالم الخارجي هو الذي "يفطس" الرأسمالية المحلية وليس أنها فقط أنانية أو ليس لها مشروع. وكل الذي تفعله أنها تحول الضغط الخارجي إلى ضغط على الطبقات التي تحتها في الداخل. بمعنى أن كل واحد فينا يرى من الذي تحته " ويطّلع غِله " فيه. هذا ميكانيزم تعويضي إنساني عام.

فأنا أرجو أيضا أن يكون هناك موقف وطني واضح ومتبلور بخصوص عدم الضغط الزائد على الرأسمالية المحلية خصوصا وأنها مضغوط عليها بشدة من قبل العالم الخارجي والقوي المتحكمة في السوق العالمي.

والبند الأخير أني مازلت أدعو لحسن التفاهم بين الطبقة العاملة وقطاعات هامة في الطبقة الوسطى لإيجاد لغة مشتركة تستنقذ هذا الوطن من المشاكل التي يعيش فيها وتطرح فكرة الحلول الاجتماعية الأعدل لمشاكل العيش والخبز والحياة اليومية وتوزيع الثروة عموما بجانب تعظيم الثروة الوطنية نفسها وتدعيم موقع الوطن نفسه في العالم المعاصر.

وكل هذا فى إطار من الحرية والديمقراطية بوصفها نظامًا عامًا تحفظ فيه الكرامة الإنسانية وحقوق المواطنة والمشاركة لجميع أبناء الوطن سواء كانوا من الجماهير العمالية أو من أى طبقة أخرى.

(٣)
عن الحقوق العمالية ..... وحق الإضراب

إن حق الإضراب بالنسبة للعاملين هو النموذج الأبرز للتجسيد الفعلى لمبادىء حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وللتوضيح نبدأ بسؤال: كيف نصلح الأحوال المعطوبة، وكيف يأخذ الناس حقوقهم ؟ هذا هو السؤال الذي أحاول الإجابة عنه بوصفى مثقفًا، وإن كنت من أصول عمالية لأن أهلي عماليون وما زلت منتميا لهم. ونحن نستخدم القليل من العلم الذي حصلنا عليه في الدفاع عن حقوق الناس، لكن لا يستطيع أحد الدفاع عن الآخر بالنيابة عنه لأنه في النهاية الذي سيغير وضع العمال هم العمال أنفسهم. وصحيح أنه من الأفضل أن يكون شخص مثلى منحازا لهم بدلا من أن يكون منحازا ضدهم، لكن في النهاية نحن عوامل مساعدة وجماهير العمال هي التي تحسم ما تأخذ من حقوق وبأي قدر. هذه المسألة متروكة لكفاحهم الخاص، وهذا الكفاح يأخذ أشكالاً معروفة. إن هذا الكفاح تاريخي، فمنذ أول دقيقة عرفت فيها مصر الصناعة كانت هناك نقابات عمالية وبدأت النشاط قبل الاعتراف بها شرعيا. فالنقابات العمالية موجودة في مصر منذ القرن الماضي. ولم يعترف بها رسميا إلا سنة ١٩٤٣ أي بعد نصف قرن من وجودها فعلا حيث اضطرت الدولة للتفاوض معهم واعترفت بهم بوصفهم ممثلين للعمال، فأصبح للعمال قوة تفاوضية، وهذا الوضع مازال موجودا بدرجة أو بأخرى.

ولكن المشكلة في تجربة ثورة يوليو أنها انحازت للعمال اجتماعيا وانحازت ضدهم سياسيا. فما فعله عبد الناصر هو أنه أعطى للعمال حقوقا لا ترفض، والقطاع العام أصبح منتجا وله دور رئيسي، ووضع تجربة اقتصادية واجتماعية عظيمة، لكن في النهاية أيضا من الناحية السياسية أضعف الطبقة العاملة. فالنقابات القديمة التي كانت تتفاوض مع الرأسماليين مثل الرأس بالرأس لم تعد موجودة لأن النقابات الجديدة التي وجدت في فترة الثورة حتى الآن هي أقرب للمكاتب الحكومية، وهى مثل جزء من الإدارة، والتاريخ يقول إن الكثيرين من القيادات النقابية كانوا إما موظفين أو مخبرين أو أي شيء آخر لكنهم لا يمثلون الجماهير العمالية بل يمثلون مصالحهم الخاصة. وهؤلاء كانوا يصعدون صعودا سريعا جدا، فيبدأ الواحد منهم فقيرا وفجأة تجد لديه إمكانات هائلة. وهؤلاء هم الذين قادوا

التنظيمات النقابية وكانوا مرتبطين جدا بالحكومة بحيث لا يستطيعون التفاوض مع الحكومة باسم العمال باعتبارهم جزءا من الحكومة في النهاية.

وبارقة الأمل لتغيير هذا الوضع هي التي حدثت أكثر من مرة في الانتخابات العمالية التي بينت أن العمال في نيتهم التجديد ولو قليلا بانتخاب عناصر مستقلة. وهذا لو حدث على مدى عدة دورات نقابية سيختلف الوضع كثيرا. فهذه المرة المنتخبون ١٥٪ عناصر نظيفة ومحترمة وفى المرة القادمة ٣٠٪ وما بعدها ٦٠٪ ، وسوف يأتي يوم يكون فيه التنظيم النقابي قياداته ولاؤها لجمهور العمال وليس للإدارة أو للحكومة أو للمكاسب التي يقدمونها لإغرائهم مثل شقة وسيارة ... إلخ. ولا أرى طريقا آخر غير ذلك. فأولا التنظيم النقابي سيكون أفضل فأفضل من حيث العناصر القيادية الموجودة فيه حيث يكونون على ولاء لهؤلاء الذين صوتوا لهم، وثانيا مهمة التنظيم النقابي أيضا ستختلف قليلا حسب الظروف والأوضاع الموجودة. بمعنى أنه في أكثر من بلد في العالم يدافع عن حقوق الطبقة العاملة أحزاب عمالية وأحزاب سياسية عمالية، تخوض الانتخابات وتأخذ مقاعد في البرلمان وتنجح أو لا تنجح أحيانا، ولديها صحف، وهكذا. لكن هذا الكلام لا نستطيع أن نقول إنه موجود في مصر ومن ثم يضطر التنظيم النقابي للدفاع عن الحقوق السياسية للعمال جنبا إلى جنب مع حقوقهم النقابية. ويمثل " حق الإضراب " نقطة الالتقاء بين " العمل النقابي " للعمال في أماكن عملهم و" الوزن السياسي " للطبقة العاملة ككل في المجتمع.

والإضراب أبسط مما يتخيل الناس. ففي الكثير من دول العالم أصبح الإضراب حقا مقرراً حتى أنه كان مقرراً ولو نظريا في الدول الاشتراكية التي من المفروض ألا يكون فيها إضراب على افتراض أن العمال غير محتاجين أن يضربوا. وفى الصين يوجد حق الإضراب رغم أنه لا يستخدم عمليا حيث إنهم لا يعملون إضرابا بل يبحثون عن حل آخر للمشاكل العمالية عن طريق الحزب، أو عن طريق النقابة ... بدون إضراب، لكن الإضراب نظريا موجود في القوانين. ومن ناحية ثانية اتفاقيات العمل الدولية نصت على حق الإضراب باعتباره وسيلة تعبير أي يريدون أن يقولوا أن العمال وصلوا لمرحلة لا يستطيعون أن يصبروا بعدها فيضربون .... حتى يدفعوا الإدارة لطريق التفاوض ومعالجة المشاكل الناشئة. وقد وقعت مصر على هذه الاتفاقيات الدولية، ولذلك جاء حكم المحكمة في قضية إضراب عمال السكة الحديد قائلا إن المحكمة ترى أن الإضراب تصرف قانوني لأن الدولة موقعة على الاتفاقيات الدولية التي تعطى حق الإضراب.

فموضوع حق الإضراب هذا لم يعد بالمعنى القديم أي أن تكون هناك مذابح وسينزل الجيش ليضرب العمال ...لا ... هذا أبسط كثيرا باعتباره للتعبير والتفاوض ومعالجة المشاكل.

وفي دولة مثل اليابان بجانب الحق النظرى فى الإضراب عندهم نظام آخر هو نظام التحكيم خصوصاً فى بعض القطاعات. يأتى العمال وعندهم شكوى في الأجور أو في شروط العمل أو في الوجبة أو أي شيء، فيقولون قضيتنا كذا ويقدمون ملفا طويلا عريضا بقضيتهم بالكامل، فيأتي أصحاب الشركة سواء الدولة (القطاع العام) أو القطاع الخاص ويقولون إن العمال ليس لهم حق أو لهم جزء من الذي يطلبونه، وهذا دليل صحة موقفنا. والاثنان يقدمان أوراقهم لمحكمين، فالمحكمون يقولون إما هذا صواب، أو هذا خطأ، ويلتزم الطرفان بنتيجة التحكيم. وهذا بديل الإضراب. فالفكرة من الإضراب أنك تصل لشيء.

وفى دول أخرى حق الإضراب موجود ويمارس مثل إنجلترا. فإذا قررت النقابة إضراباً يكون إضرابا، والدولة ملتزمة بأن العمال الذين يضربون يأخذون معونة بطالة باعتبار أيام الإضراب أيام عدم عمل . الدولة لا تقول إذن سأقطع عنكم المعونة حتى أجوعكم .. لا.. الإضراب فكرة ديموقراطية تقبلها كل الأطراف باعتبار أن الإضراب يخدم فكرة، أي ليس منظرة أو استعراض عضلات ، هي أن العمال يقولون لقد فاض بنا الكيل وقررنا أن نضرب ، فيا إدارة تحركي وتصرفي. فإذا تم حل المشكلة قبل الإضراب- حيث يعطون إنذاراً قبلها ولا يضربون على غفلة - والإدارة تحركت، كان بها، فإذا لم تتحرك يستخدم العمال آخر سلاح في أيديهم وهو الإضراب. ويفترض طبعا أن الإضراب ليس عنفا وليس دموية، لأن الذي سيمارس التخريب يعاقب بصفته مخربا وليس مضربا .

هناك ناس تقول إن العمال عندنا غير واعين وسيكسرون المرافق. لكن الذي يكسر يأخذ على رأسه بالقانون. هذا موضوع آخر ... الفكرة هنا هل أنت توافق على فكرة الإضراب باعتباره حقاً ديموقراطيًا أم لا ؟ وتدفع ظروف البلد للتعجيل بإقرار هذا الحق. فإذا استمر الفرق بين الأجور والأسعار ضخما جدا، إذن لابد من إقرار حق الإضراب. فمع أجور الستينات وأسعار التسعينات لابد أن ينال العمال حق الإضراب حتى يضغطوا قليلا لتوازن الأجور والأسعار. وإذا استطاعت الدولة أن تتحرك وقامت بعمل نوع من الخطة القومية لإنقاذ الأوضاع الاقتصادية ورفعت أجور الناس بدرجة معقولة، فحينئذ قد لا يكون الإضراب مطلوبا عمليا وتكون هناك أشكال أخرى مثل التحكيم. لكن لابد من تنفيذ حق الإضراب إذا استمر الحال مثلما هو عليه من الفرق الهائل بين الأسعار والأجور خصوصا وأن البترول انتهى عهده. أي أن الذي كانت تأتى منه النقود ومن أهله في الخليج لم يعد يأتى له شيء فأصبح المرء له مرتبه ومرتبه فقط لا غير. فمن غير الممكن أن تكون الأسعار عالية جدا، والمرتب قليل أو الأجر قليل، وأنه ليس عنده حق الإضراب أيضا فيكون هذا هو التعبير الشعبي " موت وخراب ديار ".

لكن يكون مفهوما أن حق الإضراب حق ديموقراطي وأنه لا يستخدم إلا ملاذا أخيرا جدا، وأنه تنظمه قوانين واتفاقيات دولية، وأنه يرضي به كل الأطراف، وأن العمال فعلا يستخدمونه بأفضل صورة ممكنة لأنه ليس "فتونة " أو فرد عضلات، وأنه يقر في الدستور وفى القانون .. والذي لا يريده يقول لنا بدائله. وهناك بديلان إما أن يقرب فرق الأجور مع الأسعار، أو يسمح بحق الإضراب باعتباره محاولة للضغط لتقريب الأجور من الأسعار.

والإضرابات التي حدثت في يناير ١٩٧٧ هي إضرابات بدون حق إضراب وبدون تنظيم وبدون قانونية وحدثت في مناطق عمالية. وإضراب ١٩٧١، وإضراب ١٩٧٥ وغيرها كلها إضرابات غير قانونية أي غير متفق عليها قانونيا، فهي تأخذ شكل معركة بين الأمن المركزي والعمال. وهى يمكن ألا تأخذ شكل معركة إذا كانت الدولة عاقلة وتفهم أن الفوارق بين الأجور والأسعار أصبحت هائلة جدا لدرجة أنه لابد أن تعطى العمال متنفسا – على الأقل – ويكون عندهم حق الإضراب.

فإذا كان الإضراب ضد القانون يمكن أن يقبض عليك وتضرب وتوضع في السجن، لأن القانون لا يعطيك حق الإضراب وفيما بعد قد يكون طيبا إذا جئت إلى محكمة أفقها واسع فقالت أن هذه الدولة موقعة على الاتفاقيات الدولية التي تعطيك حق الإضراب مثل موضوع السكة الحديد.

وللإضراب أنواع، هناك إضراب تدريجي، وإضراب في الوحدة الإنتاجية، وإضراب في المصنع. وإضراب فى الصناعة كلها، وإضراب عام على المستوى القومى.. إلخ. وهناك شيء آخر موجود في الخارج وهو ليس إضرابا بالضبط ويسمونه Picket Line أي "طابور الاعتراض" أو الاحتجاج. فإذا كان لدى العمال شكوى من الأوضاع مثل الأجور أو المعاملة ... إلخ فليس من الضروري أن يعملوا إضرابا شاملا، وإنما يقفون بعدد محدود منهم على باب المصنع ويرفعون لافتات ويدعون الآخرين للامتناع عن العمل مثلا أو يشرحون قضيتهم للآخرين ويكون هذا قانونيا ويأتي البوليس ليحميه أو يكون البوليس بعيدا عنه. وهذه هي الدولة الأكثر ديموقراطية التي قطعت مرحلة في هذا الموضوع. وهذا يمكن أن تعتبره شكلا من أشكال الإضراب الجزئى الصغير المحدود بأيام معينة أو حتى إضراب ساعة. أي هناك أكثر من طريقة للإضراب ... لكن الفكرة هي هل تعطى العمال ولو نظريا حق الإضراب في القانون بحيث لا يصبح جريمة ويصبح حقا ديموقراطيا أم لا ؟ والذي يقول نعم أم لا هو أوضاع البلد. وأوضاع البلد الآن تقول نعم لحق الإضراب أيا كان مزاجي أنا شخصيا فقد أكون متخوفاً في داخلي أن أحد الإضرابات يتحول لتخريب ... لأن الناس غير واعية تماما. هذا تخوفي في داخلي، ولكن لابد أن أعترف بحق الإضراب بوصفه حقًا ديموقراطيًا. لأن الفرق بين الأجور والأسعار هائل، وبذلك أنت تدعو الناس لإضراب من نوع آخر أكثر تخريبا وهو الامتناع الصامت عن العمل أي تخريب الإنتاج وعدم تقديم إنتاجية مرتفعة وإفساد الاقتصاد القومي كله، ثم أخيرا السرقة .. أي أن

العامل يصبح عاملا ولصا في نفس الوقت .. يسرق من أموال المصنع نفسه إذا استطاع، إذا كانت له صلـة بالإدارة، أو يسرق مثلا من جاره، أو يسرق من أقاربه بأي شكل. أي تتحول البلد كلها إلى لصوص !.

فحق الإضراب في الخلاصة ليس حقا ديموقراطيا ومدخلا للعدل فقط، وإنما فيه وقاية من العقلية الطفيلية واللصوصية المضادة للإنتاج والإنتاجية. والوقاية بالطبع خير من العلاج مثلما أن العلاج خير من استفحال المرض، مهما كان طعم الدواء مرا !

التعقيبات :

طه سعد عثمان – صابر بركات – صلاح العمروسى

حـــوار:

أحمد الصياد– إبراهيم حسن – حسن أبو الخير

حسن بدوى – حمدى حسين– رمضــان حسين

طه سعد عثمان– طلال شكــر– عطية الصيرفى

عبـد الــرحمن خـير –مصطــفى عبــد الغفار

مصطفى مجـــدى الجمال – يوسف درويش

تعقيب طه سعد عثمان:

آلية للعمل الجماعى

فى البداية فإنى أرى سلامة الفكرة القائلة بعدم قدرة الطبقة العاملة المصرية، فى الظروف العالمية والمحلية الحاضرة، على أن تقوم برفع الظلم الاجتماعى عن الفئات الكادحة ومحدودة الدخل والمقهورة فى المجتمع المصرى وبالتالى عن أفرادها (وحدها)، كما أن كل الطبقات والفئات المقهورة فى المجتمع لا تستطيع وحدها حتى لو تجمعت أن تزيل الظلم وتحقق الحياة الأفضل للجميع بدون مشاركة الطبقة العاملة معها أيضاً غير ممكن، هذه الفكرة فى رأيى صحيحة، لأن الظروف القائمة تستلزم اشتراك كل المضارين من النظام القائم فى العمل على خلق نظام يحقق إلى درجة كبيرة مصالح جميع المطحونين.

ومن واقع معايشتى ومشاركتى فى الحركة العمالية والنقابية المصرية منذ أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، أقول إن الطبقة العاملة المصرية كانت واعية إلى حد ما هذه الحقيقة، والدليل على ذلك أن جميع البرامج التى تقدمت بها منظماتها وفى مناسبات مختلفة كانت تحتوى على أربعة أقسام رئيسية:

الأول خاص بالقضية الوطنية وتحرير أرض مصر سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، والثانى خاص بالحرية السياسية والاجتماعية فى الداخل فى إطار ديمقراطية كاملة، والثالث خاص بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للطبقة العاملة، والرابع خاص بحقوق الطبقات والفئات الكادحة غير العمالية وفى معيشة تليق بالإنسان ومن أمثلة تلك البرامج:

- برنامج ترشيح فضالى عبد المجيد لعضوية مجلس النواب عن دائرة شبرا الخيمة ١٩٤٥
- برنامج ترشيح محمد يوسف المدرك لعضوية مجلس النواب عن دائرة شبرا الخيمة ١٩٥٠
- برنامج ترشيح طه سعد عثمان لعضوية مجلس الأمة عن دائرة شبرا الخيمة ١٩٥٧
- برنامج لجنة العمال للتحرير القومى (الهيئة السياسية للطبقة العاملة شبرا الخيمة ١٩٤٥)
- برنامج اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى ١٩٤٥
- برنامج الجبهة الوطنية الذى قدمته منظمة طليعة العمال ١٩٥٤ وغيرها كثير، ففى هذه البرامج وردت بنود تعبر عن مطالب ومصالح فئات وطبقات من خارج أبناء الطبقة العاملة المصرية ومن أمثلة ذلك:

-بالنسبة للفلاحين

وضع حد أقصى لتملك الأراضى الزراعية بخمسين فداناً ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على الفلاحين – وتوزيع أراضى الدولة والمستصلحة على الفلاحين المعدمين بالمجان وبواقع خمسة أفدنة للأسرة– وتطبيق جميع القوانين العمالية على العمال الزراعيين – وحماية صغار المستأجرين إزاء كبار الملاك والبنوك – وتحويل زراعة الحياض إلى زراعة دائمة – ومراقبة الإنتاج الزراعى وتنظيمه حسب احتياجات الشعب – وإعفاء صغار الزراع من الضرائب – وتنمية الجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية.

-وبالنسبة للموظفين:

رفع مرتبات صغار الموظفين بحيث لا يتجاوز حدها الأقصى خمسة أضعاف الحد الأدنى – ورفع مرتبات جنود الجيش والبوليس بحيث لا يقل حدها الأدنى عن نصف مرتب الملازم الثانى.

-وبالنسبة للمنتجين المصريين:

تأسيس بنك صناعى وطنى يضع تحت تصرف الصناعة المصرية الحديثة أموالاً بشروط زهيدة وذلك فى حدود تنمية الصناعة فى مصر مع إخضاع أصحاب المصانع الذين تعطى لهم هذه الإعانات لشروط عمل مناسبة محافظة على حقوق العمال – ومراقبة الإنتاج الصناعى والشركات وإشراك الهيئات العمالية فعلياً فى تلك الرقابة – وتخفيف الضرائب عن صغار المنتجين والتجار.

-وبالنسبة لمطالب جميع محدودى الدخل:

التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة – وضمان العلاج الشامل لجميع أفراد الشعب – والعناية بالصحة العامة والوقائية – وتعميم المياه الصالحة للشرب فى جميع القرى – وجعل الثقافة تراثا قوميا حقيقياً وذلك بتوسيع مدارها – وتوحيد برنامج التعليم فى جميع المعاهد – ونقل التعليم الأهلى جميعه إلى وزارة المعارف العمومية – ومجانية التعليم الابتدائى والثانوى وزيادة نسبة المجانية فى التعليم الجامعى تمهيداً لتعميمه – ونشر الجامعات فى المدن الكبرى – وتعميم نظام المكافآت المالية.

ورغم أن هذه البنود تمثل مطالب مختلف فئات الشعب المصرى بما فيها الطبقة العاملة، إلا أنها ظلت حبيسة الأوراق التى كتبت عليها ولم تخرج إلا للعرض أو على الأكثر للشرح والمناقشة فى أوقات قليلة فى الاجتماعات أو السرادقات، ولم تكوّن آلية للعمل المشترك بين جميع من لهم مصلحة فى تحقيقها، بل لم يحدث اتصال فعلى ومؤثر بين الطبقة العاملة وقياداتها مع الطبقات والفئات الأخرى لجمهرة تلك البنود والدعوة للعمل المشترك من أجل تحقيقها.

ورغم أن الطبقة العاملة المصرية قد امتد كفاحها ومناصرتها للمطلوبين خارج حدود القطر المصرى، إذ أيدت عمال السودان وجمعت لهم التبرعات وأرسلت الاحتجاجات إلى الحكومة المصرية والحاكم العام فى السودان عندما اعتدى الإنجليز على عمال سكة حديد السودان عندما أضربوا مطالبين بتحسين أحوالهم وظروف عملهم، وأيدت الشعب الإندونيسى فى كفاحه ضد الاستعمار الهولندى وحرمت الباخرة فولندام من الحصول على أى مساعدة أو تموين عند مرورها فى قناة السويس حاملة الأسلحة إلى المستعمرين الهولنديين، وأيدت الشعب الفلسطينى فأضرب عمال شبرا الخيمة احتجاجاً على إجحاف تقرير اللجنة البريطانية الأمريكية بحقوق الشعب الفلسطينى بل وتبرع عمال شبرا الخيمة بأجر يوم لمساعدة الشعب الفلسطينى، وأيدت شعب الجزائر فى كفاحه ضد الاستعمار الفرنسى – وأيدت عمال لبنان عندما منعت الحكومة اللبنانية ممثل العمال من السفر لحضور المجلس التنفيذى لاتحاد النقابات العالمى وزارت وفود منها سفارة لبنان فى القاهرة حتى سمح لممثل عمال لبنان بالسفر.

ورغم حدوث ذلك كثيراً فى خارج القطر، إلا أن الطبقة العاملة المصرية ومنظماتها النقابية لم تؤيد عملياً إضرابات واعتصامات الفئات والطبقات الأخرى فى منتصف الأربعينيات والتى شملت المهندسين والمدرسين وموظفى التلغراف ومعاونى محطات السكة الحديدية والممرضين وخريجى المدارس الصناعية الذين هبوا للمطالبة بحقوقهم التى تحسن مستوى معيشتهم.

ولو أن الطبقة العاملة ومنظماتها مدت يد العون والتأثير لتلك الفئات لكان ذلك الخطوة الأولى التى يتلوها تأييد تلك الفئات لتحركات الطبقة العاملة الكفاحية ولأمكن عندئذ أن تخلق آلية الكفاح المشترك، وكلنا يذكر أنه عندما قام مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى بتأييد الطلبة المصريين فى كفاحهم الوطنى والاحتجاج على مذبحة كوبرى عباس بالتظاهر والبرقيات ونشرات الصحف وكلنا يذكر أن هذا التأييد قد أثمر اللجنة الوطنية للعمال والطلبة والتى كانت بحق قيادة وطنية من نوع جديد.

ونأتى فى النهاية إلى الواجب الذى يلزم القيام به الآن، وهو العمل على خلق آلية ليمارس كل المطحونين العمل من خلالها لرفع الظلم عن الجميع وتحقيق العدل للجميع، ونقطة البدء هى تشكيل لجنة تحضيرية تضم كل من لديه استعداد للعمل من أجل تحقيق الهدف الأساسى وهو تشكيل آلية للعمل الجماعى، على أن تبدأ اللجنة التحضيرية بدراسة الواقع المصرى والظروف الحالية التى تعيش فيها الطبقة العاملة والطبقات والفئات الأخرى المتضررة من هذا الواقع من فلاحين وعمال زراعيين وموظفين ورأسماليين مصريين صغار ومتوسطين سواء فى التجارة أو فى الصناعة.

ومن دراسة الواقع ودون التقيد بنظريات أو آراء مسبقة، تقوم اللجنة التحضيرية بوضع برنامج لعملها وطرحه للمناقشة على كل منظمات أصحاب المصلحة فى خلق تلك الآلية إن وجدت لهم منظمات، أو خلق تلك المنظمات إن لم تكن موجودة ويتلو ذلك توجيه الدعوة إلى ممثلى تلك الطبقات والفئات الموثوق فيهم من جماهيرهم والقادرين على الابداع إلى اجتماع عام تقرر فيه خطة العمل وطرق تنفيذها وانتخاب القيادات التى سوف تتحمل المسئولية.

هذه أفكار أولية محتاجة إلى مناقشة لتنقيحها ووضعها فى الصيغة القابلة للتنفيذ والكفيلة بتحقيق مصالح الوطن ككل ومصالح المشتركين فيها وهناك نقطة هامة يجب عدم إغفالها وهى أن الطبقة العاملة المصرية، نظراً لأوضاعها هى التى تقع عليها المسئولية الرئيسية فى تجميع الطبقات والفئات الأخرى لتحقيق هذا الهدف نظراً لوجود الآلاف من أفرادها تحت سقف واحد وظروف عمل واحدة ونظراً لتاريخها وتراثها النضالى الذى يجعل إمكانية التوحد والقدرة على التنظيم والعمل أكثر من غيرها من طبقات وفئات المجتمع الأخرى وبشرط تطبيق الديمقراطية الكاملة وتفادى أى تعالٍ أو زعامية من الطبقة العاملة وممثليها وأن تكون القدرة على العطاء والاستعداد للعمل هى المقياس الوحيد للعلاقة بين أفراد آلية العمل الموحدة.

عن التنظيم النقابى المصرى

من المعروف أن أى تنظيم يخلق ويمارس فعاليته عندما تدعو الضرورة الاجتماعية لوجوده لتحقيق هدف معين، فإذا ثبت أن هذا التنظيم قد عجز عن تحقيق الأهداف التى وجد من أجل تحقيقها، وجب تعديله أو تغييره أو خلق تنظيم آخر قادر على تحقيق نفس الهدف أو الأهداف، وطبيعى أن يحاول المستفيدون بشكل شخصى من هذا التنظيم العاجز أن يبقوا عليه ويدافعوا عن وجوده من أجل استمرار انتفاعهم الشخصى، ولكن التطور والضرورة الاجتماعية سوف تفرض وجود التنظيم المؤهل لتحقيق الهدف أو الأهداف المطلوبة، ومن هذا المنطلق فقد وجد التنظيم النقابى المصرى من أوائل القرن العشرين عندما فرضت الضرورة الاجتماعية خلق تنظيم يمكن العمال به ومن خلاله أن يدافعوا عن مصالحهم ومقومات حياتهم فى مواجهة رأسمالية قاسية تملك كل أسلحة القهر والنفوذ وتستند إلى قوة استعمارية تساندها ورجعية محلية تحاول تملقها أو مشاركتها فى استغلال الطبقة العاملة مكتفية بسقط المتاع.

وقد حدثت تطورات عدة فى شكل التنظيم النقابى المصرى وأسلوب عمله، وهذا ما ليس هنا مجال الحديث عنه، ولكنى سأقصر كلامى عن التنظيم النقابى المصرى القائم فى الوقت الحاضر، والذى أوافق تماماً على ما جاء فى الورقة عنه من توصيف بحيث أصبح إحدى إدارات السلطة التنفيذية، ولم يعجز فقط عن القيام بالمهام المفروض أن يعمل كل تنظيم نقابى على القيام بها فقط نحو المشتركين فيه؛ وهى الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وتحقيق مطالبها التى تحقق لها مستوى معيشة انسانى، لم يتخل التنظيم النقابى الحالى عن مهامه فقط، ولكن قياداته المنحرفة قد نقلته فى المواقف العملية إلى صفوف المعسكر المعادى للطبقة العاملة ومصالحها والذى يقف عقبة فى طريق تقدمها.

وأعتقد أن كثيرين من الزملاء يوافقوننى على أن الفساد قد ضرب أطنابه فى رأس ذلك التنظيم بحيث أصبح من المتعذر بل ومن المستحيل إصلاحه من الداخل، وهنا تفرض الضرورة الاجتماعية على كل المهتمين بمصالح الطبقة العاملة المصرية والمهمومين بمشاكلها، سواء فى ذلك من القيادات العمالية الشريفة أو من المثقفين المصريين أن يبحثوا بدأب ويبدعوا لخلق أنسب الأشكال والأعمال التى تضمن استفادة الجماهير العمالية لتنظيمها النقابى حراً ومستقلاً وديمقراطياً.

إن فساد التنظيم النقابى المصرى الحالى لم يكن حادثا طارئاً ولم يأت فجأة أو تم بين يوم وليلة حتى يكون من السهل اقتلاعه، ولكنه تعمق بدءاً من ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ومحاولات هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى – التنظيم السياسى الوحيد والأوحد فى الساحة المصرية وقتئذ وبخطة طويلة النفس وشديدة الخبث لإيجاد ليس انفصالاً عن الطبقة العاملة المصرية فقط، بل وخلق هوه سحيقة بين قياداته العميلة المفروضة من السلطة والمستأنسة فى أحسن الأوصاف، وبين الأهداف التى يجب أن يعمل كل تنظيم على تحقيقها، والأخطر من ذلك فقدان جماهير الطبقة العاملة الثقة فى الفكرة النقابية ذاتها، وبعدم جدوى أو فائدة الانضمام إلى النقابة، وكانت عملية الجبر والإكراه فى الانضمام إلى عضوية التنظيم النقابى دون رغبة ينتج عنها تقديم طلب العضوية وإنما خصم الاشتراك النقابى إجباريا من أجور العمال كما تخصم الدمغات والضرائب دون موافقة العامل.

وقد كان ذلك من أخطر الأسلحة التى استخدمت لترسيخ السلبية بين العمال، ولتجهيل الفكر النقابى وعدم إحساس العمال بوجود النقابات ولا معرفة مقارها ولا معرفة أسماء من يمثلون العمال فى النقابات العامة والاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وبالإضافة إلى ذلك فإن موقف العداء السافر الذى تقفه قيادات التنظيم النقابى من تحركات العمال المطلبية فى السنوات الأخيرة، وإدانتها لتلك

التحركات خاصة فى الإضرابات بأنواعها والاعتصامات، مما دفع جماهير العمال فى بعض المواقع وأثناء العمليات الكفاحية إلى الهتاف بسقوط النقابة ورئيسها كما حدث فى اعتصام سائقى قطارات السكة الحديد ومساعديهم وأثناء اعتصام عمال شركة الحديد والصلب المصرية بحلوان.

وإزاء كل ذلك برز السؤال الهام أمام المخلصين لقضية الطبقة العاملة المصرية وهو (ما العمل) لإعادة التنظيم النقابى إلى الطبقة العاملة وبالتالى رجوع جماهير العمال إلى التنظيم النقابى؟ وعند البحث عن إجابة لهذا السؤال طرحت فكرة (التعددية النقابية).

وفى هذا الإطار ومن واقع المعايشة والمشاركة فى الحركة العمالية والنقابية منذ يناير ١٩٣٨ أرى خطأ إطلاق أى شعار وطرحه بشكل مطلق للتنفيذ دون بحث - مهما كان ذلك الشعار صحيحاً نظريا- دون بحث الظروف التى سيطبق فيها وملاءمة تلك الظروف من جميع الوجوه لتطبيقه بشكل يحقق الهدف منه، ومن هذا المنطلق فإن إطلاق شعار (التعددية النقابية العمالية) قد يكون فى وقت من الأوقات وفى المنطقة المطلوب تطبيقه فيها محققاً للهدف، وقد يكون فى وقت آخر وفى ظروف أخرى ضاراً بحركة الطبقة العاملة.

وأذكر أننا فى أربعينات القرن العشرين قد خضنا معارك عديدة لمحاربة النقابات المصنعية، عندما بدأ أصحاب المصانع بمساعدة الدولة العمل على تنفيذها لضرب وحدة العمال وتفريق صفوفهم، ولضمان فرض عناصر معادية لتحركات العمال المطلبية فى مجالس إدارات تلك النقابات المصنعية بالترغيب أو بالترهيب، وفى نفس الوقت كنا نعمل على تكوين المنظمات النقابية العامة التى تقوم بمهام الاتحاد العام لنقابات العمال، بعد أن منع قانون الاعتراف بالنقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ عمال مصر من تكوين اتحاد عام لنقاباتهم.

لقد كانت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى وملحقاته بالقاهرة وضواحيها والتى كان مقرها فى شبرا الخيمة، وكما جاء فى أحد بنود القرار الوزارى الصادر فى ١٩٤٥/٤/٣٠ بحل النقابة، (إن النقابة أقرب إلى الاتحاد منها إلى النقابة، لأنها رغم تسجيلها تجمع عمالا من مديريات القليوبية والجيزة ومعظم أقسام بوليس القاهرة، كما تجمع صناعات نسيج الحرير والصوف والقطن والجوت والكتان وأعمال الصياغة والطباعة وأعمال الغزل)، وبعد حل النقابة كانت اللجنة العامة للمندوبين التى كانت تمثل خمسة عشر ألف عامل وعدد أعضائها ست وستون مندوباً، كانت تمثل بوحدة عمال النسيج وملحقاته فى القاهرة وضواحيها وحدة عمالية كانت المصدر الرئيسى لقوة العمال، بينما كانت فكرة النقابات المصنعية عملية تفتيت لوحدة العمال وليست تعددية نقابية والعامل الرئيسى الذى جعل

توحيد العمال مفيداً هو حرية الاختيار دون أية قيود فى الانضمام إلى النقابة العامة أو عدم الانضمام كما أن العامل الرئيسى فى عملية التفتيت إلى نقابات مصنعية كان القهر والإجبار للعمال على الاشتراك فى النقابات المصنعية.

أما الذى حدث للحركة النقابية المصرية منذ ١٩٥٩ وإلى اليوم فهو عملية تجميع قسرى مفروض بقوة القانون بحيث فرض القانون أن تضم النقابة الواحدة عمالاً لهم ظروف عمل مختلفة وبالتالى فإن تطلعاتهم ومطالبهم مختلفة بعضهم عن بعض، ففى النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج فرض القانون أن تضم عمال (حلج وكبس القطن- والغزل - والنسيج- والتريكو- والتجهيز والصياغة- والملابس الجاهزة) وفى نقابة عمال الزراعة التى فرض القانون أن يضم إليها عمال التراحيل وعمال الزراعة وموظفو الجمعيات التعاونية الزراعية وعمال مصايد الأسماك مع ما يمثله اختلاف ظروف العمل فى كل منها مع عدم جدوى ذلك التجميع.

أما الهدف الأساسى للسلطة من وراء ذلك التجميع القسرى والتركيز المخل فى تكوين المنظمات النقابية العمالية فهو احكام القبضة على عتق التنظيم النقابى فلا ينطق إلا بما تريده السلطة ولا يعمل إلا ما يخدم أغراضها، ثم إمكانية السيطرة الأمنية الكاملة على ذلك الكيان من الداخل بحيث يكون كل ما يحدث فيه صفحة مفتوحة واضحة أمام أجهزة الدولة وبذلك يكون التنظيم النقابى المصرى الحالى لا تعبر عنه وحدة اختيارية يفرضها جماهير العمال لمصلحتها، ولكنه تجميع قسرى تفرضه السلطة بقوة القانون لصالحها.

ولما كانت قوانين النقابات العمالية التى صدرت منذ قانون ١٩٤٢/٨٥ وحتى قانون ٣٥ وآخر تعديلاته برقم ١٩٩٥/١٢ قد حرصت على تقليص حرية واستغلالية وديمقراطية التنظيم النقابى، وإزاء ما دار فى السنوات الأخيرة بين القيادات العمالية حول العيوب الضارة بالعمال التى شهدتها وسجلتها مواد تلك القوانين، ولكى لا يكون الأمر فوضى، فإنى أقترح مشروعاً لقانون للنقابات العمالية المصرية يقلل قدر الإمكان من سيطرة السلطة ويحقق قدر الإمكان ما يجب أن يتمتع به العمال من حرية واستقلالية فى تكوين منظماتهم النقابية.

اقتراح بمشروع قانون للنقابات المصرية

مادة ١- للعمال حق تكوين المنظمات التى ترعى مصالحهم دون أى تدخل من الجهات الإدارية وتكتسب تلك المنظمات الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطها بمجرد إخطار الجهات المختصة ووفقاً للاتفاقيات الدولية الخاصة بالحرية النقابية.

مادة ٢- الحرية المطلقة والاختيار الواعى هو أساس الانضمام إلى المنظمات النقابية العمالية أو الخروج منها، ولا يجوز وضع أى قيود على ذلك.

مادة ٣- تضع المنظمة النقابية لوائح لتنظيم عملها الداخلى بطريقة حرة وديمقراطية ومستقلة، ودون أى تدخل من خارج الأعضاء المشتركين فيها.

مادة ٤- يحظر الاعتداء المادى أو الأدبى على العامل بسبب نشاطه النقابى، ويعاقب مرتكب الاعتداء بالحبس والغرامة أو أحدهما مع التعويض الذى يقرره القضاء.

مادة ٥- الجمعية العمومية للمنظمة النقابية العمالية هى أعلى سلطة فيها، ولا يجوز حل المنظمة النقابية العمالية إلا بموافقة ثلثى أعضاء جمعيتها العمومية، وتحدد اللائحة الداخلية كل ما يتعلق بذلك.

مادة ٦- يسرى على أموال المنظمات النقابية العمالية ما يسرى على المال العام من جميع الوجوه.

مادة ٧- يلغى كل نص يخالف ما ورد فى هذا القانون.

مادة ٨ – ينشر فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

أما عن الإبداع المقصود به قدح الفكر لدى الصفوة المفكرة من القيادات العمالية وتجسيدها، فإن هناك واقعاً جديداً للطبقة العاملة المصرية لا بد من وضعه فى الاعتبار، وهو أن سياسة الدولة بدءاً من الانفتاح الاقتصادى فى ١٩٧٤ إلى إعادة الهيكلة إلى الخصخصة، قد أدت إلى تقليص أعداد الطبقة العاملة المصرية إلى درجة كبيرة، وقدمت بعشرات الألوف من العمال إلى وعاء البطالة، نتيجة للضغط من إدارات شركات القطاع العام على العمال لدفعهم إلى ترك العمل تمهيداً لبيع المصانع بأقل عدد من العمال، ثم بتصفية مصانع جزئياً أو بالكامل ثم بوقف خطوط إنتاج كاملة فى بعض الشركات وأخيراً بسياسة المعاش المبكر والذى قيل عنه إنه اختيارى وهو فى الحقيقة جبرى، ومع وجود تنظيم نقابى مصرى لم يقاوم تلك السياسات الضارة بالاقتصاد الوطنى بشكل عام وبالطبقة العاملة بشكل خاص

ولكن ذلك التنظيم النقابى الذى انتقلت قيادته إلى المعسكر المعادى للطبقة العاملة قد بارك تلك السياسة وساعد على تنفيذها بل وألح أحيانا فى المطالبة بما يراد فرضه منها.

وهنا لابد من ذكر أن هؤلاء الآلاف من العمال الذين انتقلوا من خطوط الإنتاج إلى صفوف العاطلين يتمتعون بميزتين يصعب تعويضهما:

الأولى: هى الخبرة الفنية والتقنية العالية والمهارة الإنتاجية التى وصلوا إليها نتيجة العمل والتدريب لسنوات طويلة فى مهنهم، وفقدان الوطن والإنتاج لتلك المهارات يحتاج تعويضه إلى سنوات طويلة وأموال طائلة لإيجاد بديل لها إذا وجدت العزيمة لذلك.

والثانية: أن ضمن من تركوا خطوط الإنتاج سواء بالضغط أو بتصفية المصانع أو بالمعاش المبكر، كثيرون من هؤلاء من القيادات العمالية ذات الوعى المرتفع والتى مارست الكفاح النقابى واشتركت فى التحركات العمالية المطلبية، والذين اكتسبوا على مدى سنوات طويلة وعياً وطنياً وطبقياً وكفاحياً، ومع خلو الميدان العمالى من هؤلاء، أصبحت الغالبية العظمى من العمال الباقين فى العمل من الشباب الجدد الذين ليس لديهم أية خبرة يواجهون بها الأوضاع الجديدة وسياسة الدولة ومنظمات أصحاب الأعمال.

ولهذا فإن هذا الوضع المتردى للطبقة العاملة المصرية الذى هو أحد الأسباب الرئيسية للسلبية التى نلمسها جميعاً من جماهير الطبقة العاملة المصرية إزاء المشاكل العامة وحتى المشاكل الخاصة، هذا الوضع يفرض على كل المهتمين بمستقبل مصر بوصفها وطنًا بشكل عام، وبالطبقة العاملة المصرية بشكل خاص، سواء كانوا من المثقفين الوطنيين أو من القيادات العمالية الشريفة ومنهم الذين أصبحوا خارج خطوط الإنتاج حالياً، تضع الظروف على عاتق هؤلاء أن يضعوا كل ثقلهم ويبذلوا كل جهودهم فى إعداد وتمرين وتوعية قيادات جديدة من داخل المواقع، وبنفس طويل، وطبقاً لخطة غير متعجلة ولا متهورة، ولكى يخلقوا قادة حقيقيين ومبدعين واعين على نطاق كل موقع وتكتل عمالى ثم على نطاق القطر كله، وأن يبدعوا فى ذلك أشكالا ووسائل عمل غير مسبوقة تتفق مع الأوضاع الراهنة.

أما بالنسبة للقطاع الخاص الذى سوف تكون له الغلبة الغالبة فى الأيام القادمة والذى أهمل عماله نقابياً فى الماضى، وتوضع خطط منظمات أصحاب الأعمال للقضاء على وعيهم وأساليب كفاحهم ووسائل تحركهم فى المستقبل. والذين يتعرضون لوسائل قهر وظروف عمل غير إنسانية، فإنهم يجب أن تخصص لهم دراسة خاصة، وخاصة عمال المدن الجديدة وتوضع الخطط القابلة للتطبيق التى تأخذ

بيدهم وتخلق من بينهم قيادات قادرة على تحمل أعباء المرحلة القادمة، وخلق الأشكال التنظيمية والكفاحية التى تجمع بين أبناء الطبقة العاملة المصريين وأبناء الطبقات والفئات المقهورة الأخرى.

عن الإضراب والتخريب

من المعروف أن العمال ليسوا هواة إضرابات أو اعتصامات، وأنهم لا يقومون بالإضراب إلا بعد أن تفشل كل جهودهم الأخرى فى إقناع الرأسماليين للتخلى عن تعنتهم ورفضهم لمطالب العمال. وبعد أن تفشل اتصالاتهم بإدارات المصانع والمسئولين فى جهاز الدولة وخاصة مصلحة العمل ووزارة الشئون الاجتماعية وبعد أن يصموا هؤلاء الآذان حتى عن صرخات العمال فى الصحف.

وسوف أقصر كلامى هنا على موضوع التخريب واتصاله بالإضرابات والاعتصامات العمالية، من واقع معايشتى واشتراكى فى عشرات بل مئات الإضرابات العمالية فى شبرا الخيمة والقاهرة وضواحيها وفى مناطق التكتل العمالى الأخرى.

ففى بداية القرن العشرين، قام لفافو السجاير بإضراب استصحب بعمليات تخريب أحبطتها قوات الأمن، وذلك عندما أحضرت الشركات ماكينات لف السجاير ومعها عمال أجانب لإدارة تلك الآلات وصيانتها، عندما حدث ذلك أضرب العمال الذين كانوا يقومون بلف السجاير يدويا وهموا بتخريب الماكينات التى ستقوم الواحدة منها بعمل عشرات العمال وفى ١٩٣٦، حدث إضراب المساعدين فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وكان يطلق اسم المساعد على المصرى الفنى الذى يقوم بإصلاح وصيانة الماكينات والإشراف على الإنتاج فى قطاع من الآلات ، وكانت الشركة تعمل بنظام الورديتين يوميا كل منها ١٢ ساعة تتخللها ساعة راحة وتدفع للحاصل على دبلوم المدارس الصناعية أحد عشر مليماً فى الساعة وللحاصل على دبلوم الفنون التطبيقية اثنى عشرة فى الساعة، وكانت معاملة الشركة سيئة جداً لعمالها بما فيهم المساعدون الذين يعملون رؤساء للعمل الإنتاجى، فقام المساعدون بالإضراب وتضامن معهم كل العمال تقريباً، فتدخلت قوات البوليس وحصرت العمال فى عنبر نسيج ٤ واعتدت عليهم بالضرب وبقسوة ووحشية ودارت معركة بين العمال المحاصرين ورجال البوليس أسفرت عن تكسير أجزاء بعض أنوال العنبر.

أما بعد ذلك فلم أسمع منذ ارتباطى بالحركة العمالية والنقابية فى يناير ١٩٣٨ عن إضراب للعمال من أجل مطالبهم صاحبه تخريب أو تكسير للآلات قام به العمال بتدبير وبقصد الانتقام من أصحاب المصانع.

ففى شبرا الخيمة والقاهرة وضواحيها وخلال مئات الإضرابات التى عاصرتها واشتركت فيها "وليس فى رقم المئات مبالغة ويكفى أن أذكر أن الحكومة أقرت فى قرار حل النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها بأن النقابة قد قامت أو حرضت على خمسين إضرابا فى أربعة شهور، ولم يحدث أى تخريب أثناء تلك الإضرابات، وإنما كان العمال بمجرد بدء الإضراب والاعتصام، يقومون بتكليف بعض العمال ذوى القوة الجسمانية الكبيرة بحراسة عنابر الآلات خوفاً من أن يتسلل إليها أحد عملاء الإدارة أو البوليس السياسى لإحداث تخريب يتهم به العمال فيتحول الأمر من قضية حقوق عمالية إلى قضية تخريب جنائية ضد العمال، وأذكر أنه خلال أحد اعتصامات العمال تسلل أحد عملاء البوليس محاولاً إحداث تخريب فى أحد عنابر الأنوال. فأمسك به العمال متلبساً ولم يكتفوا بطرده خارج المصنع وإنما ألقوا به فى الترعة التى كانت أمام المصنع.

وفى إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى فى سبتمبر ١٩٤٧، ورغم قسوة الاعتداء الوحشى الذى تعرض له العمال من قوات البوليس والجيش التى استدعتها الحكومة إلى مدينة المحلة الكبرى، وقبض البوليس على عشرات من العمال والأهالى وقدمهم لنيابة طنطا بتهمة الشيوعية، رغم ذلك لم يحدث أى تخريب لآلات الإنتاج أو المخازن وإن كان قد تم الاعتداء من بعض العمال على مكتب أمن الشركة ومكتب عمال الشركة وأحرقت بعض ملفاتها.

وحتى فى الإضراب السلمى الذى قام به عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار فى ١٩٥٢، والذى كانت تهتف فيه مظاهرات العمال بحياة حركة الجيش وقائدها محمد نجيب، ورغم اعتداء قوات الجيش بوحشية على العمال حيث إنها قتلت وأصابت الكثيرين ورغم جو الإرهاب الذى غطى المنطقة كلها والمحاكمة الظالمة التى تم فى نهايتها أعدام الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى فإن العمال قد قاموا بحراسة عنابر الآلات فلم تقع فيه أى عملية تخريب، أما عمليات التخريب التى حدثت خارج عنابر آلات الإنتاج فكانت من تدبير وتنفيذ غير العمال بل ومن عملاء الشركة وقد ثبت ذلك من واقع تحقيقات النيابة التى نشرتها الصحف والتى ذكرها طه سعد عثمان فى كتابه (خميس والبقرى يستحقان إعادة المحاكمة) إذ ورد فيه بالنص:

أن األأستاذ عبد الرؤوف مختار وكيل النيابة قد سمع أقوال شاهد يدعى حنفى عيد شاهين الموظف بنيابة أبو حمص والذى أكد ضمن شهادته أنه رأى أحد خفراء المصنع الرسميين وهو يضع النار فى السيارات وتعرف عليه من بين ١٥٠ شخصاً عرضوا عليه بعد خلع ملابسهم الخارجية، وظهر أنه يدعى عبد المقصود عبد الجواد ويعمل فى المصنع حارساً منذ ٥ سنوات، ومع إنكار المتهم، أرشد

الشاهد إلى الأماكن التي وضع فيها الخفير النار والطريقة التي استعملها، كما أن الشاهد قد وصف المتهم وصفاً دقيقاً مطابقاً له، فوجه المحقق للخفير تهمة إحراق ٢٤ سيارة عمداً.

وقد هدد رئيس المحكمة الشاهد وناقشه أكثر من مرة للتشكيك في شهادته، ورغم إصرار الشاهد على شهادته وما قاله في النيابة وأمام المحكمة، فقد صدر حكم المجلس العسكري ببراءة الخفير.

ودليل آخر نسوقه على عدم اقتران إضرابات العمال واعتصامهم بعمليات التخريب بل إن العمال دائماً حريصون على حماية أدوات الإنتاج من تخريب قد يقوم به جاسوس لعدوهم، ورغم تعرضهم للاعتداء الوحشي من قوات الجيش والبوليس.

ففي أثناء إضراب عمال شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن بشبرا الخيمة (اسكوا) بعد أن فشلت كل محاولاتهم الودية لحمل الشركة على تنفيذ الحكم النهائي لصالح العمال بأحقيتهم في أجر أيام الراحات الأسبوعية (الجمع) وأمام تعنت الشركة في عدم تنفيذ الحكم ومؤازرة وزير الصناعة وقتئذ للشركة، اضطر العمال إلى الإضراب والاعتصام، فقامت قوات البوليس باقتحام المصانع واعتدت على العمال بوحشية ثم قبضت على أكثر من خمسمائة عامل حولت منهم ٣٢ للنيابة بتهمة قيادة الاعتصام والتحريض عليه، وبالنسبة لما نحن بصدد الحديث عنه من بعد العمال أثناء إضراباتهم واعتصاماتهم عن التخريب فإني أورد من واقع تحقيقات النيابة مع العمال المحبوسين ما يلي:-

جاء على لسان مأمور قسم المطرية العقيد عبد الفتاح مصطفى في التحقيق أن العمال أطفأوا أنوار المصنع وأغلقوا بابه وتوجهوا إلى سطحه وألقوا بعض الحجارة على القوات، فقد قامت القوة بفتح باب المصنع عنوة بحيث تم ضبط ١٠٧ عامل..... وأن أحد العمال قد أصيب وهو صابر محمد، وأنه قد تبين من المعاينة عدم حدوث أي تلفيات في المصنع فيما عدا ما نتج عن فتح الباب عنوة... وقد أرفق بالأوراق، إقرار من فرج محمد خليل مراقب مصنع عوف بالمطرية يفيد استلامه المصنع بماكيناته ومنشآته ومبانيه دون حدوث أي تلفيات، وكذلك استلامه الخامات والأدوات الخاصة بالتشغيل بحالة سليمة وجيدة كما أن عمليات تفتيش منازل المقبوض عليهم لم تسفر عن أي شيء سواء بحضورهم أو مع عدم وجودهم في منازلهم.

الأسئلة الكثيرة الواردة في الأوراق محتاج كل منها إلى ندوة خاصة.

تعقيب صابر بركات

فى البداية أشكر مركز البحوث العربية وفى تقديرى أنها من اللقاءات الهامة والجادة، والتى آمل فعلاً أن يظل المركز يظل على حماسه لأن يكمل هذه الحلقة بحلقات أخرى، لأنه فى تقديرى- المنطقة التى دخلها د. أحمد عبد الله مشكوراً هى منطقة مهجورة، لم يجرؤ أحد سواء عن عدم شجاعة أو عن عدم إحساس بالمساعدة من الآخرين أنه يدخل هذه المنطقة.

لا أعرف كيف أشتبك مع الذى قاله أحمد عبد الله، لكن سوف أبدأ بالترتيب الذى بدأه.

بداية قصة الملكية العامة. فى رأيى أن د. أحمد خلط بين ثلاث أنواع من القيادات العمالية المصرية: القيادات العمالية التقليدية البيروقراطية التى هى رأس اتحاد العمال. وفى تقديرى أنه فى أغلب الأحيان مشتبك مع هذه الفئة والمقولات التى ينتقدها لم تصدر عن قيادات عمالية يسارية أو ثورية بقدر ما هى تكاد تكون مقولات ثابتة للقيادات البيروقراطية، خاصة قصة الملكية العامة والإضراب والديموقراطية. فمثلاً فى قصة الملكية العامة. دائماً هناك ثلاث اتجاهات منذ أن وعينا، جيلنا على الأقل – مع احترامى طبعاً لأعمامنا وآبائنا وشيوخنا فى الحركة العمالية – كانت هناك ثلاثة اتجاهات دائماً بيننا. اتجاه مستفيد من هذه الملكية العامة ويعتبرها أحد مصادر الثروة، مثل القيادات النقابية البيروقراطية التى وعينا ووجدناها تركب القطاع العام، وتعتبره بالنسبة لها – النجوم التى على صدرها والنياشين، وهى القطاع العام. يعين أولاده. وله نفوذه وسلطته، ويدخل عبر وظيفته فى القطاع العام فى اتحاد العمال ومن ثم المجالس الشعبية ووظائف عليا وممكن يصل لوزير عبر هذه الوظائف. وهؤلاء طوال عمرهم يتكلمون عن القطاع العام باعتباره ملكية الشعب ويقاتلون للحفاظ عليها لدرجة أننى أتذكر مقولة شهيرة كان دائماً سعيد جمعة يقولها فى مواجهتنا. عندما كان عامل من العمال يحتج ويقول له القانون، كان يقول له: أنا القانون. أنا عمال مصر وأنا القانون القانون. عندما كان سعيد جمعة يقول: لا رئيس مجلس إدارة يقول ولا وزير يقول ولا عامل يقول أنا القانون.

وهذه مجموعة عندما يقول أحمد عبد الله أن هناك ناسًا دخلت على القطاع العام باعتباره ملكية الشعب، ليس نحن. فى الحقيقة – القيادات اليسارية كانت منقسمة لفرقتين. فرقة مبكرة جداً وآمنت بخط راديكالى فى الحركة الثورية المصرية تقول أن هذه رأسمالية دولة وبيروقراطية دولة وأنها مستفيدة منها. وليست لنا – لكن ندافع عن العمال فيها بغرض أن نوسع سيادتها وتتكلم فى لجان مصانع مرة وفى نقابات مستقلة مرة ونقابات موازية مرة، لكن طوال الوقت هى تعلم أن هذا القطاع العام ليس ملكاً لها، ليس ملكاً للعمال، ويكافحون حتى يحوز العمال على أكبر جزء من ناتج هذه الكتلة.

وجزء آخر من القيادات اليسارية يرى أن هذا القطاع العام طبقاً للشعارات السائدة –ملكية الشعب ويجب انتزاعه من أعداء الشعب. البيروقراطية التى تركبه أو السلطة التى تركبه وتحاول أن تنحرف به لصالح السلطة. هذان الاتجاهان كانا يؤثران فى الحركة اليسارية المصرية وفى القيادات العمالية. لكن ظل طوال الوقت هناك ثلاث اتجاهات داخل القيادات العمالية تعمل فى القطاع العام.

وعندما بدأت الخصخصة، حدث نوع من أنواع التوحد ومبكراً منذ ١٩٧٥ ومن الممكن أن يكون أ. عبد الغفار شكر أكثر من لا زمنى فى هذه القصة. ونحن نرصد أن هناك بيروقراطية فى القطاع العام منها رؤساء مجالس الإدارات وبعض القيادات الإدارية الكبرى ستكون معنا فى معركتنا فى مقاومة هدم القطاع العام. وأننا ندخل هذه المعركة ليس من منطلق ملكية الشعب ولكن من منطلق أن ظروف العمل فيه أفضل بكثير من ظروف العمل فى القطاع الخاص. وكان دفاعنا طوال الوقت عنه باعتباره ظروف عمل أفضل فى مؤسسات أوسع. نحن نعرف أنه عندما يصفى سيؤدى ذلك إلى هدم هذا الهيكل وتحويله لهيكل مقزم قزمية الاستثمارات الصناعية لصالح فكرة غريبة تقول إن المجتمع المصرى أو بلدان العالم الثالث هى سوق أكثر منها منتج، وعندما تكون منتجاً ندخل فى تقسيمه كعكة يصدر لها الصناعات السيئة أو الرديئة. وتكون سوق العمل – التى هى سوق عمل أصلاً بشروط غير مضمونة وغير قانونية وغير موازية لسوق العمل فى أى من بلدان أوروبا – لتظل الأيدى العاملة فيها أرخص وبالتالى المنتج فيها أفضل.

ونحن واعين بهذا. ومن هنا حدث توحد بين الثلاث اتجاهات فى الدفاع، أو فى مقاومة الخصخصة. لكن مقاومة الخصخصة، الأرضية الوحيدة التى كانت تربط الثلاث اتجاهات هى قضية مصالح العمال. لكن كان دفاعنا طوال الوقت به تباين، رؤساء مجالس إدارات شركات القطاع العام وإدارة القطاع العام تدافع عن استمرار ملكية القطاع العام باعتبار إنه مستفيد، ولها مصالح فى استمراره ووصلت الدولة معهم إلى أن ترشيهم لتوقف مقاومتهم.

والشركة التى تتم تصفيتها الذى يخرج منها من رؤساء مجلس الإدارات ورؤساء القطاعات يحصل على مبلغ كبير يعوضه عن استمراره فى موقعه القيادى فى القطاع العام. وذلك من خلال صندوق أنشىء خصيصاً لهذا الغرض ويتم إنشاء صندوق موازٍ بالضبط للقيادات النقابية الكبرى. اعتباراً من النقابات العامة، فالاتحاد العام. صندوق التضامن القيادى" رئيس النقابة العامة ورئيس الاتحاد العام أو عضو الاتحاد العام الذى تصفى شركته ولا يكون عضواً نقابياً يحصل على بضعة آلاف من الجنيهات، كما يعطونا معاشاً مبكراً – محسوباً فى كم سنة كم سيكون أجرك؟ إذا انتظرت حتى سن الستين سوف

تحصل على كم؟ ثلاثين ألف جنيه. خذهم ومع السلامة- ونصفيها نفس الكلام يتم أنت حرامى. كرجل نقابى فى نقابة عامة أو فى الاتحاد العام. كنت ستحصل على كم ألف. مائتين أو ثلثمائة ألف لا. سنغلقها ولا تقاوم وخذهم، أنت كرئيس شركة ستحصل على كم ألف ربع مليون أو نصف مليون. خذهم ومع السلامة. هذا الكلام يتم بشكل علنى ضمن برنامج الخصخصة وتجهيز الواقع الاجتماعى للخصخصة.. فلم نكن فى أى يوم من الأيام مدافعين عن الملكية العامة باعتبارها ملك الشعب أبداً.

القصة الثانية الخاصة بتمثيل العمال والفلاحين ونسبة الـ ٥٠٪ فى الحقيقة لا أعتقد أن أحداً من القيادات العمالية الثورية فى يوم من الأيام تمسك بهذه النسبة. ومنذ ١٩٧٥ عندما طرح المحجوب الورقة الشهيرة لتحويل الاتحاد الاشتراكى لمنابر وناقش فيها فكرة الـ ٥٠٪ أنا أحد الناس حررت مجلة حائط فى شبر الخيمة فى شركتى كنت أناقش فيها موضوع الـ ٥٠٪ وأنه وهم ونصب. كنا نستطيع أن ننتزع أكثر من (٥٠٪) لو ترك الموضوع بحرية باعتبار أننى كنت متصوراً أننا بين قوسين أو أدنى من السلطة.

طبعاً أنا مع د. أحمد تماماً أنه لا بد أن يكون هناك نوع من أنواع العدالة الاجتماعية التى تساوى عندما ترتفع الأسعار، يكون هناك ارتفاع أجور. لكن فى تقديرى الليبرالية وحدها لم تكن أبداً ضمان لهذا الكلام رغم أن الليبرالية كانت أكثر نقاء بكثير مما هو متوقع. نحن رأينا الرمز الأكبر لليبرالية – سعيد النجار مثلاً- أو سعيد الطويل هم عداءهم للحريات النقابية وللديمقراطية النقابية أسوأ بكثير من البيروقراطية التى نعانى منها الأمرين. فالحقيقة الليبرالية التى كانت حقيقية ما قبل ١٩٥٢ هى نفسها لم تكن ضامنا لأن تكون العدالة الاجتماعية – بمعنى الأسعار وأعتقد كتابات عم طه تقول كم كانوا يتعبون ليقوموا بمائة إضراب ليأخذوا علاوة غلاء معيشة أثناء الحرب العالمية الثانية، ليستطيعوا المعيشة وتكون الأجور حقيقية. بمجرد أن السوق كان يضبط/ كانت تسحب كل هذه المكاسب. فأنا مع هذه العدالة، لكن رأيى أن الآلية ينبغى تكون آلية عمالية، ونحن علينا أن نطرح أفكارنا التى تحمى مثل هذه النوايا الطيبة.

موضوع التنشيط السياسى للجماهير العمالية. أنا طبعاً مع هذه الفكرة تماماً، وأنا طبعاً مع د. أحمد أنه لا يوجد حزب يستطيع أن يدعى – خاصة اليوم – أنه يتكلم باسم الطبقة العاملة، وهو وحده الذى يملك – ولا حزب ولا جمعية ولا مؤسسة ولا منظمة، بما فى ذلك اتحاد العمال نفسه. أنا رأيى أن أى أحد اليوم يزعم أنه يتكلم باسم الطبقة العاملة، هو فى الحقيقة يدعى بما لا يملك. لكن هناك مأزق

آخر أن الطبقة العاملة المصرية ليست لديها آليات ولا أدوات للتعبير عنها باعتبار أننا فى مجتمع غير ديموقراطى، وهذا لابد أن يشدنا لفكرة الديموقراطية.

أنا كنت- أحضرت بعض نضالاتنا فى السبعينيات، لأقول لـ أحمد عبد الله أننا قلنا هذا الكلام. نحن منذ السبعينيات نكتب – سواء فى برامجنا الانتخابية التى نزلنا بها انتخابات ١٩٧٦ و ١٩٧٩و ١٩٨٣ و ١٩٨٧. طول عمرنا نتكلم عن الديموقراطية.

فكرة التعددية. هناك قصة اساسية أنا كنت من الذين دعوا فى ندوة حضرها د. أحمد عبد الله. إلى أننا نريد نقاباتنا بدون قانون. نحن مع فكرة محددة هى حرية تشكيل النقابات. وقلت إن قانون النقابات، هذا قانون لا محل له من الإعراب، وأحمد عبد الله اعتبر هذه دعوة فوضوية، وبنى فكرته على هذا الأساس.

أنا أقول هذه ليست دعوة فوضوية. نحن مع هذا القانون. نحن مع قانون لا يتدخل فى حقنا فى تشكيل نقاباتنا. يوضع قانون يقول هناك تشكيل نقابى مثل كل القوانين الدولية، مثل كل الوثائق الدولية – تتكلم فى ١، ٢، ٣.

أريد أن أؤكد أن حقوق النقابات والحريات النقابية للعمال وغيرهم لا يمكن أن تقوم إلا على احترام الحريات المدنية العامة للمواطنين – ونحن مسلمين بهذا لأن غياب الحقوق العامة والحريات المدنية لا يعطى فرصة حقيقية لممارسة الحقوق والحريات النقابية، هذه قاعدة نحن مقتنعين بها.

فى الحريات العامة نحن رأينا حماية حق المواطنين حرية الفكر والاعتقاد والإبداع والتعبير. وهذا يدخل فى جزء الثقافة الذى لم يتعرض له أحمد. نحن ندعى أو ندعو أننا دعاة ثقافة مدنية كاملة للمجتمع كله ونحن بوصفنا عمالاً واعين بدورنا ومتصورين أننا مبكراً كنا ندعو لحرية الأحزاب – كل الأحزاب بما فى ذلك العمال كنا ندعو مبكراً لحقوق متساوية فى الانتخابات لكل الناس بدون تمييز بين المرأة والرجل وبين الملاك والعمال. نحن داخل مصانعنا ندعو لعدم التمييز بين الرجل والمرأة. وبين العامل والإدارى بين الآخر والآخر. وكذا فى تكوين النقابات.

فى الحريات العامة. أعتقد أننا مع حريات إصدار الصحف والمشاركة فى إدارة شئون البلاد، سواء بالاختيار المباشر للمصريين فى البرلمانات ودون أى شروط أو قيود بما فيها الـ ٥٠٪ فقضية القوانين التى تصادر الحريات وتضييق الديموقراطية وإهدار حقوق المواطنين وانتهاك حرماتهم.

أرى أنه يجب أن تلغى قوانين النقابات العمالية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والصحافة باعتبارها فى تقديرى قوانين صادرة ضد الحريات. إطلاق حق المواطنين فى الاحتجاج والتجمع

السلمى وجمع التوقيعات على عرائض، حق الاجتماع، المؤتمرات، حق الاعتصام، حق التظاهر السلمى، المساواة أمام القانون لكل المواطنين.

فى النهاية، أنا مع كل الحريات العامة... فى الحقوق النقابية نحن – مع فكرة التعددية..

فكرة التعددية التى يطرحها عم عطية دائماً ونحن معه فيها هى جزء من كل الفكرة الأساسية التى نقاتل من أجلها ومتمسكين بها منذ بداية وعى جيلنا بالمأزق هى حرية تكوين النقابات. التى تعنى داخلها بالضرورة حق التعدد من عدمه. لكن الشعار الحقيقى الذى نتمسك به – حرية تكوين النقابات إننا نعدد نقاباتنا أو نوحدها أو نقويها أو نضعفها – ماذا تحتاج اللحظة بالضبط – هذا موضوع تكتيكى، لكن الشعار الذى نتمسك به ولن نتنازل عنه أبداً وفى تقديرنا هو شعارنا التكتيكى الأساسى فى نقاباتنا هو حرية تكوين النقابات وعدم التدخل فيها وحماية العمل النقابى وحرية النقابات فى تأدية وظائفها وحماية العمال بسبب نشاطهم النقابى من الضغوط والاضطهاد.

أخيراً بالنسبة للقضية الثقافية أزعم أن عمال مصر وقياداتهم العمالية كانوا دائماً نموذجاً جيداً فى الاجتهاد فى الإمساك بلب الثقافة الحقيقية فى مصر. وأزعم أن الحركة الشيوعية المصرية، التى كانت تحاول طوال الوقت وإن كانت لم تنجح فى ذلك على الإطلاق – لكن كانت طوال الوقت دعوتها الثقافية الجماهيرية الحقيقية منبثقة من التصاقها بالعمال وفى تقديرى هذا أثر فى العمال بشدة، كما استطاع العمال أن يؤثروا فى أن تحاذى الحركة الشيوعية المصرية على ثقافة وطنية شعبية حقيقية.

بقى مرة أخرى أن أحيى مركز البحوث العربية وأحيى صديقنا العزيز د. أحمد عبد الله، وأشكره بشدة على دعوته للتفكير من جديد وطرح أطروحات أكثر عملية فى واقع أكثر تغيراً.

تعقيب صلاح العمروسى

د. أحمد عبد الله يبلور لنا لأول مرة آراءه الاجتماعية وإذا أردنا أن نلخصها، يمكن أن نلخصها فى شعار بسيط جداً (التوليفة هى الحل) توليفة اجتماعية هى الحل. توليفة فى أشكال الملكية هى الحل. توليفة ما بين الخصخصة وحقوق العمال هى الحل، توليفة من حق الإضراب المشروط هى الحل – إلى آخره.

وأعتقد أن هذه الورقة قريبة من إعلان بيان عام للشعب، ربما ينزل به مجلس الشعب. طبعاً شخص يبلور آراءه الاجتماعية فى كل شىء، فمن الصعب التعليق فى (١٥) دقيقة هناك نقطة أساسية ومدخل أساسى يفسر كلامه كله. فكرة أنه يهاجم الأيديولوجيات ويوضح أهمية الحلول البراجماتية التى من

الممكن أن يكون كلامه ونقده الكثير للأيديولوجية صحيحاً لناس تسمع الأيديولوجية عن ظهر قلب. إنما لو وضعنا الأيديولوجية بوصفها إطارًا منسقًا للتفكير، فدائماً ستكون هناك أيديولوجيات. الذين قالوا نهاية الأيديولوجية – هم الذين بلوروا الآن أيديولوجية تحكم العالم باسم الليبرالية الجديدة، الخصخصة واقتصاد السوق وإلى آخره أيديولوجية مرتبة ترتيباً – تبنى منذ عام ١٩٢٠ – فى مواجهة ثورة أكتوبر حتى الآن. منذ أن ظهر فونتسيك بجدوله الاقتصادى وكوكبة كاملة من المفكرين بلوروا وصاغوا الليبرالية الجديدة – ما يسمى اقتصاد السوق – أيضاً حتى لا يقولوا اشتراكية ورأسمالية قالوا اقتصاد سوق وتخطيط مركزى، وبالتالى هذا العصر تحكم العالم أيديولوجية اسمها أيديولوجية الليبرالية الجديدة – وأى محاولة لنزع أيديولوجية الطبقة العاملة من أن تكون لها أيديولوجية – هذا طبعاً ليس فى صالح الطبقة العاملة على الإطلاق.

يظل كلام أحمد عبد الله سليماً، لو أن الناس بدلاً من أن تدرس الواقع وتبرزه تنطلق من تسميع أيديولوجيات محفوظة عن ظهر قلب.

طبعاً هناك نقطة تعطيه قوة – فكرة التجديد كله يريد تجديد الناس نائمة، وهناك إنكسارات وهزائم فى النضال.

عندما ننظر للتجديد لا نجده. نجد أن الحكاية فى النهاية دعوة للتحالف مع الطبقة الوسطى بدون تحديد ماهية الطبقة الوسطى.

أيضاً يتسع التحالف للرأسمالية الوطنية الذكية. فى صفحة (٥) قال الطبقة الوسطى فى صفحة (١٧) قال من مصلحة الطبقة الوسطى – هو يدعو الطبقة العاملة لتجديد خطابها – الطبقة الذكية من رجال الأعمال ممكن تخاطب الطبقة الوسطى وتضعف الطبقة العاملة تنتصر على الطبقة العاملة (فى محاولة إقناع الطبقة الوسطى. يقول بالنسبة لطبقة رجال الأعمال المصرية، هناك تطور يحدث فى هذه الطبقة، أصبح أكثر قوة وأكثر ذكاء وأكثر ثقافة وأكثر لغة. والتطور سيكون أكثر تأثيراً وإقناعا لدى الطبقة الوسطى كثير من خطاب القيادات العمالية. وهذا سيؤثر فى الطبقة العاملة – إذ لا يوجد فى هذا البلد قيادات عمالية لها القدرة والمهارة والخطاب الرصين واللغة المؤثرة التى تواجه به طبقة رجال الأعمال الجديدة المتطورة الذكية، فستكون قضية الطبقة العاملة خاسرة).

هنا يدعو لخطاب جديد للطبقة الوسطى لتواجه به طبقة رجال الأعمال نعود فى صفحة (١٧) يتولد من مصلحة الطبقة العاملة أن تكون هناك طبقة واحدة رأسمالية رشيدة وليست طبقة رأسمالية غبية متخلفة أنانية أو إنتاجيتها متخلفة أنا لا أفهم بصراحة العداء الشديد لرأس المال المحلى – حتى

فى القطاعات المتفوقة والتى يجوز أن نشجعها وليس أن نجهضها- هذا مع الحفاظ على حقوق العمال فى الجدل الاجتماعى مع الطبقة الرأسمالية. لم يكن أحد يتنازل عن حقوق العمال، من أجل أن يكون العمال متسمين باللطف وأن يكونوا وطنيين. لم أقل ذلك أبداً. وإنما أقول إن هناك قطاعات من الطبقة الرأسمالية الوطنية لابد أن نشجعها ونرشدها ونجعل أداءها أفضل – مثلا الرأسماليين الذين – يستثمرون فى العاشر من رمضان طبعاً دعوى تقسيم الرأسمالية قديمة من قبل التجمع. وإن كانت هذه الدعوة أكثر حصافة وليس بشكل الرأى الطيب الذى يحتوى درجة من السذاجة.

وأيضاً فى صفحة (٢٠) تحرير الطبقة العاملة من الضغط على الرأسمالية المحلية كبديل للمواجهة مع العالم الخارجى يعنى فى النهاية تحالف مع الرأسمالية الوطنية.

لى ملاحظتان على موضوع التحالف الاجتماعى – سواء مع الطبقة الوسطى أو مع طبقة الرأسمالية – هناك جدل كبير حول ما هى الطبقة الوسطى. لأنها تحدد بشكل تلقائى- إنهم الذين لا يعملون عملاً يومياً، فالعمال يعملون عملاً يدوياً، أما الموظفين الذين يعملون أعمالاً كتابية أو ذهنية، فهؤلاء ينتمون للطبقة الوسطى – يضاف إليهم طبعاً أصحاب الملكيات الصغيرة.

لو استبعدنا أصحاب الملكية الصغيرة، باعتبار أنهم ملاك ولا ينتمون لطبقة العمال. التطورات فى مركزة رأس المال والتكنولوجيا، تجعل هذه الطبقة الوسطى أكثر من طبقة – أولاً مركزة رأس المال جعلت طبقة الإدارة تقل سواء كانت بيروقراطية فى قطاع عام لطبقة مديرين محترفين أو قطاع خاص فى شركات كبرى عملاقة يديرها أيضاً مدير وليس ملاك فهناك يوجد جزء ليس كل شخص يعمل بأجر يعنى طبقة.

العمالة التقنية، تطور التكنولوجيا ومع تطور مركزة رأس المال أصبح بدلاً من الذى يعمل عملاً ذهنياً يكون خبراته كما لو كان مالك فردى لموهبته وأصبح عليه تقسيم العمل مثل العمال فى المصنع – أصبح هناك أطباء فى مستشفيات كبرى – يقومون بتقسيم عمل. هناك محامون . الأعمال الكتابية. المهندسين يقومون بـ ٣٠٪ فى الدول المتقدمة – من الطبقة العاملة – هم ناس من الحاصلين على شهادات عليا يسمونهم (العمال الفنيين).

هنا تعريف الطبقة العاملة هو الذى لابد أن يتغير. التجديد يطالبنا بأن نعرف الطبقة العاملة تعريفاً أكثر تجريداً. وهى أن الطبقة العاملة هى الطبقة المنتجة لفائض القيمة وليس التى تعمل بأيديها – سواء عملت بأيديها أو بذهنها، فهى منتج لفائض القيمة. وبالتالى هذا هو التجديد الحقيقى – طبعاً لا أحد – لا ماركسى ولا غير ماركسى قال أن الطبقة العاملة لابد إن تعمل عملاً يدوياً. الطبقة العاملة هى

التى تنتج فائض قيمة يتحول لأرباح للرأسمالية سواء فى عصر معين كانت تعمل بعمل يدوى، وفى عصر آخر لا تعمل بعمل يدوى ليس معنى ذلك أنه لا توجد طبقة وسطى على الإطلاق. ستظل هناك فئات معينة تعمل بالإدارة المتوسطة – إلى آخره – ينتمون لفكرة الطبقة الوسطى. أو البورجوازية الصغيرة الجديدة.

توجد نقطة أخرى فيما يتعلق بالتحالف الاجتماعى – دائماً – هناك تراث استبدادى فى النظر للحلف الاجتماعى من أنه يكون هناك برنامج موحد لكل الطبقات داخل الجبهة. وهذا نوع من الاستبداد. أنه يكون هناك خطاب. أن الطبقة العاملة – ما يسميه أحمد عبد الله الخطاب الاجتماعى الجديد– أنها تتحالف مع الطبقة الوسطى. أنها تتخلى عن هويتها الطبقية وتخاطب الطبقة الوسطى. وبالتالى تتوحد الطبقة العاملة والطبقة الوسطى والرأسمالية الوطنية فى العاشر من رمضان بالذات، ويكون لهم خطاب واحد، وبالتالى يتخلون عن هويتهم الخاصة. هذا هو الاستبداد الذى شهدناه فى العصر الناصرى. هذا هو جوهره.

الجبهة أو التحالف الاجتماعى الحقيقى هو أن كل طبقة من الطبقات التى تدخل فى تحالف اجتماعى لا تتخلى عن هويتها فى أن يكون هناك قبول بالطبقة العاملة ومصالحها الخاصة بوصفها طبقة. وأن يكون هناك قبول بالحلفاء الاجتماعيين مثل الفلاحين والبورجوازية الصغيرة أى طبقة فى حلف لابد أن يكون محدداً أنه معروف أن لهم مصالح ومقبولة – تكون هناك ديموقراطية حقيقية. الكل يذوب فى واحد – هذا فى رأيى جوهر الاستبداد الذى كان فى العصر الناصرى وأحياناً فى خطاب اليسار.

بقى ما طرحه د. أحمد عبد الله بالنسبة لموضوع التعددية. يلخص الخلاف أن هناك ناس مع التعددية وناس مع الواحدية.

وسوف أواصل مع صابر بركات إن المسألة ليست خلافاً على أن هناك ناس يقولون على الطبقة العاملة أن تتوحد فى شىء واحد، وهناك ناس يقولون يا طبقة عاملة تفرقى – تعددى – لا تتوحدى. هذا الخطاب يكون مدلوله غبى، المسألة هى الحرية النقابية وأن تكون هناك حرية نقابية يستحيل بحكم طبيعة الأشياء، أن تكون هناك فى طبقة واحدة اسمها الطبقة العاملة رأى واحد. نحن نقول هذا تسليماً بواقع الأمور، لكن يظل العمال وقادة العمال يدعون لتوحيد الطبقة العاملة. لأن الطبقة العاملة سلاحها الوحيد فى عددها. أن تتوحد فتصبح قوية. فرقت نفسها تكون ضعيفة. بالتالى شعار وحدة

العمال – هذا شعار لا مناص منه. لكن هل الوحدة تتم بقانون قسرى أم بحرية نقابية؟ هنا الشعار هو فكرة القسر والإكراه والوحدة الإكراهية والحرية النقابية فى مواجهة بعضهما.

الخصخصة. د. أحمد يتكلم كما لو كان اكتشف التائهة – إن المسألة هى الإنتاج والإنتاجية إذا كنا سنتناقش دون أن نقرأ الأدبيات حول الموضوع، لا تنفع المناقشة بهذا الشكل الكلام كله حول الإنتاج والإنتاجية. والملكية العامة فعالة اقتصادياً أم لا؟ أيديولوجيات كاملة فى العالم كله تقول أن ملكية الدولة دائماً ملكية غير فعالة اقتصادياً والمناقشة طويلة عريضة حول أنه يمكن أن يكون هناك حساب اقتصادى.

المسألة – أولاً لا أحد يدافع عن القطاع العام كما هو، المسألة تنطوى على عدد من الجوانب. الجانب التكتيكى فى الوقت الحالى. وهناك الجانب الذى يتعلق بأهداف الاشتراكيين الاستراتيجية – هل الاشتراكيين يقولون سنبنى اشتراكية بالملكية الخاصة والملكية التعاونية أيضاً ليست جديدة يا دكتور أحمد . أولاً لا تنفع ملكية تعاونية مع ملكية كبيرة مركزة لا تنفع أبداً.

فكل القضايا التى طرحتها فى موضوع الخصخصة مدروسة. بشكل أعمق بكثير، ويجب أن تعتنى بمناقشة هذا الموضوع حتى تعود للأدبيات المصرية – لا داعى للأدبيات العالمية.

تبقى فكرة إضراب مصغر رمزى – هذا غير صحيح... المفرزة الأمامية العمالية فى الإضراب الذين يقفون ليضربوا أى شخص يريد دخول المصنع.. كانوا فى السابق يضربوه بالشوم حتى لا يدخل – فى إنجلترا.. وليس يقومون بإضراب مصغر باليفط أين الإضراب عندما تعطى الحكومة فى إنجلترا بدل بطالة للمضربين فى أيام الإضراب؟ هذه أشياء فى المعلوماتية البسيطة خارج النقاش الأيديولوجى.

المنـــاقشـات:

يوسف درويش

أنا أرى شيئين إيجابيين فى ورقة د. أحمد عبد الله . أولاً عرض الموضوع. هذه مسألة إيجابية فربما هو أول شخص يعرضها بهذا الشكل الكامل. سواء فيها أشياء خطأ أم لا. النقطة الثانية، كلامه عن التطورات الجديدة وثورة الاتصالات والمعلومات. وهذه مسألة مهمة. نحن نمر الآن بثورة، تماما مثل الثورة الصناعية الأولى ثورة الفحم والكوك و .... هذه الثورة تستوجب منا وقفة، ووقفة جادة.

وهنا من المهم جداً أن قادة العمال والنخبة منهم، خاصة الذين يقودون العمال – لأن جماهير العمال لا تستطيع أن تطلب منهم كل هذا أنهم يهتموا أو يسألوا ويطلعوا – كتب طه سعد وعطية الصيرفى وغيرهم – كتب هامة جداً. لكن أيضاً النقطة التى أريد أن أقولها، يجب أن يتكلم العمال أو

قادة العمال أو بعض منهم لغة أجنبية. دون تعلم لغة أجنبية لن نعرف الحقيقة. ترد لى كتب كثيرة جداً من فرنسا وأمريكا عن العمال تتضمن أشياء جديدة جداً وصور جديدة جداً وهامة للغاية. فأنا أدعو بعض العمال أو بعض قيادات العمال، أن يتعلموا اللغة الإنجليزية أساساً.

هاتان النقطتان الرئيسيتان التى أرى فيهما إيجابية.هناك فكرة أنت تستعملها كثيراً جداً. طبقة الأعمال هى طبقة أصحاب الأعمال النقطة التى أثارتنى هى أن الورقة أساساً فيها موضوع أساسى. الاهتمام بالطبقة الوسطى. وهى الطبقة الوسطى؟ كلام العمروسى كلام مهم جداً. الطبقة الوسطى التى نسميها طبقة وسطى – أنا أعتقد أنك تخلط بين شيئين، بين طبقة أجراء – يعملون بأجر – والآخرين. أى شخص يحصل على أجر هو من الطبقة العاملة، ما دام ليس له اية ملكية خاصة. المهندسون، الأطباء الذين ليس لديهم عيادة خاصة ويعملون فى مستشفيات أو يعلمون فى شركات والمحامون الذين يعملون فى شركات وليس لديهم مكتب خاص. حتى المحامين الذين يعملون فى مكاتب محامين، فهؤلاء عموما من الطبقة العاملة.

فى هذه المسألة استرعى نظرى شيئان عندما كنت فى المعتقل ١٩٥٩ – ١٩٦٤ كانت تأتى مجلة لوموند دبلوماتيك – الفرنسية – قرأت فى هذه المجلة خبراً عن مصنع فى جرولوبن – إحدى مدن فرنسا – مصنع به (١٦٠٠) شخص منهم (١٥٠٠) مهندسين و (١٠٠) عمال وسعاة – وهذا إضراب يمس أيضاً هؤلاء الناس.

المثل الثانى – كنت فى سويسرا وزرت مصنع للساعات الـ Swich – هذا المصنع به خمسمائة شخص منهم خمسة أو ستة سعاة وعشرة مديرين والباقى مهندسين. هذه المسألة قد لا تكون موجودة فى مصر بهذا الشكل الواضح، لكن ستوجد بالرغم منا مع التقدم التكنولوجى. ولكن نحن بوصفنا عمالاً – آسف أن أقول نحن بوصفنا عمالاً – لابد أن نواجه هذه العملية ونفهم التطورات التى حدثت.

على مثال هذا فى الأربعينيات كانت هناك نقابة النسيج الميكانيكى، لكن كانت هناك أيضاً نقابة رؤساء النسيج. التى تعتبر نفسها ليست من العمال الوحيدين الذين من رؤساء النسيج الذين ظلوا فى نقابة النسيج – طه سعد عثمان ومحمود قطب وفضالى عبد الجيد... هذه تفرقة لابد أن نقضى عليها.

لابد أن نفهم أيضاً أن نوع العمل – واطلاعاتى تؤكد هذا – نوع العمل سيختلف عن النوع الموجود. سيكون هناك نوع جديد من العمل يتكلمون عن نوع عمل – عمال أو عاملين يعملون فى بيوتهم وهذا جديد ولا بد أن ننتبه إليه.

طبعاً ألاحظ أن العمال أو القادة العماليين لا يهتمون بأشياء معينة لا يهتمون بالعمال العاطلين أبداً، وكأنهم غير موجودين. وهذا خطأ. فى الأربعينيات كان هناك اهتمام صغير، لكن كان هناك اهتمام. وفى العالم كله، النقابات العمالية تضم إليها العمال العاطلين باعتبارهم جزءًا من النقابات هل لأنه خرج فقد صفته بوصفه عاملاً؟ إطلاقا.

مسألة الحركة النقابية

أنا متفق مع الكلام الذى قاله صابر تماماً. لكن ألاحظ شيئاً أريد أن أقوله، أن الحركة النقابية، أو الحركة العمالية وقعت فى خطر وخطأ كبير جداً منذ العشرينات أو من الأربعينات. فى الأربعينات اعترفوا بالنقابات، وفى رأيى لم يكن يجب أن يطلبوا الاعتراف بالنقابات أو شىء. المسألة موازين قوى، عندك قوة، يعترف بك – ليس لديك قوة، لا داعى – كانت النقابات الموجودة قبل ١٩٤٢ تنشط، وكانت تطالب بالاعتراف بالشخصية الاعتبارية صدر سنة ١٩٢٣ أو ١٩٢٤ من محكمة من المحاكم وقالت أن النقابة الفلانية. هذه النقابة لها شخصية اعتبارية استناداً لنص الدستور. الدستور يقول كل المصريين لهم حق فى تكوين جمعيات... وهذا أيضاً ينطبق – بالمناسبة – على ما يسمى بالمجتمع المدنى، الذى صدر فى شأنه قانون. كل شىء المفروض نطالب –بحرية مطلقة فى تكوين النقابات وتكوين الجمعيات – إلى آخره من هذه المسائل.

ألاحظ أن هناك اتجاهاً، سوف أسميه اتجاهاً تقنينياً – أى شىء خاص بالعمال – شرع قانون – إلى آخره. من الذى شرع القانون؟ سلطة معينة، طبقة معينة – أنا لست ضد أن يتجه الإنسان للقانون ويستفيد ويستغل القانون، أنا معه لكن ليس كل شىء يحل بالقانون. لكن الشىء يحل باتحاد العمال والتفاهم معهم – إلى آخره وتكوين نقاباتهم الحرة أو المستقلة.

أنا مع فكرة – مسألة أساسية – لا التعددية ولا الواحدية – هى مسألة الحرية النقابية نحن طبعاً مع وحدة الحركة النقابية، لكن إذا كانت هناك نقابة مستقلة، فليكن، فى فرنسا مثلا – هناك أربع اتحادات نقابية وهذه الاتحادات مستقلة، لكن تتفق مع بعضها فى بعض قضايا وتدخل فى نضال مشترك.

هذا بالنسبة للورقة. لى فقط ملاحظة واحدة – بالنسبة لطه سعد – أنت تتكلم عن أن العمال لم يخربوا أبداً، الحقيقة حدث فى مصر سنة ١٩٣٨ فى المحلة الكبرى – عمال المحلة الكبرى كلهم، كان أصلهم ريفى.. وقاموا بالتخريب، وهذا ليس شيئاً مصرياً فقط. فى العالم كله – العمال كانت تخرب لأنها أتت من طبقات ريفية، لا تستطيع حل المشاكل على أساس التضامن.

أحمد الصياد

توجد ملحوظة من البداية أقولها لدكتور أحمد أننى أنطلق من الأيديولوجية، وهذا لا يغضب.

لا شك أن اهتمام المثقفين والباحثين المصريين بقضايا وهموم الطبقة العاملة، بصرف النظر عن اختلاف منطلقاتهم الفكرية، هو أمر واجب التحية والتقدير ولا شك أن الاختلاف أو الاتفاق فى جزء أو كل من القضايا الفكرية المطروحة أمر قد بات ضرورياً طالماً أن المخاطر التى تتعرض لها ستطول الجميع.

وبداية لا بد أن نسجل أن البحث المعروض علينا قد تناول عدداً من المحاور والموضوعات، يشكل كل منها بحثاً بعينه. فمن قضية النقابات إلى قضية الخصخصة، للموقف من القطاع العام، إلى مستقبل الديموقراطية فى مصر. كما أن البحث المعروض علينا يبدو لنا من الوهلة الأولى أنه يتسم بدرجة واضحة من القلق والارتباك الفكرى ربما لأن الباحث لا ينطلق من أيديولوجية معينة، وهذا لا يعيبه. فقضية الإبداع لا يمكن اختزالها فى أيديولوجية معينة، والأيديولوجية إنما تعكس انحيازاً، فلا يمكن مساواة الأيديولوجية الماركسية مثلا بالأيديولوجية الرأسمالية والإبداع هنا خارج نطاق الأيديولوجية وداخل نطاق حركة الصراع، انطلاقا من الفكرة الصحيحة القائلة بأن النظرية – أى نظرية – هى بنت التجربة.

ويرى الباحث أن هناك قدراً من التكلس الفكرى والأيديولوجى دون أن يحدد قسمات هذا التكلس الفكرى (ص ٤). وإذا كان الباحث قد ضرب مثلا للاستدلال على هذا التكلس الفكرى بالموقف من الخصخصة، وأننا سنوقفها باعتبار ذلك خطاباً كلاسيكياً، وإعادة إنتاج أساليب النضال القديمة. نود أن نوضح أن أحداً لم يقل أنه لمجرد عقد النية على مواجهة الخصخصة أو آثارها الاجتماعية التى يعترف الباحث نفسه بأنها سلبية، دونما تحديد واضح من جانبه لمخاطرها. لم يقل أحد أننا سنوقفها لأن مواجهة الخصخصة وآثارها الاجتماعية، إنما هى مسألة مرهونة بدرجة تطور حركة الصراع، والذى تلعب فيه موازين القوى دوراً هاماً. ففرق جوهرى بين أن يكون المشروع النضالى للطبقة العاملة وحلفائها – اكرر – وحلفائها من فقراء الفلاحين والبورجوازية الصغيرة، والمهمشين مبنياً على أساس المواجهة الجذرية مع النظام الرأسمالى، باعتباره نظاماً معادياً للبشرية وللطبقات الاجتماعية المنتجة. وبالتأكيد فإن الرأسمالية ليست طبقة منتجة، وهناك فرق بين رأسمالية منتجة ورأسمالية طفيلية فكلمة طفيلية هنا هى إحدى سمات الرأسمالية وليست طبقة بذاتها، وبين أن

يؤسس مشروعاً نضالياً على أساس التكيف مع العولمة، كما يحاول الباحث أن يدفعنا للتفكير جدياً، والإبداع فى كيفية تنشيط البورصة مثلا (ص ١٥) كما أن مستوى الارتباك الفكرى لدى الباحث يتأكد فى معرض حديثه عن إبداع القادة وإبداع القاعدة العمالية. فهو مع إبداع القادة وهو شيء لا نختلف عليه – ولكن ما نختلف عليه هنا هو الفصل التعسفى بين إبداع القادة وإبداع القاعدة العمالية. ولا شك أن إبداع الطبقة سوف يكون مؤثراً ودافعاً للقادة والعكس صحيح. أى أن هناك علاقة جدلية بين الاثنين معاً.

ويتأكد الارتباك الفكرى حينما تعرض لموضوع الخصخصة (ص١٣ سطر ٩) الموضوع ليس أنك تقف مع أو ضد. وفى (سطر ٢٣ صفحة ١٣) لا بد من تبلور رؤية ودراسة متعمقة فى الموضوع أو ضد. ونحن نطمئن الباحث أن لدينا رؤية نعتقد بصحتها لأنها تنطلق تحديداً من فهمنا لماهية الخصخصة باعتبارها أنها لا تعنى أن مجتمع الاشتراكية قد تحول إلى مجتمع رأسمالى.. ولكن نرى أنها عملية نقل الملكية من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الأفراد. كما أنها لا تكمن فى بيع القطاع العام فقط، بل تمتد إلى تحرير التجارة وإطلاق أسعار المنتجات وتجميد أجور العمال وتخفيضها وتشجيع الاستثمار الأجنبى وتخفيض قيمة العملة المحلية. كل ذلك بهدف إنشاء سوق حرة للعمل.

وبالرغم من أن الباحث مع بيع القطاع العام دون أن يقدم أسانيده فى ذلك من تحليل لنمط الملكية والآثار المترتبة على بيعه من زاوية مصالح الطبقة العاملة التى يزعم احترامها والانتماء اليها، ونحن لا نشكك فى مصداقيته، ذلك والسند الوحيد الذى قدمه أنه لا يشعر بعاطفة (ص ١٤) ناحيته. رغم أنه يرى فى (ص ٢٢) أن القطاع العام تجربة عظيمة، وأنه قطاع منتج ورئيسى. وبالتأكيد أن هذا التناقض فى الرؤية لدى الباحث يشكل خللاً فى البنية الفكرية لديه. وبالتأكيد فإن القطاع العام كان مثاراً للجدل بين اتجاهين فى صفوف اليسار المصرى اتجاه يرى أنه قطاع اشتراكى، وبالتالى يأخذ هذا الاتجاه اتفاقًا عام واتجاه آخر يرى أنه قطاع رأسمالى، وبالتالى لا ضرورة للدفاع عنه. وأنا أرى أن القطاع العام لا ينتمى إلى الاشتراكية بأى صفة، فالملكية فيه ليست ملكية عامة لوسائل الإنتاج، وبالتالى نحن لن ندافع عن هذا النمط من الملكية. وأيضاً نرى أن الموقف الصحيح من القطاع العام هو رفض بيع هذا القطاع، لأن بيعه سوف يؤدى لتكثيف الاستغلال الواقع على الطبقة العاملة. وبالتالى لسنا مع تكثيف هذا الاستغلال. بالرغم من أننا نتفق مع الباحث أن القطاع العام يتربع على قمته قيادات بيروقراطية فاسدة، مارست النهب فى كل مراحله. وهنا تثار مسألة طرحها الباحث، وهى أن أنصار الأيديولوجية، دائماً ما يطرحون سؤال من يملك؟ بينما القضية لدى الباحث هى من يدير؟..

أى فكرة فصل الملكية عن الإدارة وليس هناك على حد علمي – أن هناك شيئاً اسمه فصل الملكية عن الإدارة فخبراء الاقتصاد – خصوصاً الذين ينتمون لصفوف اليسار يرون من يملك يدير ولكن الخلاف فى هذه الجزئية ينصب على أى أسس تتم الإدارة هل هى إدارة ديموقراطية تستند إلى مشاركة العمال مشاركة فعالة فى صناعة القرار أم أنها إدارة استبدادية بيروقراطية فاسدة؟ هذا هو بيت القصيد.

واستكمالاً لرؤيتنا حول الخصخصة والتى ننطلق برفضنا لها – تستند هذه الرؤية إلى محددين هامين، بالإضافة إلى ما سبق.

أولاً: الآثار الاجتماعية للخصخصة. ويهمنا أن نستوعب تجارب الآخرين فى ذلك، الأهالى كتبت اليوم كلاماً كثيراً فى هذا الموضوع. فى المكسيك فقدت (٥٠٪) من قيمة العملة أمام الدولار. معدلات التضخم (٦٠٪) انخفاض معدل النمو إلى (٣٪) نصيب القروض، الناتج المحلى الإجمالى فى أفريقيا انخفض خلال فترة الثمانينات بنسبة (٢٥٪). أفريقيا، تدنى الإنتاج الزراعى بمعدل (١١٪) اإلإنتاج الصناعى بمعدل (١٢٪) تدنى الخدمات بمعدل (١٨٪).

الهند، زادت الأسعار للمشتغلين بالزراعة (٢٠٪) وبالصناعة (١٣٪). طبعاً هذا كتاب أصدره مركز البحوث (صندوق النقد وبلدان الجنوب).

ثانياً: هل ستؤدى عملية نقل الملكية من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الأفراد إلى سيطرة الرأسمالية الأجنبية على الاقتصاد المصرى؟ وهل سيصحب هذه الليبرالية الاقتصادية، ليبرالية سياسية إن أول بند فى عملية نقل الملكية هى طرح شركات القطاع العام والهيئات الاقتصادية للبيع وباستعراض هذا القطاع نرى (٣١٤) شركة قطاع عام القيمة النقدية لها حتى ٣٠ يونيو ١٩٩٥ (٨٨ مليار جنيه). (٤٣) هيئة قيمتها (٢١٠) مليار جنيه. بنوك القطاع العام وشركات التأمين (٨٥) مليار جنيه. الشركات المشتركة (١١٠) مليار جنيه، الإجمالى (٦١٣) مليار جنيه.

أما القيمة السوقية لشركات القطاع العام بعد خصم الديون (١٦٠) مليار جنيه. تقديرات البنك الدولى تقول.. هيئتان فقط قناة السويس والهيئة العامة للبترول (١٨٧) مليار جنيه.

والسؤال هنا. هل الطاقة الاستيعابية للرأسمالية المصرية قادرة على الشراء، بالتأكيد الإجابة بالنفى. وبالتالى سيكون للرأسمالية الأجنبية الغلبة فى عملية الخصخصة، وستكون بنية الاقتصاد المصرى تحت سيطرة الإمبريالية، وستتحول الرأسمالية المصرية لشريك أصغر تابع.

هذه هى بعض ملامح الاقتصاد المصرى فى ظل الخصخصة. أما بعض المقولات التى تتردد عن ارتباط الليبرالية السياسية واتساعها فى نطاق الليبرالية الاقتصادية، فإن تطور الحياة السياسية المصرية

ووقائع الحياة – يؤكدان أن النظام السياسى المصرى يتجه إلى مزيد من الاستبداد السياسى ومؤشرات الواقع تؤكد ذلك. فلا يعنى تفكيك القبضة الاستبدادية على النخب السياسية، معادل لإشاعة الديموقراطية فى المجتمع واتساعها – فهذا وهم كاذب فالأحزاب السياسية المسموح بها فى إطار النظام القائم، لا زالت محاصرة داخل مقراتها الحزبية. وتعديل قانون النقابات العمالية رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته– هو قانون استبدادى، تم تعديله ليصير أكثر استبداداً. ومد العمل بقانون الطوارىء. حقائق موضوعية تؤكد سلامة استنتاجنا، إن النظام السياسى يتجه لمزيد من الاستبداد وفرض القيود. ناهيك عن النقابات المهنية وأوضاعها المتدهورة ولذلك، نحن مع الدكتور الباحث فى ضرورة وجود تنظيمات نقابية مستقلة والاستقلالية هنا تعنى رفض سيطرة الحكومة والأحزاب على النقابات مع ربط النضال الاقتصادى بالنضال السياسى. وهذا يتطلب نضالاً من أجل انتزاع الحريات النقابية فى المجتمع، من خلال حق التكوين والتشكيل للنقابات، وأن ذلك سيطور كثيراً من أوضاع الحركة العمالية، وتأتى التعددية النقابية فى هذا الإطار أما ما يطالبنا به الدكتور الباحث من الدخول فى جدل اجتماعى مع عدونا الطبقى – الرأسمالية – ونسيان ما يسمى بالصراع الطبقى، لأن ذلك ينتمى لعالم الأيديولوجية – حتى لو افترضنا أننا نسينا الصراع الطبقى ونحيناه جانباً، فإن ذلك لن يطمس هذا الصراع، باعتبار أن الصراع الطبقى ليس من اختراع ماركس أو لينين، بل هو حقيقة موضوعية تمتد منذ نشأة الرأسمالية.

ولذلك لم أفهم من كلام الدكتور الباحث ماذا يعنى بسقوط فلسفة الحتمية التاريخية؟ هل يستدل على ذلك بانهيار وسقوط الاتحاد السوفيتى مثلاً؟ باعتبار أن الاتحاد السوفيتى بالنسبة للكثيرين يعنى نموذجاً اشتراكياً، رغم أننى لا أرى فى الاتحاد السوفيتى ذلك بالرغم من أننى من أنصار الحتمية التاريخية ولا أرى فى الرأسمالية نهاية التاريخ كما يقول فوكوياما فى كتابه. وإذا كانت الماركسية قد قالت بالحتمية التاريخية فيما يتعلق بانهيار الرأسمالية، فإنها قالت أيضاً أن الرأسمالية لن تنهار من تلقاء نفسها، بل أن ذلك مرهون بإدارة الظروف الذاتية والموضوعية. وهذه عملية نضالية يتم فيها حشد وتعبئة وتنظيم الطبقة العاملة وحلفائها وأكرر – وحلفائها. ولن يكون ذلك متاحاً إلا بالوقوف على ساقين هما تكريس الحريات النقابية وانتزاعها، وحزب ثورى للطبقة العاملة يمتلك خطاً سياسياً لمواجهة الرأسمالية، وليس بالجدل الاجتماعى معها. وهنا لا بد أن نؤكد أنه لا فرق بين رأسمالية أجنبية كانت أو محلية، ورأسمالية فى العاشر أو السادس – فليس هناك رأسمالية تغسل أكثر بياضاً، بل جميعهم وحشيون واستغلاليون ولصوص.

مصطفى مجدى الجمال

ورقة العمل مليئة بالأفكار وسوف أمر عليها بسرعة، لأنى لا أستطيع اختيار قضية هامة بعينها للتحدث فيها.

أول ملاحظة لى على ورقة العمل أنها يعيبها الصياغة الأدبية، والصياغة الأدبية قد تكون مفيدة فى الاقتحام وجسارة الطرح الجديد، ولكنها تكون ضارة بجوهر المناقشة، لأننا لا نستطيع إمساك مصطلحات بعينها ومفاهيم بعينها أثناء المناقشة. ولذلك سوف أتعامل معها أساساً على أنها تأملات تمثل نموذجاً طيباً للاجتهاد وحرية التفكير، ويكتمل هذا النموذج برحابة صدر كاتبها فى الاستماع لكل ما يوجه إليه أو إلى الورقة من نقد.

والأكثر أهمية من الورقة هى القضية المطروحة فيها. لذلك أرجو من الزملاء التجاوز عن أى موضوع جزئى أو عارض فيها حتى ينجح النقاش. النقطة المحورية فى الورقة هى بعث الحيوية لحركة الطبقة العاملة فى الظرف الخاص الذى نعيشه. الورقة تتحدث عن نوعية القيادات العمالية. وحصرت النوعية الجيدة – من وجهة نظرى وحسبما فهمت من الورقة – فى الثقافة والخطاب المطروح. فى ظنى أن هناك أسباباً أخرى أكثر أهمية لا تلغى هذا السبب، وسوف أقولها فى النهاية. لكن لدى مجموعة من التحفظات العامة السريعة جداً على الورقة.

أولاً: الروح البراجماتية العامة التى تسود الورقة. وأنا لست ضد البراجماتية فى الحركة، لكن البراجماتية فى الفكر وفى الخيارات الاستراتيجية تسبب مشاكل كثيرة.. خصوصاً عندما تنطلق هذه البراجماتية من روح إحباط وأننا نعيش وضعاً ذاتياً سيئاً، فيكون نتيجة ذلك أننا نتشكك فى بعض المسلمات أو ما تصورنا أنها مسلمات أو مبادىء أساسية فى تفكيرنا.

التحفظ الثانى هو الحديث الغامض جداً عما يسمى الطبقة الوسطى. وأعتقد أن كثيراً من الزملاء أشاروا لهذا الموضوع. ولم يحدد د. أحمد عبد الله ماذا يقصد بالطبقة الوسطى، وبحثت فى المقال فلم أجد سوى عبارتين داخل قوسين (العيادات ومكاتب الاستشارات الهندسية وغيره) ولم يحدد مفاصل الاتصال بين الطبقة العاملة والطبقة الوسطى التى ستستطيع إحداث هذا الجدل بين الاثنين ولماذا الطبقة الوسطى بالذات هى الأقرب للعمال حسب تعبير د. أحمد عبد الله.

ثالثا: الورقة تعيب التمسك بالخطاب الكلاسيكى عند القيادات العمالية. فى رأيى أن المشكلة أنه حتى هذا الخطاب الكلاسيكى يتم التفريط فيه. هذا الخطاب الكلاسيكى أصبح يتضمن تنازلاً فى

مطالب ونضالات قيادات الطبقة العاملة. بعد ذلك أيضاً ألاحظ المبالغة فى الحديث عن الصورة واللغة وثقافة القيادة وأن هذا الذى سيحدث التغيير.. رغم أن هناك أشياء أخرى أهم من ذلك بكثير، فى تركيب الطبقة العاملة، فى التناقضات الداخلية داخل الطبقة العاملة، فى تناقضاتها مع ما هو خارجها. وهناك صمت كامل فى الورقة عن البرامج القريبة التى يمكن للطبقة العاملة أن تتبناها وماهية البرامج البعيدة. أى ما هى الشعارات الدعائية وما الشعارات القابلة للتنفيذ؟ ما أشكال التنظيم المطروحة؟ ما العلاقة بين القضايا السياسية والقضايا النقابية والاقتصادية فى حركة الطبقة العاملة؟ هناك صمت كامل فى تناول هذه الجوانب الهامة جداً التى كان يمكن أن تكتمل بها الورقة وتوضع بجانبها قضية الصورة واللغة والخطاب.

هناك ملاحظة أخرى تتمثل فى تأكيد الورقة على أهمية أن يقدم القيادات العمالية أنفسهم للمجتمع بأنهم ليسوا فوضويين. إن القائد العمالى الذى سيطرح شعاراً عمالياً من واقع مصنعه من أجل وجبة أو أجور أو هل يمكن أن يعتبره زملاؤه العمال فوضوياً؟ لا يمكن.

أيضاً سوف أستخدم تعبيراً قاسياً بعض الشىء إزاء الخجل من الحديث عن صراع الطبقات والدعوة إلى توازن الطبقات. هل عندما نقول إن هناك صراع طبقات تكون هذه حقيقة موضوعية أم مقولة إثارية نابعة من التكلس الأيديولوجى؟

الورقة تاهت فى بعض الأوقات ونسيت هى تتكلم مع من ولمن؟ مثل تدهور التدريب وانخفاض الإنتاجية. هل العمال هم الذين يدربون أنفسهم، أم الإدارة والنظام العام فى المجتمع هما اللذان يقدمان ذلك؟

بالنسبة للحديث عن مساوئ حرية السوق هناك أمثلة كثيرة وطبعاً أفظع مثال على ذلك ضرورة تنشيط بورصة الأوراق المالية التى أشار إليها الزميل. بعد ذلك ألاحظ أيضاً أن هناك قدراً من المجازفات الفكرية فى الورقة بلا سبب مقنع. ولست ضد المجازفات الفكرية، لكن ليس هناك فى الورقة تسبيب مقنع لها. مثلاً "لا رأسمالية بدون حق الإضراب للطبقة العاملة، إلا إذا قررت الدولة أن تصبح دولة قمعية شرسة" وهل الدولة الآن ليست قمعية شرسة؟

أيضاً "أنا لست ضد فكرة بيع القطاع العام، الذى يهمنى هو الأجود والأفضل والأرخص".. نحن لا نتحدث عن المستهلك هنا الورقة. المفروض ألا تتكلم عن المستهلك أو عن د. أحمد عبد الله شخصياً. الورقة تتكلم عن قيادات عمالية تناضل من أجل مصالح طبقة. أيضاً قوله "هذه دولة بها شعب متأقلم ويمشى حاله فى جميع الأحوال".

التكيف ليس معناه الاستسلام للواقع. تكيف الشعب مع أحواله ليس معناه أنه أستسلم لهذا الواقع المر. أيضاً للتكيف آليات لا تتاح بقدر متساو لكل الفئات وكل الشرائح. وأيضاً التكيف له سقف، لن يظل الإنسان بتكيف إلى ما لا نهاية. طبعاً الكلام حول "أحذر من المبالغة فى الضغط على الرأسمالية المحلية النامية" و أعتقد أن الزملاء غطوا هذه النقطة، لكن أضيف أيهما يضغط أكثر على الآخر – العمال الذين يضغطون على الرأسمالية، أم الرأسمالية هى التى تضغط على العمال؟ أليس هناك من الأصل فائض قيمة منتزع حصلت عليه الرأسمالية من العمال وهذا ما يستدعى أن يناضل العمال من أجل حقوقهم، أم القضية أننا لا بد أن يكون لنا موقف وطنى. فى اعتقادى أن الموقف الوطنى لا يصح إلا فى إطار استراتيجية تحالف وطنى أعم وليس مجرد حسن نوايا من جانب الطبقة العاملة فقط. يجب أن يكون حسن النوايا من جانب الطرفين.

أيضاً ألاحظ التجريد لبعض القضايا مثل الحديث عن الدولة دون وضعها فى ملابساتها الزمنية والسياقات الإقليمية والدولية وما شكل التوازنات السياسية فى المجتمع؟ أيضاً غريب جداً الحديث عن الطبقة الوسطى وتوجيه الخطاب إليها، ولا حديث بحرف واحد عن الفلاحين أم أنهم أيضاً أصبحوا أقلية فى الشارع المصرى مثل ما قال د. أحمد إن العمال أصبحوا أقلية؟

أستغرب المبالغة فى أدوار الفئات البينية فى المجتمع. وهذا هو التعبير الذى أميل له أكثر من تعبير الطبقة الوسطى لأن الفئات البينية يغلب عليها التشتت والتذبذب، والحراك الاجتماعى داخلها شديد جداً. وهى مرشحة فى الظرف الحالى الخاص الذى نعيش فيه للسير أكثر وراء الأصولية الإسلامية، ما لم تحدث نهضة يسارية ووطنية فى المجتمع.

الأغرب تماما هو عزل نضال العمال النقابى والاقتصادى عن الحركة السياسية للطبقة العاملة، خاصة وأن الوعى يأتى للطبقة من خارجها والتخريب أيضاً يأتيها من خارجها.

من العبث الحديث عن نضال طبقى بينما يغيب عن الورقة البعد الوطنى. أى القضية الوطنية فى مصر، قضية التنمية فى مصر وسائر العالم الذى نعيش فيه. لا أستطيع معالجة قضية النضال الطبقى فى مصر بمعزل عن هذا كله. لماذا تجاهلت الورقة أن الخصخصة مطلب صارخ وملح للمؤسسات المالية الدولية.

لماذا نتجاهل أن القطاع العام كان هو أساس حرب أكتوبر، وبدون قطاع عام لم تكن توجد حرب أكتوبر؟ هل نتصور إمكانية أن تقوم دولة وطنية معادية للاستعمار على أكتاف قطاع خاص لمجرد أنه ملتزم بسداد الضرائب؟ هل هذه الدولة ستستطيع فى ظروف إسرائيل والقنبلة النووية أن تؤسس دولة

وطنية فى مصر أم لا؟ القطاع العام كان ضرورة تنموية أم لا؟ وكان مصدراً هاماً جداً لعمل خدمات صحية وتعليمية وغيره فى المجتمع – أم لا؟ وأيضاً لا يجب أن نناقش كوارث القطاع العام ومثالبه بمعزل عن التخسير العمدى للقطاع العام ونهبه.

أما بالنسبة لأهم أسباب تدهور حركة الطبقة العاملة وقيادتها من وجهة نظرى – فألخصها فى الأسباب الآتية:–

أولاً: الخطاب البارز فى اليسار المصرى منذ التسعينات بفعل البرويسترويكا أولاً ثم بفعل انهيار المنظومة الاشتراكية بعد ذلك، نحو أفكار توازن المصالح والنزعة العملية والتوجه للفئات الوسطى... إلى آخره.

السبب الثانى، الروح البيروقراطية التى نقلتها الأحزاب اليسارية للقيادات العمالية، مما عزلها عن قواعدها.

السبب الثالث، الانقسامات داخل القيادات العمالية بفعل الانقسامات الأيديولوجية والسياسية، وتأثير ذلك على النضال النقابى على مستوى الوحدة فى المصنع.

السبب الرابع، عدم وجود صياغة متكاملة لنظرية الثورة فى مصر أو نظرية التحول والتغيير فى مصر. نظرية تجمع بين الطبقى والجبهوى، بين الاقتصادى والسياسى، بين الوطنى والقومى.

خامساً: الإفساد الذى أدخل إلى القيادات العمالية، سواء من الحكومة أو غيرها والذى اتخذ صورة بدلات أو صورة المغازلة بالزعامة السياسية داخل حزب كذا أو كذا، وأيضاً أخطر هذه الظواهر هو دخول التمويل الأجنبى داخل حركة الطبقة العاملة – فى صورة تدريب أو غيره.

السبب السادس من وجهة نظرى هو قصر النفس عند القيادات العمالية وعدم مواصلة الأشكال النضالية القاعدية التى تنشأ بين الكوادر العمالية فى قضايا بعينها مثل القطاع العام أو غيره.

عطية الصيرفى

بداية فعلاً أحيى أ.د. أحمد عبد الله على مبادرته المهمة جداً والخطيرة جداً. لأن أغلب المثقفين فى مصر والدول العربية لم يتابعوا الثورة الحالية لقوى الإنتاج فى العالم كله. هذه الثورة فى قوى الإنتاج، تطورت قوى الإنتاج تطوراً هائلاً وواسعاً، ماذا نفعل بعد هذه الثورة؟ كيف نتابعها؟ وكيف حال الطبقة العاملة وأحوال الاشتراكية؟

أقول، لولا الثورة الصناعية لم يكن ماركس وضع أسس الاشتراكية العلمية، ووضع دور الطبقة العاملة وطبيعتها وحدودها. رأيى أن الثورة الصناعية وقوى الإنتاج التى نتجت فى هذه الفترة، هى التى جعلت ماركس – ماركس لم يعتمد فعلاً على الاشتراكية الفرنسية فقط ولا الفلسفة الألمانية فقط والاقتصاد الإنجليزى.. رأيى لأنه كان عالماً موسوعياً فى كل ما يتصل بقوى الإنتاج وثورة قوى الإنتاج، فاستطاع فعلاً أن يقدم نظريته عن الاشتراكية العلمية.

فى مصر حدث تطور كبير جداً فى قوى الإنتاج. ما العمل؟ المثقفون اليساريون يقولون كلاما ينادى فلا يقرأ، لا يفهمونا ما الذى يحدث؟ ما الذى يجب عمله؟

ولذلك أنا أقول هنا، هذه الورقة جعلتنى فعلا أقرأها وخرجت بثلاثة عشر مسألة سوف أتعرض لبعض المسائل السريعة والورقة بها الباقى.

رأيى أن أهم ما فيها تجديد الطبقة العاملة لابد من ذلك وإن كان د. أحمد لم يكن موفقاً عندما قال تتجدد ومن خلال الطبقة الوسطى أو من خلال علاقتها بالطبقة الوسطى. لدى تجديد آخر – ويمكن أن يكون الزملاء تعرضوا له. التجديد فعلاً من خلال جمهور المهنيين، جمهور الحرفيين، جمهور أساتذة الجامعات الفقراء كل العاملين بأجر وكل خاضع لمبدأ العمل المأجور فهو عامل – ومن ثم نستطيع أن نواكب التطور الحادث فى قوى الإنتاج الحالية. الطبقة العاملة ستتسع بهذا الشكل وتستطيع أن تلعب دوراً هاماً جداً. هكذا هو تجديد الطبقة العاملة.

القطاع العام والقطاع الخاص

وموضوع الأيديولوجيا ما نسميه بالكفاءة الاقتصادية تاريخ مصر على الأقل فى القطاع العام. محمد على أسس قطاعاً عاماً، كان متقدماً جداً وأحوال الناس تحسنت فيه وشكل النساء منهج الحريات الشغالات هذا فعلاً القطاع العام.

فترة عبد الناصر قبل التخسير الذى قام به السادات كان يقدم إنتاجاً أرخص، إنتاجاً أكثر، إنتاجاً أفضل ويعطى فعلاً مردوداً اجتماعياً أفضل للناس، وإن كان عبد الناصر فعلاً أعطانا الخبز دون أن يعطينا الحرية وهذا خطأه.

الموضوع الآخر الذى أثاره د. أحمد موضوع الرأسمالية بدون إضرابات، ولا رأسمالية بدون نقابات وألا تكون رأسمالية فاشلة.. الرأسمالية بدون إضرابات مثل الرأسمالية النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا. رأسمالية بلا إضراب وبلا نقابات حرة.

رأيى الرأسمالية المصرية باعتبارها مصنوعًا سياسيًا للنظام الحالى بقيادة الرئيس مبارك – الذى لا بد أن ننتبه له أن هذه الطبقة متوحشة، لا يمكن أن أساعدها لأجعل القلل القناوى تنافس القلل التى أستوردها من كوريا لأنها سوف تكون أرخص وأفضل سعراً. لكن الرأسمالية الآن هنا، التى لا تعطى التعيين مع الفصل الرأسمالية التى لا تعطى حتى أى هامش من العدل تحقق الأمن الاجتماعى – لماذا أساعدها؟ على رأى المثل (كيف يزود الطير عن شجر، ذقت المر من ثمره).

فضلاً عن هذا فى موضوع صلة الطبقة العاملة بالطبقة الوسطى، الطبقة الوسطى الآن النظام الحالى حولها إلى طبقة فلول طبقية وليست طبقة، وجزء من الرعية. كذلك الطبقة العاملة. لم تعد طبقة، ولكنها فلول طبقة وجزء من الرعية فرأيى عندما يتحد الاثنان المتعوس على خائب الرجاء الاثنان متعبان إنما أنا اقول، الطبقة العاملة تتكون من كل العاملين بأجر – فالطبقة العاملة جيشها يكبر، وتستطيع أن تفرض المجتمع المدنى، الذى هو مقدمة للاشتراكية.

شىء آخر، الدكتور يقول السوق الرأسمالية، وأنا أقول هى سوق رأسمالية سلطوية والبورصة سلطوية. بدليل أن النظام فعلاً كلما تعثر السوق يسندونه. البورصة يضخوا فيها أموال العمال لتستمر فى رأيى، حتى رأسمالية مصطنعة وليست رأسمالية طبيعية.

الطبقة العاملة أقلية أو أغلبية – الحقيقة ليست أقلية الطبقة الوسطى أقل منها – الأغلبية إذا أضفنا إليها الزملاء الجدد من جمهور المهنيين وجمهور الحرفيين، ستكون فعلاً هى الأكثر عدداً والأشد فقراً فى مصر.

الحتمية التاريخية. هى قدر سميه كما شئت –قدر إلهى "غلبت الروم فى أدنى الأرض، وهذه حتمية تاريخية. ما حدث فى شيلى حتمية تاريخية. ما حدث فى أندونيسيا حتمية تاريخية.

رأيى الحتمية التاريخية مسألة ليست العبرة فى أسبابها – إذا توافرت أسبابها تأتى الحتمية. مثل– الحتمية الطبيعية – البراكين والزلازل – إذا توافرت الأسباب هنا وهناك تأتى البراكين، إذا توافرت الأسباب تأتى الزلازل – رأيى ليست الحتمية، أسباب الحتمية – والثورة هنا فى الحتمية التاريخية فى ثورة الشعب المصرى ضد الحملة الفرنسية، التى كانت بمثابة شروق من الغرب.

الحتمية التاريخية استطاعت فعلاً أن تفرض نفسها، وأن تجعل الشعب المصرى يواجه أقوى استعمار واجهه فى حياته، أن يثور دفاعاً عن أرضه وعرضه.. لأن الحتمية التاريخية قالت له قم.. هذه هى الحتمية التاريخية.

ثقافة العمال للأسف الطبقة العاملة المليئة بالأمراض. فيها العامل اللص، العامل التاجر، العامل المريض، العامل المجنون، العامل المتمارض، فيها كل هذه الأمور لأن الشمولية هنا لعبت دوراً.

أقول أيضاً الثقافة غير موجودة. أتحدى أن يوجد بين صفوف الطبقة العاملة البالغ عددها ستة عشر مليوناً مثقف غير هؤلاء. ليس ذلك فقط حتى المثقفين اليساريين يخنقوننا خنقاً. كتب عم طه لا توزع كتب عطية الصيرفى كذلك كتب الزملاء الآخرين كذلك. عبد الرحمن له كتاب نشر مستنداً على التنظيم النقابى. فأنا أقول فعلاً – المثقفون اليساريون يتحملون الوزر.

وبهذه المناسبة ينبغى أن أحيى أ. لطفى الخولى – أحيى ذكراه. الذى فتح الطليعة لأنه أحد المثقفين الذى فتح الطليعة وهى مؤسسة فى الأهرام لكل العمال تكتب ما تشاء – أرسلت له مرة فى عهد الناصرية مقال بعنوان (هل الناصرية تأديب وتنهيب وإصلاح) الذى اعترض عليها أ.أبو سيف يوسف وعبد المنعم الغزالى. وهو نشرها.

ما المستقبل؟ ماذا نفعل؟

على العمال اليساريين والمسيسين وأصدقائهم من المثقفين اليساريين فى مصر والدول العربية، أن يقدموا لنا كل تصور عن كل التطورات الحادثة فى ثورة قوى الإنتاج حتى نلاحق، الشىء الثانى – سنضطر فعلا أن نبشر الآن ومن هذه الجلسة بأن المحامى عامل – المهندس الزراعى عامل – الدكتور البيطرى عامل – الطبيب عامل – الصيدلى عامل – كلهم يعملون بأجر – أستاذ الجامعة عامل رأيى أنه لو وسعنا قماشة الطبقة العاملة ووحدناها وجددناها بهذا الشكل أكثر، ستكون لا طبقية –رأيى أن الطبقة العاملة سوف تفرض فرضاً المجتمع الديموقراطى المدنى – الطبقة العاملة لو تم تجديدها على هذا النحو، لو بشرنا بهذا التجديد، وبحيث إن النقابات تكون نقابات واحدة. حركة نقابية واحدة – تتعدد، تتوحد – لكن فى إطار الوحدة العامة للطبقة العاملة.

رأيى بهذا الشكل، من الممكن أن نفرض المجتمع الديموقراطى المدنى وهذا هو المدخل الطبيعى للاشتراكية.

طلال شكر

فى لقاء مع أ. أحمد العماوى فى الفترة التى كان يرأس فيها اتحاد عمال مصر فى دورة عمالية لأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين، طالب أ. العماوى المشاركين فى الدورة، بأن يتخلوا عن أى ايديولوجية عند إجراء النقاش. وبالتعبير البلدى طالبهم بأن يفكروا على مياه بيضاء.

وفى لقاء آخر فى دورة تدريبية لأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين، تحدث إلينا باحث من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام عن صغر الكعكة وعن فشل القطاع العام فى التنمية وعن ضرورة أن نجرب النظام الجديد، آلية السوق وخصخصة القطاع العام، وأن نتقبل هذا بوصفنا عمالا، إذا كنا نريد أن تزداد دخولنا.

اليوم يتوجه إلينا د. أحمد عبد الله (عن عمال مصر وإليهم) للمشاركة فى إدارة شئون بلدنا، فى إطار نظام من القيم على مستوى الإنسانية والحريات السياسية والنقابية والقهر الاجتماعى. وفى إطار نظام لإدارة المجتمع يرتكز على الكفاءة الاقتصادية. الإنتاج والإنتاجية والعدالة الاجتماعية ونصيب عادل من الثروة الوطنية والحرية السياسية أى نظام ديموقراطى يمكن المواطن من المشاركة فى إدارة الوطن. من يرفض دعوة للنقاش؟ وأعتقد أننا نرحب بها جميعاً.

وقد حدد د. أحمد عبد الله إطار المناقشة فى أمرين عدم توهم القيادات النقابية والعمالية أن القطاع العام كان ملكهم فى أى يوم من الأيام. وأن نسبة تمثيل العمال والفلاحين كانت تمثل دائماً قضاياهم.

سوف أركز على كل ما هو إيجابى فى الرسالة التى وجهها د. أحمد عبد الله، لكن سوف أشير فى تعليقات سريعة للجوانب السلبية. الذى يعنينى فى المقام الأول بوصفى نقابيًا. أن أعرف ما هو جوهر الرسالة النقابية لأى منظمة نقابية فى أى زمان وفى أى مكان.

إن جوهر رسالة أى منظمة نقابية هو الدفاع عن حقوق العمال وتحسين شروط وظروف العمل. وهى عندما تؤدى ذلك عليها أن تدرس مجتمعها الصغير إذا كانت فى شركة أو مشروع أو تجمع نقابى كبير. نقابة عامة مثلاً، أو على مستوى الاتحادات. تقوم كل منظمة نقابية بدراسة المجتمع الذى تنتمى إليه. أولاً من حيث دراسة نقاط القوة والضعف داخلها – نقاط القوة والضعف عند الأطراف الأخرى، التى تعمل معها داخل المجتمع ثالثاً: أن تدرس بعناية الأهداف التى تريد تحقيقها ، ثم تؤدى رسالتها فى هذا الموقف: أى خطابها فى المجتمع وهى فى كل الأحوال – أى المنظمة النقابية أياً كان مستوى تمثيلها، عليها أن تتحول لجماعة ضغط لتحقيق مصالح المنتمين إليها. وهى فى هذا السبيل لابد أن تؤدى مجموعة من المهام.

أولها إكساب عمالها الوعى برسالتها وأهدافها. ثانياً تنظيم عمالها تنظيماً جيداً، ثالثاً امتلاك القدرة على الحشد المنظم وراء رسالتها النقابية لتحقيق الهدف من هذا التجمع الاختيارى وهو التحول إلى قوة ضغط للتعبير عن مصالح هذه الجماعة فى المجتمع فيا ترى ما الذى أعاق هذه المنظمات النقابية عن أداء هذا الدور فى الفترة الماضية.

أولاً: التشريع النقابى الذى قضى تماماً على الحريات النقابية إلا من بعض الواجبات اليومية، لكن جوهر الرسالة النقابية الذى عرضته فى البداية لم يتحقق بسبب هذا التشريع.

الأمر الثانى، إلحاق التنظيم النقابى بوصفه تابعًا للدولة والقضاء على استقلاليته. وهو الأمر الذى أفقده القدرة على أن يصبح جماعة ضغط، حينما استلزم الأمر ذلك. بالتحديد منذ نشأة هذا التنظيم وهو ملحق بالدولة. وربما الآثار التى نعانيها اليوم ليست وليدة اليوم، لكنها فترة هذه الفترة العمال شعروا أن هناك حليفاً لهم يحكم ويعطيهم علاقات عمل أفضل، لكن ينبغى أن نعترف أن إلحاق التنظيم النقابى بالدولة، نشأ منذ هذه الفترة.

الأمر الثالث، أن الخطاب الذى كان متبعاً هو خطاب يقوم على التحريض. والتحريض أمر وقتى ليس له صفة الاستمرار.

الأمر الرابع، الخلط بين النضال السياسى والنضال النقابى. بمعنى أن يتحقق تنظيم سياسى وراء لافتة نقابية. وهذا استخدم بالتحديد من قبل اليساريين والإسلاميين، تعرض د. أحمد عبد الله لأمور كثيرة أتفق معه فيها التى هى نوعية القيادات وضرورة بلورة خطاب جديد ولغة جديدة لأن المتغيرات التى حدثت كبيرة ومتعاظمة ومتسارعة فلا بد أن يكون هناك خطاب جديد ولغة جديدة.

أيضاً أنا أتفق معه لابد أن ينظر القانون لمحتواه مدى تمثيل مصالح العمال من عدمه. مع من وضد من؟

أشار أيضاً إلى ضعف التنظيم النقابى داخل القطاع الخاص. ولا خلاف بيننا وبين بعض لكن القيادات النقابية لم تقصر فى هذا، لكن التشريع الذى أشرت إليه وقف عقبة دون ذلك. أيضاً عدم اعتراف أصحاب الأعمال بحق العمال فى أن تكون لهم منظمة نقابية داخل شركتهم، الذى أختلف فيه مع د. أحمد عبد الله، أنه فى البداية أشار للإنتاج والانتاجية – الكفاءة الاقتصادية بمحوريها الإنتاج والإنتاجية – على اعتبار أن القطاع العام فشل فى تحقيق التنمية. وربما فى هذا السياق أريد أن أفرق بين مرحلتين القطاع العام حتى وفاة جمال عبد الناصر والقطاع العام ما بعد جمال عبد الناصر. حتى فى فترة السادات وبعده، لابد وحين ندرس القطاع العام أن نفرق بين كافة هذه

المراحل لأن كل مرحلة كانت لها شروط وكانت لها صفات وكان لها أوضاع يجب أن نضع كل عامل فى ذهننا ونحن ندرس. لكن تعميم النتائج على كافة المراحل أمر ليس سليماً.

يعنينا أيضاً فى هذا المقام. أنا بوصفى عاملاً .. أنظر للمفاضلة بين الملكية العامة أو الاستثمارات الخاصة من منظور معين، وهو نوع العلاقات العامة السائدة داخل هذا المشروع أو ذاك- بالتأكيد علاقات العمل التى كانت موجودة، داخل القطاع العام، علاقات عمل أرقى – من حيث كافة الحقوق – وأذكر الآن أن الدولة بصدد إعداد مشروع قانون العمل الموحد، الذى يجعل الجميع يخضعون لعلاقات عمل اسوأ. فإذا كان هذا الكفاح وهذا النضال وهذه الحركة الواسعة الكبيرة، ضد مشروع قانون العمل الموحد تحدد بوضوح أسلوب المفاضلة بين الملكية العامة والملكية الخاصة من حيث نوعية علاقات العمل السائدة فى هذا المشروع أو ذاك فإنها فى الحقيقة شهادة لصالح القطاع العام.

سوف أتكلم فى عجالة عن الحرية النقابية، وهى إحدى الحريات العامة التى يجب أن يتمتع بها العامل لكى يؤدى رسالته ولكى يؤدى دوره، لأوضح مدى صعوبة العمل النقابى فى ظل التشريع القائم وفى ظل الروح السائدة فى المجتمع. صابر بركات عبر عنها لكن سنقول حق التكوين ... تقتضى الحرية النقابية عدم حظر تكوين النقابات بسبب الوظيفة أو الجنس أو اللون أو العقيدة السياسية، وأن يسقط قصر الحق على أنشطة ومهن معينة، كما لا يجوز تحديد حق العمال فى مهنة معينة لتكون نقابة واحدة ولا يشترط تقدم خمسين عاملاً لقبول تكوين النقابة، بل أن تقرير ٤٨ لسنة ١٩٩١ اعتبر هذا العدد يعرقل حق التكوين.

أشياء كثيرة فى هذه العبارة تبين كيف أن حق تكوين المنظمات النقابية فى مصر يتعرض لضغوط شديدة.

النقطة الأخيرة التى أحب أن أشير لها متعلقة بأن القطاع العام فشل فى التنمية أو لم يفشل أنا بوصفى عاملا أنظر للتنمية من منظور أن التنمية الحقة فى نظرى – وهى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الشاملة، تهدف لبناء اقتصاد وطنى مستقل حديث الهياكل الإنتاجية والتوزيعية. الأمر الذى يضع الاقتصاد المصرى على طريق النمو السريع المتوازن، وهذا يتطلب تبنى استراتيجية وطنية للتنمية الشاملة. إن عملية التنمية ليست عملية تلقائية – هى عملية إرادية، وما يهمنى أن أشير إليه فى المقام الأول – أن آليات السوق لن تحقق هذه التنمية منفردة. وأن التنمية لها خيارات مجتمعية. هذه الخيارات يجب أن يرضى عنها الغالبية العظمى من الشعب. الأمر الذى يستلزم أننا يجب أن نعود لأسلوب التخطيط القومى الشامل – ليس تخطيط الأوامر والصورة الشائعة أن القطاع

العام كان مبرمجاً ويسير بطريقة معينة، ولكن التخطيط على أساس أن موارد مصر، موارد فيها ندرة. وبالتالى يجب أن يكون هناك صيغ محددة للاستثمار القومى واستخدام موارد النقد الأجنبى وترشيد الاستهلاك، ويضع السياسات الشاملة للدخول والأسعار، بما يحقق العمالة الشاملة. هذا ما أصبو إليه بوصفى عاملاً أنظر للتنمية من خلال هل هى تحقق فرص عمل لى؟ أتذكر عندما تخرجت بعد دراستى فى معهد فوق متوسط ثلاث سنوات أتت لى ثلاث فرص عمل – اليوم الخريج – لابد أن نضع هذه الصورة أمامنا ونقول ما الذى يحققه – أى السبيلين يحقق مطالب الغالبية العظمى من الشعب فى وطن فقير.

صابر بركات

الخطة التى قالها أ. يوسف درويش أن القيادات عليها تعلم لغة أجنبية. أنا طبعاً مع هذا وإن كنت عاجزاً عنه. لكن الحقيقة حتى لو تعلم الذى سيستفيد عدده محدود. لكن ترجمة ذلك للعمال يترتب عليه نتائج. أ. يوسف عودنا دائماً على أن أى شيء جديد يترجمه ونصف وعيى من ترجمات أ. يوسف لكن هذا الجهد وحده لا يقدر عليه أنا أطالب أ. يوسف أن يحضر صورة من هذه الكتب والمقالات لمركز البحوث العربية، ومركز البحوث العربية بدوره الرائد وتقديرنا لدوره التاريخى ومحاولة مساعدته العمال ينشيء إدارة ترجمة، وأ. عبد الغفار كان فى السابق عمل فكرة نشرة (قراءات) يتم شيء مثل هذا فى الترجمات.

حمدى حسين

بداية الشكر كل الشكر للأستاذ أحمد عبد الله الذى قدم ورقة (عن عمال مصر وإليهم) والتى لولاها لما اجتمعنا اليوم فى حضرة مركز البحوث العربية، الذى نشكره أيضاً لإتاحة الفرصة لنا لنقول رأينا وندلى بدلونا فى ورقة د. أحمد التى تتعارض فى معظمها مع أفكارنا وتوجهاتنا، ولكنها فتحت المجال كما ذكرت لدعوة القيادات والكوادر العمالية والمثقفين المهتمين بالطبقة العاملة، كى تتفق على كيفية مواجهة ما يحدث الآن للعمال ولمصر اقتصادياً وسياسياً.

وإذا اشتبكت مع الورقة، سوف يستغرق ذلك كثيراً، مثلما قال زملاء سبقونى بالحديث وسيستغرق ذلك عدة ندوات. ولكن بادى ذى بدء واضح أن الدكتور لم يسمع عما حدث فى سياتل تجاه العولمة والجات، وأن ورقة الدكتور تشير إلى أنه – وكما قال فى بداية الندوة – لم يكن أيديولوجيا... اللهم إن

كان يضع الأيديولوجية الرأسمالية بشكل غير مباشر وهذا حقه ونحترمه. ودلل على ذلك برفضه الصراع الطبقى والحتمية التاريخية، إلى آخره وما أشار إليه من تحدثوا قبلى.

مقولة أن الشعب المصرى توقف عند ١٩٧٧ تناسى الدكتور الإرهاصات العمالية فى العديد من المواقع العمالية والإضرابات المتتالية.

أيضاً مقولة أن القيادات العمالية تفتقد وعياً وطنياً وقومياً – أذكر الدكتور بالتظاهرة الشهيرة لعمال المحلة عام ١٩٨٧ تأييداً للانتفاضة الفلسطينية والتى أدت لاعتقال قيادتها.

أما الهجوم على القطاع العام فاعتقادى أنه يرفض أن يكون هناك ضمانات اجتماعية للعمال. وواضح أيضاً أن الدكتور لم يسمع أو يقرأ أن معظم الدول الرأسمالية يوجد بها قطاع عام يحمى رأسمالية الدولة بجانب القطاع الخاص.

أتخوف – وتخوفى هنا ليس اتهاماً لأحد – أن يكون هناك من يروجون للقطاع الخاص – مصرياً كان أم أجنبياً – بشكل غير مباشر، أو أن يكون هناك من أحبط أو هذا هو رد فعلهم. المهم، هذه الورقة تحتم على أن اقول أنه مهما تباينت المواقف والاجتهادات بين قيادات الطبقة العاملة، يجب أن تظل هناك أرضية مشتركة واسعة تمثل حداً أدنى يتفق عليه الجميع. وعلينا جميعاً بوصفنا طليعيين فى صفوف كوادر العمال، الحفاظ على هذه الأرضية المشتركة والسعى لتوسيع رقعتها من خلال الحوار والنقد المتبادل. كهذا الذى يتيحه لنا اليوم مركز البحوث العربية، واتخاذ هذه الأرضية نقطة الانطلاق للنضال المشترك، دفاعاً عن قضية الطبقة العاملة. مع احتفاظ كل قيادى عمالى سواء كان مستقلاً أم ينتمى لحزب أو تيار سياسى بحقه كاملاً فى طرح موقفه أو موقف حزبه المتميز على جماهير العمال، وهى بالضرورة قادرة على فرز الموقف الصحيح الذى يتفق مع مصالحها. كما أنه يجب علينا الحذر من تحويل حركة العمال التى نسعى إليها لساحة للتراشق بالاتهامات أو المزايدات بين القيادات أو بين الأحزاب والتيارات. فذلك من شأنه أن يهدر مصداقية أى قائد وأى حزب أو تيار فى نظر العمال.

هذا وقد آن الآوان كى نتعلم كيف نختلف فيما بيننا؟ كيف نتمايز عن بعضنا البعض دون أن نتخلى عن الموضوعية ودون أن يؤثر هذا الاختلاف على أداء واجب النضال المشترك. فمعركة الدفاع عن حقوق العمال وتوحيدهم معركة شاقة وطويلة تتطلب تعبئة أوسع القوى المؤمنة حقا بقضية الطبقة العاملة بعد تنقيتها من الشوائب التى تصر على القيام بدور الأمن وتحاول عرقلة الكفاح أو تسعى باتهامات بذيئة تقذف بها فى كل الاتجاهات.

علينا الاستعداد من الآن لانتخابات النقابات العمالية ووضع استراتيجية واضحة لاستخلاص الحركة العمالية من يد السلطة وتأكيد استقلالها وديموقراطيتها وحرية تكوينها والانتماء إليها والتصدى بقوة وبالتعاون مع القوى العمالية الديموقراطية واليسارية لمشروع قانون العمل الجديد والذى يهدف بوضوح لإطلاق يد رجال الأعمال قطاع خاص وعام واستثمارى فى فصل العمال بصورة مباشرة ولأسباب عديدة لا حصر لها وبصورة غير مباشرة، من خلال التوسع فى العمالة المؤقتة والموسمية وإلغاء كثير من الحقوق المادية المضمونة حالياً للعمال – مثل إلغاء الحوافز والبدلات أو عن طريق زيادة ساعات العمل أو تخفيض الأجور وتقييد حق الإضراب عن طريق إباحته قانوناً ثم إلغاءه عملياً من خلال فرض شروط تعجيزية وتجريمه تماماً فى العديد من المنشآت التى يحددها مجلس الوزراء، إلى غير ذلك من المخالفات الواردة فى المشروع ومعارضة الرأسمالية المصرية والأجنبية لهذا المشروع ومطالبتها بمشروع أكثر انحيازاً لها، لا يعنى كما يروج البعض أن تقبل الطبقة العاملة بمشروع ينتقص من حقوقها الأساسية. فلنقاوم المشروع بكل قوة وندافع عن الحقوق القليلة المضمونة للعمال فى القانون الحالى ونسعى لتعديله، نحو مزيد من حقوق الطبقة العاملة من خلال تعديل الخلل القائم فى المجتمع ضد الطبقات الكادحة والمنتجة، خاصة العمال والفلاحين.

وتفرض معركة مقاومة الخصخصة نفسها بقوة على المجتمع ككل، فمن الواضح أن الرأسمالية المتوحشة تتجه إلى الخصخصة إلى المناطق العامة والمؤسسات الاقتصادية الكبرى والاستراتيجية كمرفق المياه والكهرباء والسكك الحديدية والنقل الجوى وقناة السويس فضلاً عن بنوك القطاع العام التجارية الأربعة. وإذا كان الحكم قد نجح خلال السنوات الماضية فى بيع وتصفية كثير من الثروات والمنشآت التى كانت مملوكة للقطاع العام، دون مقاومة تذكر فهذا لا يعنى أننا قد خسرنا المعركة – فالدفاع عن ما بقى هو الخطوة الأولى ما أريد أن أقوله – طبعاً تتكلم عن التغيرات التى تحدث الآن وكيفية مواجهتها، لكن المهم. أن اقتصاد السوق الجديد سيؤدى لوجود ظاهرتين غير مسبوقتين وهما البطالة والمنافسة. حيث إن العمال ما زالوا غير مستعدين لهذا التغيير كما أشار د. أحمد فى هذه النقطة. مما يشعرهم بعدم الأمان والإحباط. فهم لا يستطيعون فهم التغيرات الاقتصادية السريعة والعمليات السياسية – كما أن التشريعات القانونية غير معروفة لعدد كبير من العمال – حيث ينقصهم المعرفة بحقوق العمل فى ظل هذا الموقف – يصبح التعليم العمالى ذو أهمية كبرى فيجب أن تكون المهام الرئيسية للمؤسسات التعليمية والنقابات هى الدعم الاجتماعى للعمال وتشجيعهم ومساعدتهم على فهم ظروف العالم المحيط بهم ودور التعليم الذى تقوم به النقابات على وجه الخصوص يجب أن

يكون رفع الوعى العمالى وقوانين العمال من أجل إعدادهم للمطالبة بحقوقهم ولأنه من الظاهر أنه لا مؤسسات الحكومة ولا النقابات التى ارتقت أن تكون بجانب السلطة أو الإدارة سوف تقوم بهذا الدور إذن يجب أن تقوم الأحزاب والقوى السياسية بهذا الدور – وليكن إحدى مهام لجنة التنسيق إنشاء مراكز للتثقيف العمالى بمقار أحزابها فى كافة أنحاء الوطن، وبالتنسيق فيما بينها وتحت رعايتها ولا تخضع لقانون الجمعيات، بل تكون إحدى أنشطة الأحزاب لرفع الوعى العمالى.

ولذلك أجدها فرصة أن أتقدم بمشروع وهو موجود هنا – لإنشاء المراكز الثقافية العمالية، وأرجو أن يتبناه بشكل خاص أ. عبد الغفار شكر من خلال مركز البحوث العربية ومن خلال حضوره الطيب لدى كل الأحزاب والتيارات السياسية، وأيضاً لخبرته الكبيرة جداً فى مجال التثقيف بشكل عام.

أنا قدمت ورقة عن موضوع (التنظيم النقابى والخيارات المطروحة تعددية أم حرية أم الرضا بالموجود؟).

الذين يطالبون بالتعددية هروباً من سيطرة الدولة وهيمنة التنظيم النقابى الأوحد تناسوا أن الدولة لم تعجز عن فرض سيطرتها على الحركة النقابية فى وجود التعددية، ولم لا وهى التى تستطيع أن تفرض سيطرتها على بعض الأحزاب السياسية. وهل تستطيع التنظيمات التى تنشأ فى ظل التعددية مواجهة رجال الأعمال أصحاب النفوذ المالى الكبير الذين يمكنهم أن يلعبوا دوراً كبيراً فى تفتيت الحركة النقابية؟ ثم هل يمكن فى ظل وجود حكام غير ديموقراطيين أن يسمح بالتعددية النقابية؟

يجب أن تمر الحركة العمالية بمراحل عديدة – قبل أن تنادى بالتعددية فعليها أولاً أن تسلح نفسها بالمعرفة والوعى والفكر الطبقى، وأن تتعلم التنظيم من خلال تشكيل لجان الضغط العمالى على التنظيمات النقابية الحالية وعلى الإدارة الفاسدة، وأن تسعى لتصفية الأجواء الفاسدة بأجواء نقية من خلال انتزاع الديموقراطية الكاملة وليست المنقوصة. وذلك بانضمامها لأحزابها السياسية التى قد تجد فيها معيناً على فرض شروط الأجواء الديموقراطية.

مصطفى عبد الغفار

بداية كل التقدير لمركز البحوث العربية ود. أحمد عبد الله الذى لو لم يكتب اسمه على الورقة، سنعرف عندما نقرأ أن هذه هى لغة أحمد عبد الله. هو أحمد عبد الله الذى يتحمل ويخوض دائماً المعارك ويفجر القضايا. نختلف كثيراً نحن بوصفنا عمال مصر باستمرار مع د. أحمد عبد الله، بالرغم من أنه يرفع فى وجوهنا دائماً إنه ابن الطبقة العاملة. هذا شىء طبيعى لكن أفكاره وما قدمه فى الفترة

الأخيرة، كان باستمرار عندما تختلف يقول لا تنسوا أننى وهذا قدر أحمد عبد الله، وبرغم ذلك أحييه لأنه فتح مجالاً وأحمد عبد الله استخدم نفس الشعارات أو المقولات التى تحمل الطبقة العاملة مزيداً من العبء لا أعرف من أين يأتى بأن الذى يحدث فى الخصخصة هو إصلاح كيف والمصانع تغلق؟ والعمال فى الشارع؟ وحتى المصانع المتبقية إنتاجيتها تقل أى إصلاح هذا؟ لا إصلاح حتى فى الجزء الموجود، وأمامنا القاهرة والكابلات وسورناجا والحراريات.

أيضاً مسألة إنتاجية العمل ليس العامل هو السبب فقط فيها – تعظيم الإنتاج – يكون بإنتاج أصناف ذات ربحية عالية إنما باستمرار يقال هذه الشركة خاسرة الجنيه أجر مقابله إنتاج بثمانين قرشا والجنيه أجر فى المكان الفلانى مقابله ستة آلاف جنيه. د. أحمد استخدم هنا هاتين النقطتين أتفق مع كل الزملاء نفس الأدوات أو نفس الشعارات. مسألة تحميل الطبقة العاملة خسارة القطاع العام.

ربما الجزء الذى قاله طلال فى إطار الأجهزة الرقابية سوف أقلب الموضوع هذه الورقة أضافت للطبقة العاملة قضايا كثيرة لا شأن لها بها بشكل آخر – علينا أن ندرس أوضاع الطبقة العاملة فى اللحظة الراهنة لتحديد مهامها ما خصائصها؟

الطبقة العاملة التى كانت فى قطاع الدولة التى حملت عبء التنمية فى مصر. أنا مع صابر فى الكلام الذى قاله أن قطاع الدولة به فرص عمل أوسع وضمان اجتماعى أفضل – نفس الكلام الذى ذكره أ. الجمال فى القضية الوطنية. سنجد من ١٩٧٣ – ١٩٧٦. كان المجندون يعينون وهم فى الجيش ليدافع العامل عن الوطن وعن البيت. لا أعرف فى ظل البطالة الآن – الذين يفهمون أن القضية الوطنية رأسمالية التى تكلم عنها د. أحمد سوف أدافع عن وطنية أمة أو اقتصاد أمة، وأنا أصلاً لدى جيش من البطالة يصل لملايين لا أعرف أين تكون الرأسمالية؟

أيضاً أين الرأسمالية التى سوف أتحالف معها والتى تركت الطبقة العاملة تضرب فوق رأسها طوال العشرين عاماً الماضية – منذ ١٩٧٣ تحديداً أو بالعكس هم السبب هم الذين أغرقوا السوق وليس الطبقة العاملة التى أفسدت القطاع العام. هم الذين أغرقوا السوق بالتهريب والمناطق الحرة وغيره وغيره ويستوردون البضائع لإغراق السوق المحلى وتحت دعوى التصدير... وأبسط مثال صناعة النسيج منذ عشرين سنة بالضبط نقول الإغراق والتهريب وغيره. وهم يقولون الانفتاح والحرية، أيضاً عندما وصل الموضوع حتى بيتهم وغرف نومهم، بدأوا يفكرون الأسبوع الماضى بعقد مؤتمر لإحياء صناعة الغزل والنسيج.

الطبقة العاملة الموجودة فى القطاع العام الآن ليست الطبقة العاملة التى كانت موجودة فى العشرين سنة الماضية. إما معاش مبكر أو بلوغ سن الستين الذين يعملون فى القطاع العام الآن – الذين عينوا فى الثمانينات هم أبناء الأمن المركزى والسابقين هم أبناء القضية الوطنية – لا نفكر أن هناك حس عمالى، لكن غياب الفكرة النقابية أصبحت سائدة لدى الأقسام الكبيرة من الطبقة العاملة.

فى رأيى الشخصى علينا أن نهتم بإبراز هذه الفكرة هناك حس عمالى، لكن الفكرة النقابية التى ذكرها طلال وللعمل لتحسين شروط وظروف العمل التى شوهها النقابيون وربما أكون أحدهم – فى الفترة الماضية – إن المسألة اصبحت ليس البحث عن مفاوضة جماعية و.... لكن أصبح جزءاً من الإدارة وجزءاً من المصالح فى قمة التنظيم النقابى كما أقول باستمرار أى منهم له سبعة مصادر رزق من التنظيم النقابى أو ثمانية على الأقل.

أغلب الإضرابات التى تمت فى الفترة الأخيرة فى مواقع عمالية جميعها خارج التنظيم النقابى – كلها وكل موقع عمالى شهد إضراباً عمالياً أسقط اللجنة النقابية. ومثل دراسة حسن بدوى (٦٢٪) من التغيير من مجالس اللجان النقابية القاعدية – حدث فى الدورة الماضية، ترتب عليه تغيير قانون النقابات لاستمرار السيطرة، الذين توجهوا لمجلس الشعب واستصدروا قرار وصاية وإعلام وراثة ليظلوا قائمين على التنظيم النقابى أين الطبقة الوسطى فى هذا؟ الطبقة الوسطى أو الرأسمالية تريد الطبقة العاملة عمالا بلا حماية الأمر الذى جعل عشرات الآلاف من العمال المصريين، من عسف الرأسمالية وشروط العمل القاسية فى المدن الجديدة، يبنون الكيان الصهيونى ويبنون اقتصاده المطلوب منى د. أحمد عبد الله يدعونا أن نتحالف من أجل السوق – أى سوق الذى ضربوه وطفشوا العمال أصلا – وحتى بشكل سيىء أنا مع الكلام الذى قاله صلاح وأ. يوسف فى نقطتين. الاهتمام بالمتعطلين – لأن هذا أصبح ... خطير جداً على الطبقة العاملة، حتى فى مناطقها الجديدة وأيضاً الكلام حول أن الطبقة العاملة هى فعلاً – الطبقة العاملة المنتجة لفائض القيمة – بغض النظر عن ماهيته.

طبعاً الكلام الذى قاله صابر أتفق معه فى إطار قانون النقابات أى قانون الحق فى تكوين النقابات – لكن القانون الموجود وأنهم أكثر سيطرة عليها، أن علينا أن نتوجه أيضاً لكافة المخلصين الطبقة العاملة وأبنائها – أن يتوجهوا للمناطق العمالية الجديدة، ويبحثوا علاقات عمل سوق عمل فى منتهى السوء والكلام أيضاً عن الرأسمالية التى يحاول أن يجملها لنا د. أحمد سوف اضرب له مثالاً فى التأمينات فقط. هم لديهم متأخرات (٢ مليار جنيه) القطاع العام عليه (٢٠٠) مليون جنيه فى ميزانية ١٩٩٤/٩٣.

الذين يطالبون الآن بتنشيط البورصة هم ليسوا أمناء على حقوق العمال عليهم (٢) مليار جنيه أيضاً أرى دعوة أيضا نفكر – لماذا بعد سنة ١٩٧٧ فرغت العاصمة من المصانع، وأصبحت المصانع تتمركز خارج العاصمة؟ فى الأطراف.

رأيى الشخصى أن السلطة الحاكمة تحاول أن تؤمن نفسها وتخرج جمهور الطبقة العاملة وهى القوة المنظمة فى الشعب المصرى – تنظم فى نقابات إلى أطراف المدينة الجزء الذى أراه مهما – نحن نحتاج لاستدعاء الخبرة الكفاحية والنضالية للطبقة العاملة المصرية فى الأربعينات لمواجهة رأس المال فى القطاع الخاص، لأن فعلاً أغلبنا لا نملك هذه الخبرة، نريد أدبيات فى هذا – إذا كان عم طه وعم عطية – وفى العالم – نستدعى هذه الخبرات لأن هؤلاء النقابيين فى رأيى الشخصى لا يصلحون لتحسين شروط وظروف العمل لكن تكريس الاستغلال.

حسن بدوى

الورقة المطروحة هى تأملات مثقف شعبوى حول عدد من القضايا. ولم يكن فى ذهنه أن تطرح للمناقشة ولا أن تثير كل هذه الضجة، وربما كنت سبباً فى هذا. لأننى عندما قرأت الورقة وجدت فيها هذه التأملات وتفجرت قضايا كثيرة جداً، وربما فيها أسلوب صدامى واستفزازى فى بعض النقاط. قلت لم لا. بالعكس، أنا رأيى أن الطبقة العاملة فى حالتها الراهنة تستفزنى وأريد أن أنزل أقول لهم تجرون وراء المعاش المبكر وهذه مشكلة للنقابيين اليساريين جميعاً. عم عطية يسميها فلول الطبقة العاملة المنسحبة. رغم أننى ربما أختلف مع هذا التعبير.

وجدتها تثير هذه القضايا، فطرحت مع د. أحمد ومع أ. عبد الغفار شكر – أنه لماذا لا يكون هناك نقاش ورحبوا مشكورين وكانت هذه المناقشة. الورقة إذا تعاملنا معها على أنها بحث أو تقييم سياسى، فكل هذه الملاحظات واردة كل الملاحظات التى قيلت طبعاً لا أختلف معها – سواء فيما يتعلق بما ورد عن الحتمية التاريخية، ورد من أن هناك بعض الأحكام التى لا تستند على مسببات وتدليل وشروط البحث. د. أحمد لم يقدم بحثاً أصلاً، مثلاً التعامل السريع مع فكرة الثورة التكنولوجية والاتصالات طبعاً هذه مسألة هامة جداً وخطيرة، لكن لأنه تعامل من منطلق تأملات، فكانت المسألة فيها شىء من العجلة التى تحصرها فى أن يتعلم الناس لغة ولكن التعامل مع ثورة التكنولوجيا والاتصالات كما قال أ. يوسف درويش فى كلمته – لو عاملناها – كما كانت ثورة البخار – والثورة الصناعية – لها تأثير على تغييرات اجتماعية وتغييرات طبقية وتغييرات فكرية فى المجتمعات وقتها. الثورة التكنولوجية نتعامل

معها من هذا المنطلق وليست مسألة لغة ودراسة كمبيوتر وبقدر ما هى كيف تؤثر هذه الثورة المتسارعة على التراكيب الاجتماعية وعلى بنية الطبقة العاملة ... إلخ.

وربما الذى يحدث عندنا فى مصر ويجعل البعض يقول أنها فلول – ينطلق فى تصورى من شيئين ١–أنه لا توجد فلول، إلا إذا انحصرت رؤيتنا فقط فى عمال القطاع العام، ومتأثرين بحكاية الجرى وراء المعاش المبكر ونتيجة يأسهم، نتيجة إحباطهم، نتيجة الذى يرونه وعدم رؤية لمستقبله وإنما الطبقة العاملة موجودة وباتساع إذا عرفناها بأنها كل من يعمل بأجر وكل من ينتج فائض قيمة، إذن هى موجودة وكثيرة. لكن هناك تغير فى بنيتها مثلاً عندما يزيد فى السنوات العشرين والثلاثين الأخيرة النشاط الخدمى والسياحى على حساب النشاط الإنتاجى – إذن هناك تغير يحدث فى بنية الطبقة العاملة. عندما تكتسح الخصخصة ويتقلص القطاع العام، فيتقلص عماله من اثنين مليون منذ عدة سنوات إلى (٧٥٠) ألف الآن. هناك تغير فى البنية.. فالتغير فى البنية ينعكس عليه تغير فى الأفكار تغير فى الأساليب النضالية – تغير فى التعامل – تغير حتى فى الحركة النقابية أيضاً.

هذه ملاحظات لكن لا تقلل من قيمة الورقة. يقول أشياء كثيرة – لا أريد أن أستغرق فى هذا، لكن أريد أن أصل للنقطة الجوهرية من وجهة نظرى التى كنت أبحث عنها وأنا اقرأ الورقة، وهى مسألة أننا محتاجين لأن نقف لنشخص الوضع الحالى تشخيصاً عميقاً وبه اجتهاد – وليس فقط نشخصه، إنما نجتهد أيضاً فى البحث عن رؤى جديدة للتعامل مع هذا الواقع المتغير فى بنية الطبقة وفى أفكارها. وأعتقد أننا كلنا متفقين على أن هناك متغيرات. لكن كلنا أيضاً محتاجين لأن نجتهد ولا نكتفى أننا كنا نتنبأ أو كانت لنا رؤية هذا وارد طبيعى.. إنما أيضاً نتعلم أن هناك مأزق حقيقى لا نستطيع أن ننكره لا أحد يستطيع أن يدعى اليوم أنه يستطيع أن يقول عن نفسه. أنا قائد الطبقة العاملة. لا حزب ولا نقابة ولا تنظيم نقابى ولا نقابيين ثوريين ولا غيرهم. هذه حقيقة.

فإذن هناك فجوة بين الطبقة وبين الطلائع أو القيادات أو النخبة أو الصفوة الموجودة، على اختلاف أنواعها وألوانها ومسمياتها، هذه الفجوة تحتاج اجتهاد فى كيف يكون الالتحام بين من يريدون قيادة ، الطبقة العاملة والتعبير عن مصالحها والدفاع عنها وعن دورها فى المجتمع.

أختم بأنه فعلاً نحن نحتاج مزيد من البحث، هذه الجلسة لا تكفى ليت مركز البحوث العربية ينظمها حول هذه الفكرة التى قلتها فى اعتقادى أنها ستكون العامل الإيجابى جداً. حتى لو وضعنا خطوطاً عريضة نتفق عليها ونقاطاً نختلف عليها، لكن تكون مركزة حول هذا الجانب. ما هو الواقع الآن؟ وما هو المخرج لحل هذه الفجوة؟

حسن أبو الخير

كل الزملاء الذين تحدثوا غطوا كل جوانب الموضوع، ولكن سأتكلم فى نقاط تلغرافية، النقابات الحالية هى أكثر خطورة من رجال الأعمال – ويبيعون مصالح العمال أكثر مما يحدث من رجال الأعمال والقطاع الخاص.

القطاع العام فى بدء إنشائه حتى السبعينات قام بدوره التنموى على أحسن وجه – بكل أسف بعض النقابيين كانوا أول من خرجوا على المعاش المبكر ودعوا إليه، إن القيادات العمالية الحقيقية الآن محدودة جداً. وتقل بمرور الوقت إما بالوفاة أو بالخروج على المعاش مثلنا.

الأهم من كل ذلك. ويجب أن نعترف بذلك أن مزاج الطبقة العاملة قد تغير تغيراً كاملاً. وللأسف لا أحد حتى الآن من مثقفينا والباحثين بحث فى ذلك، رغم أن أ. مصطفى عبد الغفار أثار أغلبها لكن باختصار ماذا كانت أسبابها؟ فهذه تحتاج دراسة كاملة وافية.

رمضان حسين

بصراحة بعد الحوار الذى تم من الصعوبة بمكان أن أتكلم وأضيف جديداً لكن الحقيقة المناقشة التى دارت غيرت كثيراً من الذى كنت سأرد به. لكن أقدم كل الاعتزاز والتقدير لهذه الورقة لسببين الأول، أعتقد أن الباحث وهو مدرك تمام الإدراك من الناحية الأيديولوجية ومن كل النواحى – أنه طرح هذا البحث على بساط البحث لكل الناس فى كافة المجالات.

الشيء الثانى أنه كان عمالياً أكثر من العمال. وهذا من خلال المناقشة. وسوف أوزع هذه الورقة لأنها ستحدث حراكاً فى وسط الطبقة العاملة وتستطيع أن تفجر قضايا كثيرة ونحن جميعاً على الترابيزة جردنا أنفسنا من صفة القيادات النقابية والعمالية. وكلنا تحدثنا لغة – حتى الباحث نفسه لم يتكلم بها – تكلم بلغة بسيطة وسهلة قادرة على أن يتناولها الجميع – لكن نحن جميعاً على الترابيزة تحولنا لفلاسفة وتحولنا لمنظرين، وكانت السمة الأساسية لهذا الحوار أننا كنا جميعاً سلفيين – بمعنى كل منا أتى وهو فى ذهنه أن يرد من الناحية السلفية البحتة الأيديولوجية. الشيء الآخر الورقة نفسها كانت ترد على نفسها – تطرح السيطرة والانتهازية وكانت تطرح الفعاليات النقابية– فالورقة نفسها كانت ترد فى كثير من جوانبها على نفسها.

نحن جميعاً قدمنا مقصلة للقديم من خلال أيديولوجيا – وقدمنا – ومنا الذى قدم الإيجابيات أو ذكر القديم من خلال المصلحة. لكن من خلال الرؤية العامة – هناك ظروف موضوعية فى كل زمان وفى كل مكان تفرض على الباحث أو تفرض علينا أن نحترمها بمعنى أن اتحاد النقابات أو الاتحاد العام للعمال كان مطلباً عمالياً بالدرجة الأولى منذ ١٩٢٤. وكانت الطبقة العاملة فى ذلك الوقت تتمنى أن يكون لها اتحاد عمالى. كون أن يكون هناك اتحاد عمالى فى ظل دولة تؤسس اتحاداً عمالياً ويظهر فيه طبقة انتهازية أو طبقة تستولى عليه أو طبقة سيئة – هذه من طبائع البشر التى لا بد أن نتعامل معها فى واقعها. حتى مفهوم الطبقة حاليا – هل ما زال هو الموجود؟ الجالسون معظمهم من اليسار، ومع ذلك كلهم طرحوا – كل من يعمل بأجر هو من الطبقة العاملة – فى حين أنا أرى أن هذا الطرح – عبد الناصر طرحه فى السابق. وتناقض معه أقصى اليسار ورفضه – اليوم ممكن أن نقول هذا الكلام أم لا فى ظل الثورة التكنولوجية. أنا أرى أن الباحث كان أكثر مصداقية مع نفسه – عندما قال أنا لست من هذه الطبقة، لكن بحكم موروثى أنا – أتعاطف معها – وهذا يدل على أن أصحاب القضايا الأساسية هم المعنيون بالدفاع عنها بالدرجة الأولى وليس سواهم. الطبقة العاملة الحقيقية التى سوف يتم فرزها الآن – نحن الآن فى عملية فرز للطبقة العاملة الحقيقية فى ظل الأوضاع الآنية الجديدة. وبالتالى الطبقة العاملة هى الطبقة المسئولة عن الدفاع عن مصالحها.. وكان الباحث فعلاً صادقاً مع نفسه.

ولذلك أنا أرى أن نسبة الـ (٥٠٪) عمال وفلاحين لم تأت من فراغ، ولكن كانت واقعاً وكانت ضرورة. واليوم علينا بوصفنا طبقة عمالية نقول أن الـ ٥٠٪ حتى بالمنهج الليبرالى تكون ضيقة علينا ونحتاج أن يكون لدينا (٧٥٪) بمفهوم التطور العلمى الموجود فى المجتمع.

الورقة تناولت المقاييس الوطنية وغير الوطنية. الوطنية مثل الإيمان و لا تتحدد الوطنية إلا بالمواقف العملية فى الموقف الآنى – لا أستطيع أن أقول – الذين فى العاشر من رمضان هؤلاء كلهم انتهازيين ولا أستطيع أن أقول أن جميعهم وطنيين. لكن كل واحد يقاس على حدة بمقياس انتمائه للوطن أو الدفاع عنه أو إدراكه لمهايا الوطن أو مهايا العمال ومصالح العمل والعمال، الورقة مثل أوراق العلماء أو الباحثين المصريين تأثرت بما يسمى بالعولمة وحركة العولمة وثقافة العولمة، وعكست هذا المفهوم على هذه الورقة.

وأنا أرى أن هذه العولمة، شأنها شأن كل تطور حدث – مثلما كانت فى البداية كان الاستعمار القسرى، ثم بعد ذلك عملية ملء الفراغ، ثم بعد ذلك الاستعمار عن بعد، وهكذا – اليوم العولمة جزء

أيضاً صراع من صراع الإرادات الموجود حاليا بين كل الأنظمة، الأنظمة التى ترضخ لهذه العملية تدور فيها وتجعل كل آلياتها سواء الاجتماعية والثقافية كله يدور فى هذا الإطار.

أنا أرى أن الـ (٥٠٪) حق وفرض عين وأن ملكية وسائل الإنتاج علينا أن نقيمها من خلال أنها ملكية عامة وهناك ملكية خاصة وملكية تعاونية، ونحن أيضاً نعترف بهذه الملكيات لكن نحن فى فترة من الفترات ركزنا فقط على الملكية العامة، وكان هذا للثقافة الموروثة الموجودة. ولذلك اليوم لا بد أن نفرض أو نطور تفكيرنا بحيث يبين أنه لا بد أن تكون هناك الثلاث أنواع من الملكيات، وتقاس الملكية بحسب أدائها فى التنمية الاجتماعية والسياسية.

إبراهيم حسن

الورقة وصلتنى لكن نحن كنا مشغولين فى قضية مجدى حسين. ولكن عندما جلست على الترابيزة قرأت هذه الورقة عشر مرات من خلال المناقشة.

جزئية القطاع العام. عندما كان القطاع العام قائماً حقق استقراراً اجتماعياً للعاملين ولم يكن مطلوباً من العمال أن يعملوا ويحموا الإدارة من الفساد فى ذلك الوقت. ولم يكن فساداً مثل الذى يحدث بالقياس. القطاع العام لم يحدث به فساد كالذى يحدث الآن فى ظل الخصخصة.

الذى يحدث الآن من جراء الإصلاح الاقتصادى والخصخصة – هو ضرب للاستقرار الاجتماعى والأسرى الآن التشريد للعاملين فى شركات قطاع الأعمال – أ. نبيل الهلالى كان يقول – سنوياً اثنين وعشرين ألف عامل مشرد.

قالوا إن العمال مثقفون – اليوم العمال ليسوا مثقفين – إذا كان هناك أحد موجود ويتكلم ولديه ثقافة. وكم واحد لديه ثقافة عمالية الآن؟ وكم واحد يستطيع أن يتحدث فى هذا المجال؟ نحن نقول لدينا سبعة عشر مليون عامل كم عاملاً يمكن أن يتكلم فيهم؟ – منهم ألف – وإذا كانوا مثقفين فليس على يد اتحادنا العظيم، لكن مثقفين من خلال الأحزاب والجمعيات والمراكز.

إذا كنا نقول كل من يعمل بأجر عامل، قانون العمل الموحد – كل من يعمل، ينطبق عليه القانون. بالنسبة للـ (٥٠٪) كان قبل ثورة ١٩٥٢. لا أدافع عن العهد الناصرى.. رغم أنى بالتبعية بوصفى صعيديًا ناصرى – قبل ثورة ١٩٥٢ كانت كل الحكومات والأحزاب تسعى لتبنى قضايا العمال لتضمن السلطة وتضمن بقائها بعد ١٩٥٢ الثورة أعطت العمال كل ما يتمنونه.

أسست الصرح العظيم الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وكانت هناك تدخلات، أسس وأدخل فيه عناصر معينة وكان هذا التدخل فى شئون التنظيمات النقابية والنقابات العمالية وقتها ينحصر دورها فى تقديم خدمات ترفيهية وكانت خدمات مميزة أفضل من التى تحدث اليوم، اليوم الذى يحدث الاتحاد العام للأسف هو أول من نادى بالمعاش المبكر. لكن بعد ذلك أصدر تعليمات للنقابيين ألا يطالبوا بالمعاش المبكر، أريد أن أعرف كم قيادة من الاتحاد العام حاولت، الذين خرجوا من النقابات أعضاء اللجان النقابية التى سنتحدث عنها هم الذين خرجوا على المعاش ، ضغط من العمال، سلبية من التنظيم الأعلى، فلا بد يرحل، كم واحدًا من النقابات العامة خرجوا بنظام المعاش المبكر؟ لأنهم يجلسون على (الفتة). وقتها كان هناك اسم ضخم للعمال خلال العهد الناصرى – من خلال إجابة كل طلبات العمال، وكان واجب العمال فى هذا الوقت أن يقفوا مع الثورة.

عندما طبق نظام الخصخصة أصبحنا ضعافاً يمثلنا اتحاد هش. تنظيم أكثر من (٧٠٪) على المعاش – يحكمونه أو يعملون فيه، وهذه ليست نهاية المطاف المطلوب كما فكرت. كما قال أ. مصطفى أنها تنقل المصانع خارج العاصمة لتجهز الأمور لماذا لا نستعيد قوانا، وبدلاً من أن نطالب بإلغاء الخمسين فى المائة، كما يقول أ. رمضان نطالب بزيادتها، ونبدأ من الآن. نحن لا نهاجم الاتحاد بوصفه اتحادًا – نحن نتمنى أن يكون الاتحاد الأوحد والأقوى، ولكن ليس بالنخبة التى فيه. نحن عندما نهاجم الاتحاد لا نهاجمه بوصفه تنظيمًا، نحن نهاجم القيادات التى فيه.

نحن نتمنى من الآن أن نبدأ فى تنظيم دور العمال والتوعية، وهذه لن تتم إلا من خلال الأحزاب. نقوم بتوعية العمال بأن يختاروا قيادتهم فى المرحلة القادمة. والانتخابات القادمة نبحث عمن يمثل فعلاً العمال.

الجزئية التى قيلت فى التشكيل النقابى، أ. عبد الرحمن كان عضواً فى اللجنة التى سنت مشروع قانون النقابات العمالية. مطلوب (٢٥٠) لتشكيل لجنة نقابية. من أين؟ طالما وضعتم قانون العمل الموحد وقلتم لابد أن يتضمن الترخيص لمصنع لجنة نقابية.

تعقيب عبد الرحمن خير

ورقة صديقى أحمد عبد الله فيها ما أتفق معه فيه، وفيها ما يستفزنى، وجزء منها يدفعنى لخصومة لا أحبها.

الذى أتفق معه فيه عن ضرورة السعى لأساليب جديدة والحوار مع الطبقة الوسطى سطرته ورقة قمت ولفيف من زملائى عبد الله نصار، ومحمد رزق، عبد الله حمودة، أحمد عبد الكريم، حسنى عوض الله بإعدادها بتكليف من سكرتاريتى التثقيف والشئون الاقتصادية باتحاد عمال مصر عام ١٩٩٤ بعنوان "هموم التنظيم النقابى" تحدثنا فيها عن احتياج التنظيم النقابى إلى إجراء تغييرات أساسية فى فلسفته وتوجهاته كما يتوافق مع حجم المتغيرات فى المجتمع. اقترحنا وسائل كثيرة حول الديموقراطية داخل التنظيم وخارجه وتغييرات فى بنيان وقواعد الانتخابات والمشاركة فى حركة الجدل الاجتماعى – والحوار مع القوى الاجتماعية الأخرى بأحزابها ونقاباتها، وطلبنا أن تعرض على مجلس إدارة الاتحاد العام توهما بأن هناك من يقرأ فتاهت فى الأدراج ومضينا نحن نفعل ما نراه صوابا – ولكننى مع ترحيبى بالحوار مع الطبقة الوسطى أرى منها ازوراراً عنا – وقد تتاح لى الفرصة لتعرف ما فعله رجلان من خيرة طلائعها هما حمدى السيد، وسمير فياض عندما اختلفنا معهم حول مشروع قانون التأمين الصحى.

ومع هذا يبقى الأمل فى حوار صحى جاد شاركت فى جزء منه فى ندوة بجامعة القاهرة يومى ١١، ١٢ أبريل حول التنمية.

أحمد أتفق معك فى أن الأمر لم يعد إثبات نضالية، وعلينا أن نبحث عن وسائل جديدة للتعامل مع الرأسمالية بعد أن جددت نفسها. قد نقلب فى دفاترنا القديمة نستدعى تجارب أخرى، هذا من حقنا، فالليبرالية المصرية ما زالت تتحدث عن دستور ١٩٢٣ – نتثقف، نقرأ، نبحث، هذا يحدث على نطاق واسع ربما لا تراه – وقد يكون فى بعض ما نقول إعادة إنتاج للخطاب الماركسى والناصرى. ما العيب؟ ألم يرشد هذا خطوات شعوب وأوطان تحن لسماعه لحنا جميلاً. مدارس جامعات مستشفيات مصانع – الخطاب موجود حوله سميعة فما حيلتنا فيمن يكره سماعه؟ ولكننى أختلف معك بشدة فيما تقوله عن ذكاء، فى فريق رجال الأعمال والثقافة واللغة والخطاب... ذكاؤهم يتركز فى شىء واحد كيف ينهبون ويسرقون، والتجربة على عينك يا تاجر. ولقد سمعناهم فى لجان قانون العمل "خيبة بالويبة" ولكننا لا نرفض الاقتراب شرط أن يعرفوا أننا شركاؤهم فى هذا الوطن، وأكثر فقد دفعنا ودافعنا أكثر منهم.

وأعتقد أن حديثك عن أن القطاع العام ملك لنا والـ ٥٠٪ فى البرلمان هو فى قدر منه استفزاز – ناهيك عن حديثك عمن تشترى السلعة أو الخدمة عاماً أو خاصاً – أو لتذهب الاشتراكية إلى جهنم.

يا عم أحمد – القطاع العام ليس ملكا للعمال فقط بل وكل الشعب المصرى صحيح أنه كبر وتضخم بعرقنا ودموعنا ولكن الطبقة الوسطى استفادت منه أكثر مننا. أين نقاباتها فى معركة حماية ما تبقى من القطاع العام... عائد بيع المنتجات يعود فى شكل ضرائب وأجور وتأمينات وتشغيل أيدى عاملة أما فى الجانب الآخر فأكتفى بما قلته فى نهاية صفحة ١٠ من ورقتك المثيرة للمتاعب.

أما الاشتراكية فلن نجد أكثر منها تحقيقاً للعدل حتى ولو قست، والقوانين شاركنا فى وضعها واقترحناها وتحملنا ظلمها الناتج عن احترامنا لها...

وقد يكون اهتراء التنظيم النقابى القائم مصدر إزعاج لك ولكنه بالنسبة لنا هم يومى – خصوصاً ونحن لا نعتبره فقط ضدنا للدفاع عن الطبقة بل والوطن أيضاً. إن للعمال رؤى فى كل ما طرحته من أسئلة: الإنتاج – الإنتاجية – التكنولوجيا – الإنفاق العام والخدمات – الضمان الاجتماعى – يضيق المجال عن بيانها .. ولكن من يسمع؟

ولكن هناك اتفاق عام بينهم – الذى مع الحكومة والذى يخاصمها – إنه لابد من دور للدولة فى التنمية يعبر عنه القطاع العام الذى يجب أن يقودها – علاقات عمل عادلة نصيب فى خيرات هذا الوطن لا يقل عما يعطونه.

أما الحقوق فحدث ولا حرج – فلا يمكن أن تدافعوا عن حقنا ونتنازل عنه.

تعقيب ختامى عبد الغفار شكر

أريد أن أذكر قبل تعقيب د. أحمد أن مركز البحوث العربية هو مركز للبحوث – أى هناك أفكار تقدم ويجرى النقاش حولها فى حلقة نقاشية مغلقة بين عدد من الذين لهم صلة والقدرة الفكرية على هذه المسألة فنحن بناء عليه وجهنا الدعوة للزملاء المشاركين الآن فى الحوار.

أيضاً اتفقنا على أن ورقة د. أحمد ورقة تعبر عن أفكار شخصية، أفكار تستفز الآخرين للنقاش وفيها عشرات الأفكار التى تستحق كل واحدة منها أن تكون جديرة بأن نقف أمامها بجدية.

فالنقاش الذى جرى اليوم هو مجرد مدخل لمناقشة هذه القضايا وقلت لحضراتكم – المركز مستعد – إذا كان سيجرى نقاش جاد ومتعمق ومسئول أن يطور هذا النقاش من خلال لقاءات نعد لها حول موضوعات أبرزها هذا النقاش . الورقة تصبح خلفية ولا تكون هى التى يستمر النقاش حولها – ويتم إعداد ورقة عمل عن النقاش الذى جرى اليوم نضع فيها خمسة أو ستة أفكار – هى الأفكار الرئيسية مثلا أن القضية ليست التعددية والواحدية فى الحركة النقابية، وإنما القضية هى قدرة العمال

على الضغط – التى يترتب عليها القضية الأساسية وهى الحريات النقابية، بعد ذلك يكون متعدداً، غير متعدد – ليست القضية.

النقطة الثانية: هى فكرة أن القطاع العام لا يحاكم اليوم ولا يحاكم بشكل مجرد، وإنما هناك أوضاع ملموسة هى التى تقول شكل الملكية هذا أفضل أو ذاك أفضل. هذا كله فى إطار قضايا متعددة، مثلما قال صلاح العمروسى أن د. أحمد تجاهل الأدبيات اليسارية التى كتبت عن قضية القطاع العام ونقده – حتى ما كتب عن إنتاجية رأس المال والتكنولوجيا ومبادىء التوسع وقواعد التوزيع. النقاط العشر التى طالب د. أحمد أن تكون موضع اهتمام وبحث ودراسة متعمقة. أى الاقتراب من الواقع الملموس لنصل لنتائج. هذه أيضاً قضية طرحت ولها أهمية.

الفكرة الثالثة التى طرحت – هى انتقاد للورقة، لكن ممكن يجرى نقاش حولها، وهى دعوة الطبقة العاملة للبحث عن حليف لها وأقرب الحلفاء هى الطبقة الوسطى فما هى الطبقة الوسطى؟ ولماذا تكون هى أقرب الحلفاء؟ ولماذا لا يكون الفلاحون أيضاً معهم؟

فاقتراحى على حضراتكم أن يعد المركز ورقة عمل لجلسات تالية يطرح فيها القضايا الرئيسية التى برزت فى هذا النقاش. بالإضافة إلى أننا سننشر ما جرى من نقاش اليوم على هذه الورقة نحن سعداء بتلبيتكم دعوتنا لهذا الحوار، ونأمل أن يتواصل الحوار مستقبلاً حول القضايا التى نحتاج إعادة تعريف الطبقة العاملة بها.

تعقيب ختامى أحمد عبد الله

من الصعب جداً بالطبع أن أرد على كل زميل من الزملاء، لأن جميعهم قدموا مساهمات طيبة بشأن هذه الورقة. وأعترف أمام حضراتكم أن معنوياتى ارتفعت بهذا القدر من النقاش وبهذا المستوى وذلك التنوع. نحن هنا ننخرط فى تدريب ليس أكاديمياً مجرداً، وإنما فعلا عملية تراكم معرفى مثمرة على كافة المستويات.

تعلمت الكثير من بعض الأشياء – خصوصاً الإبداعات التى جاءت من وحى اللحظة مثل بعض المصطلحات التى يمكن أن تنشر فى القاموس اللغوى للنضالات العمالية مثل كلام أ. طه سعد عثمان عن آلية الكادحين. يقصد بذلك آلية الدفاع عن مصالح الكادحين.

لكن فى البداية هناك ملحوظتان ذاتيتان قبل أن أعلق على أهم النقط التى أثيرت. الملحوظة الأولى: أريد أن أقول للأستاذ صلاح العمروسى أن تفكيرى فعلاً فى عمومه توليفة فكرية، بل تلفيق.

ورأيى أن الفكر الإنسانى كله توليفات وتركيبات ومعادلات بطبيعتها متحركة وتتغير مع الأزمان، تحقيقاً لتلك المصلحة أو هذه، وأن هذا يسرى على كل فكر، بما فى ذلك توليفة كارل ماركس الشهيرة الاقتصاد السياسى الإنجليزى والأيديولوجيا الألمانية والنضال الاشتراكى الفرنسى فقط الأيديولوجيات الجامدة هى التى ليست توليفة وتركيبة أو تدعى لنفسها ذلك، لذلك هى تموت فى التاريخ البشرى.

الملحوظة الثانية المهندس أحمد الصياد: طريقته فى الكلام تذكرنى بما تناوله بعض إخواننا على صفحات الأهرام فى الفترة الأخيرة عن أزمة الخطاب العام فى مصر أى اللغة المستخدمة: من الممكن ونحن نخرج على السلم أن تقول إن أحمد عبد الله أصبح خائناً للأصول الكادحة وباع القضية – ممكن تقولها لصديق لك فى مكان خاص. لكن فى المجال العام، من غير اللائق استخدام مصطلحات بعينها، كأن تقول أن فلاناً مرتبك فكرياً. عندما تتكرر كلمة الارتباك الفكرى أربع مرات فى كلامك هذا غير صحيح وغير لائق أيضاً كلغة. القادم ليواجه هؤلاء جميعاً تسميه "مقتحم" فكرياً وليس" مرتبك" فكرياً. بل هو "مقاتل" إن المسألة هى اختلاف آراء ودعنى أقتبس من أبى حنيفة النعمان: "علمنا هذا رأى، من جاء بأحسن منه قبلناه" أو رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب". وهذه أساسيات الحوار الفكرى الجاد. ولكن هناك أزمة حقيقية فى الخطاب العام فى مصر. الصحافة تشتم بعضها البعض وفرش ملاية، لذلك المرء أميل للانسحاب من المجال العام الآن لا أحضر ندوات ولا أكتب فى صحف. المرء مستعد ليس فقط أن يهزأ نفسه ويتسخ، بل ويموت أيضاً – لكن فى سبيل قضية. وليس أن تنزل للتعارك مع بعض الصبية. تفتح فمك بكلمة فيقول لك: يا خائن، يا عميل، يا تطبيعى، يا فرش ملاية. فأنا أربأ بهؤلاء الناس الممتازين أن يستخدموا هذه اللغة على هذه الترابيزة. هذا طبعاً لا يغفل أن أ. أحمد الصياد قال كلاماً كثيراً ممتازاً جداً، لكن لا داعى لألفاظ من هذا النوع فى أى جدل عام من أى نوع. حتى أيضاً أن تقول أن كل الرأسماليين لصوص – فلا أعتقد أن هذا صحيح تاريخياً. ممكن هذه وجهة نظر نختلف فيها، لكن لا أعتقد أن هذا صحيح تاريخياً كذلك فهذه لغة غير لائقة.

أما الأخ حمدى حسين فإننى أقترح عليك أيضاً تجنب حكاية التصنيف أو العنونة أو أن يكون لكل شخص "ختم" – قلت على مثلا ما معناه أننى ضد الاشتراكية. والله إذا كنت ترى آرائى معناها ذلك.. ليس لدى مانع من أن أكون غير اشتراكى فى تصورك، لكن فى تصور آخرين إننى اشتراكى مثلاً إخواننا فى جمعية "النداء الجديد" عندما ذهبت للكلام عندهم، ولى دراستان فى نقد الليبرالية الجديدة، قالوا لى: ألا تريد أن تتوب؟ لا زلت يسارياً وتريد أن تظل اشتراكياً. أنت ترانى غير اشتراكى،

هم يروننى اشتراكياً لا يريد أن يتوب. أنتما الاثنان أحرار، لأننى بالأمانة غير معنى بالتصنيف من أصله. وهذه خبرة حياتنا فى النهاية. الناس عقل يشتغل ويبدع طوال الوقت، وموقف متسق مع ما تدعيه لنفسك. أى الذى تدعيه تثبته لنفسك فى الميدان بمواقفك الفعلية وباتساق مع نفسك وصدق ليكون ضميرك مرتاحاً أما العناوين فكما تشاء سمى الناس كما تريد. فى السابق كان خالد محيى الدين يقول أنا ماركسى وإسلامى فى نفس الوقت، فشتموه فى حملة طويلة – كيف؟ إما ماركسى وإما إسلامى. هو حر – اختلفوا معه واتفقوا، لكن لا تقولوا له سمى نفسك كذا هو سمى نفسه خالد، ما شأنكم. الشيخ عبد الحليم محمود فى السابق عندما كان راضياً عنه كتب له إهداء فى كتاب: إلى خالد محيى الدين الذى جمع فى توليفة مبدعة ما بين الماركسية والإسلام ثم اختلف الحال.

على أية حال، هذا التصنيف لابد أن نتجاوزه. وأيضاً اللغة الحادة فى الخطاب العام. أنت قلت آراء قيمة مثلما نبهتنا إلى أن سياتل كان بها مواقف كثيرة ضد العولمة أو آثارها الضارة. لكن الفرق بينى وبينك، أن رأيى أن الذى حدث كله حول سياتل كان لعباً داخل ملعب العولمة. تجلى صراعات العولمة بين الفرق المختلفة بمصالحها المختلفة وبأدوات العولمة. كل الفرق التى تجمعت فى سياتل، تجمعت بالإنترنت والإنترنت أداة عولمة لا أعتقد أن أحداً كان يعترض على الآثار الجانبية للعولمة وكان ضد العولمة فى المطلق لأنه لو أنت ضدها بالمطلق، تكون صاحب موقف أكاديمى مجرد فى الهواء والعولمة حدثت فعلاً.

وهذا ينقلنى لنقطة أخرى – الموقف من القطاع العام. قضيتى ليست التقييم التاريخى للقطاع العام وإن كان يجب أن نتوقف عند التاريخ ونتعلم منه، لأن التاريخ هداية للمستقبل. وليست قضيتى أن أقول ادركوا القطاع العام الآن لأنه سيقع، فننقذ ما يمكن إنقاذه، وهذا أيضاً موقف سياسى يمكن اتخاذه. لكن قضيتى الآن أنه فعلياً هذا القطاع تم بيعه والبقية الباقية ستباع فى نهاية العام.. ماذا نفعل؟ ما هو موقفنا؟ سأظل أدق على باب مفتوح ... هناك حقائق حدثت فى الميدان وعلى أن أدافع عن مصلحة الطبقة التى أدعى أننى أدافع عنها فى ظل الحقائق الجديدة وليس فى ظل مواقف تاريخية سلفية مثلما تفضل بعض الأخوة وتكلموا ولى كراسة منشورة اسمها "نقد السلفية الليبرالية" والأخرى "الليبرالية الجديدة وتفكيك الدولة المصرية" ويمكن قراءة الاثنين والاطلاع على وجهات نظر فى هذا الشأن.

لكن على أى حال، أنا أتكلم عما حدث بالفعل. منطلقى فى المسألة كلها ليس تمريناً أكاديمياً مجرداً. وللمفارقة فإننى رجل أكاديمى، لكن عندما أجلس فى لقاءات كهذه يحدث تبادل فى

المواقع مثلما قال أ. رمضان فأتحول إلى البراجماتى العملى الذى يخدم مصالح معينة لفئات معينة ويتحول زملائى المناضلون الذين يقودون هذه الفئة إلى أكاديميين، فى كثير من الأحوال يحدث هذا. وهذا تفاعل فكرى حيث لا أحد ينكر على الآخر الموقع الذى يقف فيه، لكن لا بد من تقديم الحراك على هذا النحو وأنه من الواجب أيضاً البحث عن المصالح العينية للطبقة العاملة بطرق براجماتية ومباشرة وعاجلة وناجزة ولا نتوقف كثيراً عند الأيديولوجيا إلا لدى أصحابها الذين قد يرون أن النقاء الأيديولوجى هو الفيصل.

رأيى هو أينما وجدت مصلحة الناس، فثمة وجه الله. وأنما وجدت مصلحة العمال، فثمة أيديولوجيا صحيحة.

أنا لست من الجهل بحيث أقول إن القطاع العام فى عهد عبد الناصر كان سيئاً مائة فى المائة، لا طبعا فهو قد بنى التنمية ووسع الحجم للقطاع الصناعى، فكبر الحجم الكمى للطبقة العاملة وهو قوتها الرئيسية كما قال الأخ صلاح. أى العمال تتجمع ووزنها الثقيل يدخل فى ميزان القوى فى المجتمع. النظام الناصرى قام بإنجازات الحروب الوطنية وقضايا هذا الوطن قام بأشياء رائعة وعظيمة جداً. لكن قام بأشياء غاية فى السوء أيضاً. خلق طبقة جديدة وكان يحتوى منتفعين والذين تملكوا فى النهاية ليس الشعب أو العمال، وإنما البيروقراطية التى سيطرت عليه – إلى آخره أنا أنظر لوجهى العملة، وربما كانت هذه فائدة الاهتمام الأكاديمى. إن الأكاديمى يترك خط رجعة ومساحة ولا يقول قولاً فصلا حاسماً إزاء قضية. لأنه قد يكذبه التاريخ والواقع، وهذا ما حدث بالفعل فى ظل أيديولوجيات معينة ارتأت أن هناك حتمية تاريخية. وبعض الزملاء هنا حتى الآن يدافعون عن الحتمية التاريخية وهذا حقهم النظرى، لكن فعلياً ثبت أنه ليس هناك شىء اسمه حتمية تاريخية. تطورات الواقع الإنسانى معقدة جداً جداً ولا يوجد أحد فى الدنيا يستطيع أن يتنبأ بشكل العالم بعد خمس سنوات، فما القول بعد مائتى سنة؟ أقصى شىء تستطيع قوله هو تلمس مؤشرات عامة للتطور فى ظل المعطيات الموجودة. حالياً، نحن نرى الوضع كذا، وقد تفاجأ بعد هذه السنوات أن الوضع عكس تفكيرك بالكامل أو صدق تفكيرك بنسبة ٣٠٪ أو ٥٠٪، أيا كان. الموضوع معقد للغاية ولا يجب التبسط فى النظر لمختلف الظواهر.

أريد أن أضيف لبعض الأشياء التى قلتها بسرعة – مثل نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين لا يعنينى هنا رياضيات الأشياء. يكونون ٥٠٪ أو يكونون ٩٩٪ فهم يكّونوا أغلبية الشعب. المسألة أن هناك طرقاً للوصول للنتائج بطرق مختلفة. أنت اليوم عندما تقول لتكون هذه المادة فى الدستور، فيساء

استخدامها بواسطة القوى المعادية حقا لمصالح العمال والفلاحين ويتاجرون بها طوال الوقت، ويقولون إننا ندافع عن مصالح العمال والفلاحين. فأنا أريد أن أسحب منهم هذا الكارت. الـ ٧٥٪ التى يريدها أ. رمضان والـ ٩٠٪ التى قد أريدها أصل لها بطريقة أخرى فى ظل المعطيات الجديدة. ما هى الطريقة الثانية؟ أقول لك كلاماً عينياً وليس كلاماً مجرداً.

الطبقة العاملة اليوم لا تمثلها أيديولوجية واحدة، لا يمثلها حزب سياسى واحد، لا يمثلها فريق فكرى واحد. ولا تمثلها نقابة واحدة حتى وإن كان من الضرورى وجود اتحاد عمالى قوى، لكن فى النهاية، أنت تريد أن تكون الطبقة العاملة لها قدر من النفاذية فى كل القوى السياسية الضاغطة، بحيث إن يكون لها قوة ضغط – أى نحن هنا قائمون فى حزب الوفد، فى حزب التجمع، فى حزب العمل، فى كل الأحزاب أياً كان تصنيفها يميناً أو يساراً. حضور الطبقة العاملة فى كل الأحزاب، حضور الطبقة العاملة فى كل جماعات الضغط، حضور الطبقة العاملة فى كل الصراعات السياسية فى المجتمع، هذا حاصل جمعه يعطيك إما الـ ٧٥٪ التى تريدها أو ٩٠٪ التى أريدها أو الـ ٥٠٪ القديمة (لا نكون خسرناها لكن تأتى بطريقة جديدة) أو الـ ٣٠٪ ونعترف بالواقع أن الفعاليات الجديدة والطرق الجديدة أدت لهذا. أما التمسك بالحائط المائل هذا – النسبة الدستورية – فهذه إساءة استخدامها كانت فظيعة –حيث تم إدخال المخبرين والأفاقين والمجرمين واللصوص إلى البرلمان باسم أنهم عمال وفلاحين.

بالنسبة للطبقة الوسطى. هناك شعار قاله أ. يوسف وعم عطية وأعتقد عدد كبير من الزملاء. وهو مسألة أن كل الأجراء عمال. هذه أطروحة جديدة فى الواقع المصرى، أطروحة جديدة من حيث إمكانية تبنيها فكرياً وطرحها بوصفها برنامجًا سياسيًا للنضال.. هذه تفرق تماماً – لو قلنا أن كل الأجراء عمال – فمعنى ذلك ببساطة أن أذهب لأطباء القصر العينى الذين يعيشون على مرتبهم بدون عيادة أو ملكية مستشفى أو مستوصف وأقول للواحد منهم: أنت العامل الأخير مثل التمرجى فتعالوا نؤسس نقابة واحدة – بفروع ثلاثة فرع الأطباء وفرع الممرضين وفرع العمال .

هذا سيصطدم بأمور ثقافية فى تكوين المجتمع ويصطدم بأمور عملية ويصطدم بمسألة إلى أى مدى يمكن إقناع طبقة بأكملها، استكانت إلى أنها الطبقة الوسطى، أنها حقاً طبقة عمالية وليست طبقة وسطى بالمعطيات الجديدة فى حياتها ولقمة عيشها التى تعيشها.

هذا الشعار اقتراح فعلاً: هل يمكن حقاً أن يكون كل الأجراء عمال؟ إذا حدث هذا وطرح بوصفه برنامجاً سياسيًا وبرنامجاً نضاليًا فستكون هذه حكاية طويلة عريضة للثلاثين عاماً القادمة. وتفرق لو حقق ذلك نتائج فعلية فى بنية النضال العمالى والنقابى فى دولة كمصر. حين يكون لديك اتحاد عمالى به

بروليتاريا ومهنيين – دون أن ندخل فى التفاصيل. لكن هذه نقطة وجيهة للتفكير والمناقشة بخصوص أفق جديد للنضال العمالى فى مصر ولبنية الصراعات السياسية والمصالح الاجتماعية داخل المجتمع.

***

أ.عبد الغفار شكر

فى نهاية هذا النقاش أود أن أشكركم جميعاً لتلبية دعوتنا، وأرجو أن نتمكن فى المستقبل من عقد حلقات نقاشية أخرى حول قضايا هامة أبرزها هذا النقاش بحيث نتمكن خلال فترة زمنية مناسبة من التعرف على الأوضاع الجديدة للطبقة العاملة المصرية والظروف المحيطة بها.